

كارل بوبر

بؤس الايدولوجيا

نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي

ترجمة
عبد الحميد صبره

الطبعة



بؤس
الايديولوجيا

لذكرى أعداد لا تحصى رجالاً ونساءً وأطفالاً ينتمون إلى
سائر العقائد والأمم والأعراق، سقطوا ضحايا الاعتقاد الفاشي،
أو الشيوعي، بأن ثمة قوانين لا مهرب منها للقدر التاريخي .

الفكر الغربي الحديث

كارل بوبر

بؤس الايديولوجيا

نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي

ترجمة:
عبد الحميد صبره



الشاو

© KARL POPPER

© للطبعة العربية دار الساقى
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٩٢

ISBN 1 85516 806 5

United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O.Box: 113/ 5342, Beirut.

ص.ب: ١١٣ / ٥٣٤٢، بيروت، لبنان.

كلمة تاريخية

إن الدعوى الأساسية في هذا الكتاب - وهي قولي إن الاعتقاد بالمصير التاريخي مجرد خرافة، وإنه لا يمكن التنبؤ بمجرى التاريخ الإنساني بطريقة من الطرق العلمية أو العقلية - هذه الدعوى يرجع تاريخها إلى شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠. وقد تمت خطوطها الرئيسية عام ١٩٣٥؛ ثم قرأتها أول مرة، في يناير أو فبراير عام ١٩٣٦، في صورة مقال بعنوان «عُقم التاريخانية»، في جلسة خاصة ببيت صديقي ألفريد براونتال في بروكسل. وفي هذا الاجتماع ساهم أحد تلامذتي السابقين ببعض الآراء الهامة. كان هو الدكتور كارل هلفردينج الذي سقط بعد ذلك بقليل ضحية للجستابو ولخرافات التاريخانية التي تعلق بها الرايخ الثالث. وحضر هذا الاجتماع أيضاً فلاسفة آخرون. وبعد ذلك بزمان قصير قرأت مقالاً مماثلاً في حلقة بحث الأستاذ ف. أ. فون هايك F. A. von Hayek في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية. وقد تأخر نشر المقال بضع سنوات بسبب امتناع المجلة الفلسفية التي أرسل إليها عن نشره. ثم نشر أول مرة، على ثلاث دفعات، في مجلة «إيكونوميكا» (Economica)، المجموعة الجديدة، المجلد الحادي عشر، العدد ٤٢ و٤٣، ١٩٤٤، والمجلد الثاني عشر، العدد ٤٦، ١٩٤٥). ومن ذلك الحين ظهرت للمقال ترجمة إيطالية (ميلانو ١٩٥٤) وأخرى فرنسية (باريس ١٩٥٦)، كل منهما في شكل كتاب. وقد راجعت نص الطبعة الحالية، وزدت عليه بعض الإضافات.

تصدير

لقد حاولت أن أبين، في مقالي «عُقم التاريخانية»، أن هذا المذهب منهج عقيم - أي أنه منهج لا يُؤتي أي ثمار. ولكني لم أبرهن فيه بالفعل على كذب التاريخانية.

ومن ذلك الحين وُفقت ألى تفنيد التاريخانية: إذا بينت أنه يستحيل علينا التنبؤ بمستقبل سير التاريخ، وذلك لأسباب منطقية بحتة.

أودعتُ الدليل على هذه القضية مقالاً نشر عام ١٩٥٠، عنوانه «اللاحتمية في الفيزيكا الكلاسيكية وفي فيزيكا الكوانتة» (Indeterminism in Classical Physics and in Quantum Physics) ولكني لست راضياً الآن عن هذا المقال. ويجد القارئ معالجة لهذا الموضوع أكثر توفيقاً في فصل عن اللاحتمية هو جزء من «التعقيب» الذي ألحقته بالطبعة الجديدة من كتابي «منطق الكشف العلمي» (Logic of Scientific Discovery)، بعنوان «بعد عشرين عاماً».

ولكي أطلع القارئ على هذه النتائج القرية العهد أود أن أوجز هنا برهاني على كذب المذهب التاريخي في كلمات قليلة. ويمكن حصر الدليل في القضايا الخمس الآتية:

١- يتأثر التاريخ الإنساني في سيره تأثيراً قوياً بنمو المعرفة الإنسانية. (وهذه المقدمة لا بد من أن يسلم بها حتى أولئك الذين يرون في أفكارنا، بما في ذلك أفكارنا العلمية، نتاجاً عرضياً لنوع من التطور المادي).

٢- لا يمكن لنا، بالطرق العقلية أو العلمية، أن نتنبأ بكيفية نمو معارفنا العلمية. (وهذه القضية يمكن البرهنة عليها منطقياً، بناءً على اعتبارات نلخصها فيما بعد).

٣- إذن فلا يمكننا التنبؤ بمستقبل سير التاريخ الإنساني.

٤- وهذا معناه أننا يجب أن نرفض إمكان قيام تاريخ نظري؛ أي إمكان قيام علمٍ تاريخي اجتماعي يقابل علم الطبيعة النظري. ولا يمكن أن تقوم نظرية علمية في التطور التاريخي تصلح أن تكون أساساً للتنبؤ التاريخي.

٥- إذن فقد أخطأ المذهب التاريخي في تصوره للغاية الأساسية التي يتوصل إليها بمناهجه؛ وبيبان ذلك يتداعى المذهب التاريخي.

هذا الدليل لا يدحض بالطبع إمكان كل أنواع التنبؤ الاجتماعي؛ فهو على العكس من ذلك يتفق تمام الاتفاق وإمكان اختبار النظريات الاجتماعية، كالنظريات الاقتصادية، عن طريق التنبؤ بأن أموراً معينة سوف تحدث إن تحققت شروط معينة. وإنما هو يدحض إمكان التنبؤ بالتطورات التاريخية إلى الحد الذي يمكن أن تتأثر بنمو معارفنا.

والخطوة الحاسمة في هذا الدليل هي القضية الثانية. وأعتقد أنها مقنعة بذاتها: لأنه إذا كان للمعرفة الإنسانية النامية وجود، فلا يمكن أن نلحق اليوم بما سيكون عليه علمنا غداً. وهذه في اعتقادي حجة سليمة، ولكنها ليست برهاناً منطقياً على قضيتنا الثانية. أما البرهان على هذه القضية، وهو ما أودعته المؤلفات المذكورة، فهو برهان معقد؛ ولن يدعشني أن يعثر غيري على ما هو أبسط منه. ويقوم برهاني في بيان أن المتنبيء العلمي - سواء كان عالماً من البشر أو آلة حاسبة - لا يمكنه، بالطرق العلمية، أن يتنبأ بما سيصل إليه من نتائج في المستقبل. والمحاولات التي يبذلها في التنبؤ لا يمكن أن تبلغ إلى نتائجها إلا بعد حدوث هذه النتيجة، أي بعد أن يكون الوقت قد فات على التنبؤ. وبعبارة

أخرى، لا تصل هذه المحاولات إلى نتائجها إلا بعد أن يكون التنبؤ قد استحال إلى مجرد تقرير لما وقع في الماضي.

ولما كان هذا الدليل منطقياً خالصاً، فهو على أجهزة التنبؤ العلمي مهما بلغت من التعقيد، بما في ذلك «المجتمعات» المؤلفة من هذه الأجهزة على نحو يسمح لها بتبادل التأثير فيما بينها. ولكن هذا معناه أن المجتمعات، من أي نوع، لا تستطيع التنبؤ، علمياً، بما ستكون عليه معارفنا في المستقبل.

ولأن هذا الدليل صوري نوعاً ما، فقد يشك المرء في أن تكون له أهمية حقيقة، وإن سلم بصحته من الوجهة المنطقية.

غير أنني حاولت إبراز ما لهذه المشكلة من أهمية، في دراستين: في الدراسة المتأخرة منهما، أعني كتابي «المجتمع المفتوح وأعداؤه» (*The Open Society and its Enemies*)، عمدت إلى انتقاء بعض الوقائع من تاريخ المذهب التاريخاني للتمثيل على ما لهذا المذهب من تأثير عنيد خبيث في فلسفة المجتمع والسياسة، من هيرقليطس وأفلاطون إلى هيجل وماركس. وفي الدراسة الأولى، «عقم التاريخانية»، التي تظهر الآن لأول مرة في شكل كتاب، حاولت أن أظهر دلالة التاريخانية باعتبارها بناءً عقلياً يستحوذ على الاهتمام. حاولت أن أحلل منطقها - وكثيراً ما يكون دقيقاً، قوياً، خادعاً - وحاولت التدليل على أنه يعاني من نقص متأصل فيه ولا سبيل إلى إصلاحه.

ك. ب.

مقدمة

ليس الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والسياسية أحدث عهداً من الاهتمام العلمي بالكوزمولوجيا والطبيعات إلا قليلاً؛ وقد وجدت عهود في العصر القديم كان يمكن أن يبدو فيها علم المجتمع متقدماً على علم الطبيعة. (أقصد الإشارة إلى نظرية أفلاطون السياسية وجمع أرسطو للدراسات). ولكن بمجيء جليليو Galileo ونيوتن Newton أحرزت العلوم الطبيعية من النجاح ما لم يكن مرتقباً لها، وتفوقت كثيراً على غيرها من العلوم؛ ومنذ عهد باستير Pasteur، نظير جليليو في علم الحياة، أحرزت العلوم البيولوجية نجاحاً يكاد يعادل ما أحرزته العلوم الطبيعية. ولكن العلوم الاجتماعية لا يبدو للآن أنها وجدت من يحقق لها ما حققه جليليو للعلوم الطبيعية.

وفي هذه الأحوال يتجه الباحثون في علم من العلوم الاجتماعية إلى الاشتغال بالمسائل المنهجية؛ والكثير من مناقشاتهم حول هذه المسائل يدور وقد اتجهوا بأبصارهم إلى مناهج العلوم المزدهرة، وبخاصة العلوم الطبيعية. فمثلاً كانت المحاولات الهادفة إلى تقليد المناهج التجريبية المتبعة في العلوم الطبيعية هي التي أدت إلى إصلاح علم النفس في عهد فونت Wundt؛ وكذلك تكررت المحاولات منذ ميل Mill لإصلاح مناهج العلوم الاجتماعية على نحو مماثل نوعاً ما. وقد صادفت هذه الإصلاحات في علم النفس شيئاً من التوفيق، رغم ما أصابها من الخيبة في كثير من الأحيان. ولكن نتيجة هذه المحاولات في ميدان العلوم الاجتماعية

النظرية، عدا الاقتصاد، لا تزيد كثيراً على الخية. ولما صار هذا الفشل موضوعاً للمناقشة، تساءل الناس من فورهم عن إمكان تطبيق المناهج الفيزيقية أصلاً على العلوم الاجتماعية. تساءلوا: ألا يمكن أن يكون الإصرار العنيد على تطبيقها هو السبب فيما ظلت عليه هذه العلوم من حالة تدعو إلى الأسف الشديد؟

ويوحى إلينا هذا السؤال بتصنيف بسيط للمدارس الفكرية التي عُتيت بالنظر في مناهج العلوم المتخلفة. فبالنظر إلى ما لهذه المدارس من آراء في إمكان تطبيق المناهج الفيزيقية، نستطيع أن نصنفها في مدرستين: الواحدة مؤيدة للمذهب الطبيعي، والأخرى معارضة للمذهب الطبيعي؛ ونحن نسميها «مؤيدة للمذهب الطبيعي» أو «إيجابية» إن كانت تحبذ تطبيق المناهج الفيزيقية على العلوم الاجتماعية، ونسميها «معارضة للمذهب الطبيعي» أو «سلبية» إن كانت تعارض استخدام هذه المناهج.

والباحث في المناهج حين يعتنق آراءً مؤيدةً للمذهب الطبيعي أو آراءً معارضةً له، أو حين يعتنق نظرية تجمع بين هذين النوعين من الآراء، فهو إنما يفعل ذلك متأثراً إلى حد بعيد بما يكون له من آراء في طبيعة العلم الذي ينظر فيه وطبيعة موضوعه. ولكن موقفه مترتب أيضاً على ما له من آراء في المناهج الفيزيقية. وفي اعتقادي أن هذه النقطة الأخيرة تفوق في أهميتها كل ما عداها. وكذلك أعتقد أن الأخطاء الحاسمة في معظم المناقشات المنهجية إنما منشؤها بعض الآراء الكثيرة الشيوع التي تخطيء فهم مناهج العلم الطبيعي. وأعتقد أنها ناشئة بنوع خاص عن الخطأ في تفسير الصورة المنطقية لنظرياته، وطرق اختبارها، والوظيفة المنطقية للملاحظة والتجربة. والذي أدعيه أن لهذه الآراء الخاطئة نتائج خطيرة؛ وسوف أحاول تبرير هذه الدعوى في الجزئين الثالث والرابع من هذا البحث. فأبينّ فيهما أن بعض ما يقول به التاريخانيون من آراء وحجج مختلفة، ومتنازعة في بعض الأحيان، سواء منها ما كان معارضاً للمذهب الطبيعي أو مؤيداً له، هي آراء وحجج تقوم على فهم خاطيء لمناهج

العلوم الطبيعية. وسأقتصر في الجزئين الأول والثاني على شرح بعض الآراء المعارضة للمذهب الطبيعي والمؤيدة له، وهي الآراء التي يتكون منها موقف معين يمتزج فيه النوعان معاً.

هذا الموقف الذي سأشرحه أولاً، ثم أنقده بعد ذلك، قد أطلقت عليه اسم «التاريخانية» (historicism). وهو مذهب نصادفه كثيراً في المناقشات المتصلة بمنهج العلوم الاجتماعية؛ وكثيراً ما يُستخدم من غير نظر نقدي، بل قد يُسلم به تسليمًا. وسوف أشرح ما أعنيه بالتاريخانية في هذه الدراسة بالتفصيل. فيكفي أن أقول هنا إنني أقصد بهذه العبارة طريقة في معالجة العلوم الاجتماعية تفترض أن التنبؤ التاريخي هو غايتها الرئيسية، كما تفترض إمكان الوصول إلى هذه الغاية بالكشف عن «القوانين» أو «الاتجاهات» أو «الأنماط» أو «الإيفاعات» التي يسير التطور التاريخي وفقاً لها. ولما كنت مقتنعاً بأن آراء كهذه الآراء المنهجية الصادرة عن التاريخانية هي التي يرجع إليها في آخر الأمر ما وقفت عنده العلوم الاجتماعية النظرية (عدا العلوم الاقتصادية) من حالة لا تدعو إلى الرضا، فمما لا شك فيه أن عرضي لهذه الآراء لن يكون بريئاً من الانحياز. ولكنني حاولت جاهداً أن أبرز المذهب التاريخاني في صورة قوية حتى يكون لنقدي له بعد ذلك جدواه. فحاولت أن أعرض المذهب في صورة فلسفة أنعم فيها النظر وأحكمت منها الأجزاء. ولم أتردد في صياغة حجج تؤيدها لا أعلم أن أصحاب المذهب أنفسهم قد جاءوا بها أبداً. وعسى أن أكون وُفقت على هذا التحول إلى إنشاء موقع جدير بالهجوم عليه حقاً. وبعبارة أخرى، فقد حاولت أن أتمم نظرية قيل بها كثيراً، ولكن ربما لم يقل بها أحد قط في صورة مكتملة النمو. ولهذا السبب تعمدت اختيار لفظ غير مألوف «historicism» للدلالة على المذهب الذي أقصده. ولعلي بهذا الاختيار أتجنب المماحكات اللفظية المحتة؛ إذ أمل ألا ينزلق أحد إلى التساؤل فيما إذا كانت الحجج التي أناقشها هنا تتسب إلى المذهب التاريخاني حقيقةً أو جوازاً أو وجوباً، أو التساؤل فيما تعنيه كلمة «التاريخانية» حقيقةً أو جوازاً أو وجوباً.

أولاً
دعوى التاريخية
المعارضة للمذهب الطبيعي

يعارض المذهب التاريخاني المذهب الطبيعي المنهجي في ميدان علم الاجتماع معارضةً شديدة، فيزعم أن بعض المناهج التي تتميز بها العلوم الطبيعية لا يمكن تطبيقها على العلوم الاجتماعية، لما يوجد من فسواق عميقة بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة. ويقول المذهب إن القوانين الفيزيائية، أو «قوانين الطبيعة»، هي قوانين صادقة في كل مكان وزمان؛ وذلك لأن عالم الطبيعة تسيطر عليه مجموعة من القوانين الفيزيائية التي لا تختلف باختلاف المكان أو الزمان. أما القوانين الاجتماعية، أو قوانين الحياة الاجتماعية، فتختلف باختلاف الأماكن والأزمنة. ورغم تسليم المذهب التاريخاني بأن كثيراً من الظروف الاجتماعية النموذجية يعود إلى الظهور على نحو منتظم، فهو ينكر أن يكون لانتظام وقوع الحوادث في الحياة الاجتماعية ما لنظيره في العالم الفيزيائي من طابع ثابت. وذلك لأن الحوادث الاجتماعية المنتظمة تعتمد في وقوعها على التاريخ، كما أنها تعتمد على الفوارق الحضارية، أي أنها تعتمد على موقف تاريخي معين. ومن ثم لا ينبغي للمرء أن يتكلم عن القوانين الاقتصادية، مثلاً، من غير تقييد، وإنما يجوز له فقط أن يتكلم عن القوانين الاقتصادية في عهد الإقطاع، أو القوانين الاقتصادية في مطلع العهد الصناعي، وهكذا، أي يجب أن يذكر المرء دائماً الفترة التاريخية التي سادتها في زعمه القوانين التي يتحدث عنها.

يقرر المذهب التاريخاني إذن أن اتصاف القوانين الاجتماعية

بالنسبة التاريخية هو الذي يمنع من تطبيق المناهج الفيزيقية في علم الاجتماع . والحجج الرئيسية التي يبني عليها المذهب التاريخاني هذا الرأي تتعلق بالتعميم، والتجربة، وتعدد الظواهر الاجتماعية، وصعوبة التنبؤات الدقيقة، وأهمية القول بالماهيات من وجهة النظر المنهجية . وسأنظر الآن في هذه الحجج واحدة بعد الأخرى .

١- التعميم

يرى المذهب التاريخاني أن إمكان التعميم ونجاحه في العلوم الطبيعية راجعان إلى اطراد الحوادث الطبيعية بوجه عام : أي إلى ما نشاهده - وربما يحسن أن نقول ما نفترضه - من أنه في الظروف المتماثلة تحدث أمور متماثلة . وهذا المبدأ الذي يُعتقد بانطباقه في كل مكان وزمان يقال إنه أساس المنهج الفيزيقي .

ويلج المذهب التاريخاني في أن هذا المبدأ ليس بالضرورة ذا نفع في علم الاجتماع . إذ أن الظروف المتماثلة لا تنشأ إلا في الفترة التاريخية الواحدة . وهي لا تظل على حالها قط فترة بعد أخرى . ومن ثم لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساساً للتعميمات البعيدة المدى - هذا إذا صرفنا النظر عن التوافه من الأمور المتظمة، كالقول البديهي بأن الكائنات الإنسانية تعيش دائماً في جماعات، أو كالقول بأن بعض الأشياء محدودة الكمية وأن بعضها الآخر، كالهواء، لا حد لوفرتة، وأن النوع الأول هو الذي يكون له وحده قيمة شرائية أو تبادلية .

وفي رأي المذهب التاريخاني أن من يغفل هذه الحدود ويحاول تعميم الاطرادات الاجتماعية، فهو يفترض دوام هذه الاطرادات؛ وهكذا ينشأ عن الرأي المنهجي الساذج، القائل بأن من المستطاع للعلوم الاجتماعية أن تتبع طريقة التعميم المستخدمة في العلوم الطبيعية، ينشأ عنه نظرية كاذبة ومضللة إلى حد خطير . وذلك لأنها نظرية تنكر على المجتمع أن يتطور أو يطرأ عليه تغير ذو شأن؛ أو هي تنكر أن يكون للتطورات

الاجتماعية، إن وجدت، أي أثر في الأمور المنتظمة الأساسية في الحياة الاجتماعية.

وكثيراً ما يؤكد أصحاب المذهب التاريخاني أن الرغبة في تبرير الواقع كامنة غالباً وراء مثل هذه النظريات الخاطئة؛ والحق أن القول بقوانين اجتماعية ثابتة يسهل أن يُساء استخدامه لمثل هذا الغرض. إذ يبدو، أولاً، أنه استدلال على أننا يجب أن نقبل الأشياء التي لا نريدها ولا نسيغها، من حيث إنها نتيجة حتمية لقوانين الطبيعة الثابتة. فلجأ البعض، مثلاً، إلى ما أسموه «قوانين الاقتصاد الصارمة» للبرهنة على بطلان التدخل بالتشريع القانوني في المساومة حول الأجور بين العامل وصاحب العمل. وكذلك أسيء استخدام القول بثبات القوانين الاجتماعية لتبرير الواقع على نحو آخر. فاستعان به البعض لتعميم الشعور بالحتمية والاستعداد لتحمل الأمور المحتومة في هدوء ومن غير احتجاج. فما هو قائم الآن سيظل قائماً إلى أبد الدهر، ولا جدوى من محاولة التأثير في مجرى الحوادث، أو إصدار الأحكام التقويمية بشأنها: إذ من العبث أن يحتج الإنسان على قوانين الطبيعة، وكل محاولة للتخلص منها لن تجلب له إلا الدمار.

هذه، في قول التاريخانيين، هي الحجج المحافظة في نزعتها، المبررة للمواقع في غايتها، بل القدريّة في إيمانها، التي تلزم بالضرورة عن التوصية بوجوب تطبيق المناهج الفيزيقية في علم الاجتماع.

والقائل بالمذهب التاريخاني يعارض هذه الحجج بقوله إن الاطرادات الاجتماعية تختلف اختلافاً بيناً عن نظيراتها في العلوم الطبيعية. إذ أنها تختلف من فترة تاريخية لأخرى، والنشاط الإنساني هو القوة التي تعمل على تغييرها، فإن الاطرادات الاجتماعية ليست من قبيل القوانين الطبيعية، وإنما هي من صنع الإنسان؛ ورغم أنه يمكن القول باعتمادها على الطبيعة الإنسانية، إلا أن هذا الاعتماد راجع إلى ما للطبيعة الإنسانية من قدرة على تغييرها، بل التحكم فيها. إذن فمن المستطاع لنا أن نبليغ بالأمور إلى حالة أفضل أو أسوأ: وليس ما يدعو إلى اعتبار العمل

على الإصلاح جهداً لا طائل من ورائه.

هذه الآراء التي يميل المذهب التاريخاني إلى الأخذ بها تجد صدى لها في قلوب من يشعرون في دخيلة أنفسهم بداع يدعوهم إلى العمل، والتدخل في الشؤون الإنسانية بنوع خاص، ورفض قبول الأمر الواقع باعتباره شيئاً محتوماً. ويمكن أن نطلق على هذا الميل نحو العمل وضد القنوع من أي نوع كان اسم «النزعة العملية». وسوف أعود إلى الكلام عما يوجد من صلات بين المذهب التاريخاني والنزعة العملية في العديدين ١٧، ١٨؛ ولكن لا بأس من أن أورد هنا القول المعروف المأثور عن أحد مشاهير التاريخانيين، أعني ماركس، إذ يظهر فيه التعبير عن النزعة العملية ظهوراً واضحاً: «لقد وقف الفلاسفة حتى الآن عند تفسير العالم على أنحاء مختلفة، ولكن المهم هو تغييره»^(١).

٢- التجربة

نستخدم العلوم الطبيعية منهج التجربة؛ أي أنها تتوصل إلى عزل الظواهر الطبيعية صناعياً والتحكم فيها حتى تتوصل إلى تحقيق الظروف المتماثلة مرة بعد أخرى، وما يترتب على هذه الظروف من نتائج معينة. وواضح أن هذا المنهج يعتمد على الفكرة القائلة بأن الأمور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة. والذي يدعيه صاحب المذهب التاريخاني هو أن هذا المنهج يمتنع تطبيقه في علم الاجتماع. وحتى إن أمكن تطبيقه، فهو في رأيه منهج عديم النفع. لأنه ما دامت الظروف المتماثلة لا تتحقق إلا في حدود الفترة التاريخية الواحدة، فلن يكون لأية تجربة نجريها إلا دلالة محدودة جداً. وفضلاً عن ذلك فإن عزل الظواهر الاجتماعية صناعياً من شأنه أن يستبعد العوامل التي لها الأهمية العظمى في علم الاجتماع. فنحن لن نجد أبداً في روبنسن كروسو وفي نظامه الاقتصادي الفردي المنعزل نموذجاً مفيداً للنظام الاقتصادي الذي لا تنشأ مشكلاته إلا عن التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات.

وكذلك يحتج التاريخانيون باستحالة إجراء التجارب المفيدة حقاً في علم الاجتماع . فإن التجارب الاجتماعية الواسعة النطاق ليست تجارب بالمعنى الفيزيقي . إذ ليس الغرض منها العمل على تقدم المعرفة من حيث هي كذلك ، بل يُقصد بها تحقيق النصر السياسي ، وهذه التجارب لا تُجرى في المعمل بمعزل عن العالم الخارجي ؛ بل الأحرى أن نقول إن إجراءاتها يغير الظروف الاجتماعية نفسها . وليس من الممكن تكرارها في ظروف مماثلة ، من حيث إن الظروف تغيرت نتيجة لإجرائها في المرة الأولى .

٣. الجدة

هذه الحجة التي ذكرتها الآن تستحق التفصيل . قلتُ إن المذهب التاريخاني ينكر إمكان تكرار التجارب الاجتماعية في ظروف متماثلة تماماً ، لأن الظروف عند إجراء التجربة للمرة الثانية تكون قد تغيرت نتيجة لإجرائها في المرة الأولى . وهذه الحجة تقوم على الفكرة القائلة بأن المجتمع ، كالكائن العضوي ، حاصل على نوع من الذاكرة يحفظ فيها ما نسميه غالباً تاريخه .

ومن الجائز لنا في علم الحياة أن نتكلم عن تاريخ حياة الكائن العضوي ، لأن هذا النوع من الكائنات يتكيف إلى حد ما بالحوادث الماضية . وإذا تكررت هذه الحوادث فإنها تفقد ما لها من طابع الجدة بالنسبة للكائن العضوي الذي يُجرّبها ، فتتخذ صفة العادة . ولكن هذا هو السبب في أن تجربة الكائن للحوادث المتكررة ليست هي نفس تجربته للحدث الأصلي - أي السبب في أن تجربة التكرار هي تجربة جديدة . وعلى ذلك فتكرار الحوادث المشاهدة يقابله تولد التجارب الجديدة في من يقوم بالمشاهدة . ولما كان التكرار تنشأ عنه عادات جديدة ، فهو علة في تكوّن ظروف جديدة لها صفة العادة . ومن ثم فلا يمكن لمجموع الظروف الداخلية والخارجية التي تكررت فيها تجربة تجريها على كائن عضوي معين - لا يمكن لهذه الظروف أن تكون من التشابه بحيث يجوز

أن نتكلم عن تكرار بالمعنى الصحيح . وذلك لأنه حتى لو تكررت ظروف البيئة بحدافيرها فإن هذا التكرار سيقترن بظروف جديدة في داخل الكائن العضوي : إذ أن الكائن العضوي يتعلم من التجربة .

ويصدق هذا ، في زعم المذهب التاريخاني ، على المجتمع ، لأن المجتمع هو أيضاً كائن مجرب ، وهو أيضاً له تاريخ . وقد يكون المجتمع بطيئاً في تعلمه من التكرارات (الجزئية) التي تحدث في تاريخه ، ولكن لا شك في أنه يتعلم فعلاً بمقدار تأثيره جزئياً بماضيه وتكيفه به . ولولم يكن الأمر كذلك لما كان للتقاليد والمواقف التقليدية المختلفة شأنها الهام في الحياة الاجتماعية .

التكرار الحقيقي ممتنع إذن في التاريخ الاجتماعي ؛ ومعنى هذا أننا يجب أن نتوقع ظهور الحوادث الجديدة في جوهرها . نعم إن التاريخ قد يعيد نفسه - ولكنه لا يعيد نفسه أبداً في نفس المستوى ، وخاصةً إذا كانت للحوادث المعادة أهمية تاريخية ، وكان لها في المجتمع أثر باق .

إن العالم الذي يُعنى بوصفه علم الطبيعة يستحيل أن يحدث فيه شيء جديد حقاً . فقد اخترع الإنسان آلة جديدة ، ولكن من الممكن دائماً أن ننظر إليها على أنها ترتيب جديد لعناصر هي أبعد ما تكون عن الجدة . إن الجدة في علم الطبيعة ليست إلا جدة في الترتيب والتأليف . ويلج المذهب التاريخاني في أن الجدة الاجتماعية هي على عكس ذلك تماماً ، إذ أنها ، كالجدة البيولوجية ، جدة جوهرية . أي أنها جدة حقيقية لا يمكن ردها إلى جدة في الترتيب . وذلك لأنه يستحيل في الحياة الاجتماعية أن تبقى العوامل القديمة في الترتيب الجديد كما كانت عليه من قبل تماماً . وحيث يستحيل التكرار التام ، فلا بد من ظهور الجدة الحقيقية . ولهذا في اعتقاد التاريخانيين أهميته عند النظر في نشوء المراحل أو الفترات التاريخية الجديدة ، تلك المراحل التي تختلف كل منها عن الأخرى اختلافاً جوهرياً .

ويزعم المذهب التاريخاني أنه ما من شيء يفوق في أهميته ظهور الفترات التاريخية الجديدة حقاً. وهذا الأمر الفائق الأهمية في الحياة الاجتماعية لا تمكن دراسته بنفس الطرق التي تعودنا اتباعها في تفسير الظواهر الفيزيائية الجديدة، أي باعتبارها ترتيبات جديدة لعناصر مألوفة. وحتى لو أمكن تطبيق المناهج الفيزيائية المعهودة على المجتمع، لما أمكن تطبيقها على أهم صفاته جميعاً: أعني انقسامه إلى فترات، وظهور الجدة فيه. وما إن ندرك أهمية الجدة الاجتماعية، حتى نجدنا مضطرين إلى نبذ الفكرة القائلة بأن تطبيق المناهج الفيزيائية المعهودة على المسائل الاجتماعية يمكن أن يساعدنا في تفهم مشكلات التطور الاجتماعي.

وثم وجه آخر للجدة الاجتماعية. رأينا أن كل حادث اجتماعي معين، أو كل حادث مفرد في الحياة الاجتماعية، يمكن القول إنه جديد بمعنى ما. وقد نضعه في زمرة واحدة مع غيره من الحوادث؛ وقد يكون شبيهاً بهذه الحوادث من بعض الوجوه؛ ولكنها تظل دائماً متميزة عنه على نحو محدد جداً. ويؤدي هذا، فيما يتعلق بالتفسير الاجتماعي، إلى موقف ظاهر الاختلاف عن مقابله في العلوم الطبيعية. فمما يمكن تصوّره أن يكون باستطاعتنا الوصول - عن طريق تحليلنا للحياة الاجتماعية - إلى اكتشاف السبب في وقوع حادث معين على نحو معين، وإلى إدراك هذا السبب وكيفية هذا الوقوع إدراكاً حدسياً؛ بحيث نتوصل إلى فهم واضح لعلله ونسائجه - أي القوى التي سببته وآثاره التي لحقت بغيره من الحوادث. ولكننا، على الرغم من ذلك، قد لا يكون باستطاعتنا أن نصوغ القوانين العامة التي تصلح لوصف مثل هذه العلاقات بوجه عام. وذلك لأنه قد لا يوجد من المواقف الاجتماعية ما يصح تفسيره بتلك القوى المعيّنة التي كشفنا عنها، غير الموقف الواحد المعين الذي وقفنا إلى تفسيره. وقد تكون هذه القوى فريدة في نوعها: أي أنها لا تظهر إلا مرة واحدة، هي ظهورها في ذلك الموقف الاجتماعي المعين، ولن تعود إلى الظهور مرة أخرى.

٤. التعقيد

للموقف المنهجي الذي أجملناه فيما تقدم عدة وجوه أخرى. ويتصل أحد هذه الوجوه بما يُنسب لبعض الشخصيات الفذة من دور في الحياة الاجتماعية. وكثيراً ما كان هذا الوجه موضوعاً للنقاش، ولكننا لن نعرض له هنا. وهناك وجه آخر يتصل بتعقد الحياة الاجتماعية. فنحن في علم الطبيعة ننظر في مادة أقل كثيراً في درجة التعقيد، ومع ذلك فنحن نتوسل إلى تبسيطها صناعياً بطريقة العزل التجريبي. ولما كانت هذه الطريقة لا تنطبق في علم الاجتماع، فنحن بإزاء نوعين من التعقيد - تعقيد ناشئ عن استحالة العزل الصناعي، وتعقيد راجع إلى أن الحياة الاجتماعية ظاهرة طبيعية تفترض الحياة النفسية للأفراد، أي علم النفس، وهذا بدوره يفترض علم الحياة الذي يفترض هو الآخر علمي الكيمياء والفيزياء. وإذا كان علم الاجتماع يأتي في قمة هذا السلم من العلوم، فذلك دليل واضح على مبلغ التعقيد الهائل في الحياة الاجتماعية. فحتى لو كانت الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين ثابتة، كالقوانين الفيزيكية، لاستحال علينا اكتشافها بسبب ذلك التعقيد المزوج. ولكننا إذا كنا لا نستطيع اكتشافها، فمن العبث القول بأنها موجودة على الرغم من ذلك.

٥. عدم الدقة في التنبؤ

سنبين عند الكلام على الدعاوى المؤيدة للمذهب الطبيعي أن المذهب التاريخاني القائل بهذه الدعاوى يميل إلى توكيد أهمية التنبؤ باعتباره أحد مهام العلم. (وأنا على اتفاق مع المذهب التاريخاني في هذا الصدد، وإن كنت لا أعتقد بأن التنبؤ التاريخي من مهام العلوم الاجتماعية). ومع ذلك فالمذهب يقول بأن التنبؤ الاجتماعي لا بد وأن يكون أمراً عسيراً جداً، لا بسبب تعقد الأبنية الاجتماعية فحسب، بل أيضاً بسبب ذلك التعقد الخاص الناشئ عن تبادل التأثير بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها.

والفكرة القائلة بأن التنبؤ قد يكون له أثر في الحادث المتنبأ به ترجع

إلى عهد قديم جداً. فقد جاء في الأفاصيص القديمة أن أوديب قتل أباه ولم يكن قد رآه من قبل، وكان ذلك نتيجة مباشرة للنبوءة التي دفعت أباه إلى نبذه. ولهذا أود أن أطلق اسم «الأثر الأوديبى» على تأثير النبوءة في الحادث المتنبأ به (أو على تأثير المعرفة عامة في الموقف المتصل بها)، سواء كان من شأن هذا التأثير أن يساعد على وقوع الحادث أو على منعه.

وقد أبرز التاريخانيون حديثاً أهمية هذا التأثير بالنسبة للعلوم الاجتماعية فقالوا إنه قد يزيد من صعوبة القيام بالنبوءات الدقيقة، وبذلك يفسد موضوعيتها. والقول بأن العلوم الاجتماعية يمكن أن تصل في تطورها إلى حد إمكان التنبؤ العلمي الدقيق بكل أنواع الوقائع والحوادث - هذا القول يؤدي، في رأي التاريخانيين، إلى نتائج متناقضة، ومن الممكن إذن دحضه بالمنطق وحده. ذلك لأنه لو أمكن إجراء تقويم للحوادث الاجتماعية واطلع الناس على التقويم (مثل هذا التقويم لا يظل سراً مكتوماً مدة طويلة، إذ أن بقدرة أي إنسان من حيث المبدأ أن يكتشفه من جديد)، لكان في ذلك من غير شك ما يدفعهم إلى القيام بأعمال من شأنها أن تفسد التنبؤات. ولنفرض مثلاً التنبؤ بأن سعر الأسهم سوف يأخذ في الارتفاع مدى ثلاثة أيام ثم يهبط بعدها. فمن الواضح أن كل من له صلة بالسوق سوف يبيع أسهمه في اليوم الثالث، وبذلك يسبب هبوط الأسعار ويكذب التنبؤ. وباختصار فإن فكرة التقويم المضبوط المفصل للحوادث الاجتماعية فكرة متناقضة؛ والتنبؤات الاجتماعية العلمية الدقيقة المفصلة هي إذن مستحيلة.

٦- الموضوعية والتقويم

رأينا أن المذهب التاريخاني، حين يلح في بيان ما ينشأ دون التنبؤ في العلوم الاجتماعية من صعاب، يتقدم بحجج مستمدة من تحليله لتأثير التنبؤ في الحوادث المتنبأ بها. ولكن هذا التأثير يمكن، في رأي المذهب التاريخاني، أن تكون له في بعض الظروف آثار رجعية هامة في من يقوم بالمشاهدة والتنبؤ. ولمثل هذه الاعتبارات شأن في علم الطبيعة نفسه، إذ

كل ما في هذا العلم من مشاهدات قائم على تبادل الطاقة بين المشاهد والمشاهد؛ وهذا يؤدي إلى بُعد التنبؤات الفيزيكية عن التحديد بقدر ضئيل نستطيع إغفاله في أغلب الأحوال - وهذا ما يوصف بعبارة «مبدأ اللاتعین». ومن الممكن القول إن هذا البعد عن التحديد راجع إلى التأثير المتبادل بين الموضوع المشاهد والذات المشاهدة من حيث إنهما يوجدان معاً في نفس العالم الفيزيقي الذي يخضع كل شيء فيه للتأثير وتبادل التأثير. وقد بين بور Bohr أن لهذه الحال القائمة في علم الطبيعة مثيلات في العلوم الأخرى، وبخاصة في علم الحياة وعلم النفس. ولكن وجود العالم وموضوعه في نفس العالم الواحد ليس له في أي العلوم أهمية أكثر من أهميته في العلوم الاجتماعية. ففي هذه العلوم يؤدي هذا الاشتراك في عالم واحد (كما بينا) إلى بعد التنبؤ عن التحديد، ولهذا الأمر في بعض الأحيان أهمية عملية كبرى.

نحن إذن في العلوم الاجتماعية بإزاء تفاعل شامل معقد بين المشاهد والمشاهد، بين الذات والموضوع. ومن المحتمل أن يكون لوعينا بوجود الاتجاهات التي قد تسبب في المستقبل حادثاً معيناً، وإدراكنا أيضاً أن التنبؤ قد يؤثر هو نفسه في الحوادث المتنبأ بها - من المحتمل أن تكون لكل ذلك آثاره في مضمون التنبؤ؛ وقد يكون من شأن هذه الآثار أن تخل بموضوعية التنبؤات وغيرها من نتائج البحث في العلوم الاجتماعية.

إن التنبؤ حادث اجتماعي قد يتأثر بغيره من الحوادث الاجتماعية ويؤثر فيها، ومن بين هذه الحوادث الحادث المتنبأ به. وقد يساعد التنبؤ، كما رأينا، على الإسراع بوقوع هذا الحادث؛ ولكن من السهل أن نرى أنه قد يؤثر فيه على أنحاء أخرى. فقد يتطرق التنبؤ إلى حد خلق الحادث الذي تنبأ به: بمعنى أن الحادث ما كان ليقع أصلاً لو لم يحدث التنبؤ. وقد يتطرق التنبؤ في الجهة المضادة فيتسبب في منع وقوع الحادث الذي يقول بأنه آت لا محالة (بحيث يمكن القول إن العالم الاجتماعي في

استطاعته أن يسبب وقوع الحادث بالامتناع عن التنبؤ إما عامداً أو غافلاً). وواضح أن هناك حالات كثيرة متوسطة بين هذين الطرفين. أي أن فعل التنبؤ بأمر ما، أو الامتناع عن التنبؤ، قد يكون لهما كليهما نتائج من أي نوع.

ولكن من الواضح أن العلماء الاجتماعيين لا بد وأن يدركوا على مر الوقت هذه الممكنات. فالعالم الاجتماعي قد يتنبأ مثلاً بأمر ما، وهو مدرك في الوقت نفسه أن تنبؤه هذا سوف يكون سبباً في وقوعه. أو هو قد يتقي وقوع حادث ما في المستقبل، فيمنع بذلك من حدوثه. وقد لا يخرج العالم في كلتا الحالتين عن مراعاة المبدأ الذي يبدو أنه يضمن موضوعية العلم: أعني المبدأ الذي يطلب من العالم أن يقول الحق ولا شيء غير الحق. ولكن بالرغم من أنه قد قال الحق، فلنستطيع أن نزعم بأنه لم ينحرف عن الموضوعية العلمية؛ وذلك لأنه حين تنبأ بما تنبأ به (وجاء المستقبل مؤيداً له) قد يكون عَمِلَ على الاتجاه بالحوادث في الوجهة التي يفضّلها شخصياً.

وقد يسلّم التاريخاني بأن الوصف السابق لا يحوي التفاصيل كلها، ولكنه سيلح في أن هذا الوصف يُبرز نقطة نصادفها في كل فصل تقريباً من فصول العلوم الاجتماعية. ذلك لأن تبادل التأثير بين أقوال العالم والحياة الاجتماعية يؤدي في كل حالة تقريباً إلى مواقف لا تتطلب منا أن ننظر فقط في صحة هذه الأقوال، بل وفي تأثيرها الفعلي فيما يُقبل من التطورات. فقد تكون غاية العالم الاجتماعي طلب الحقيقة؛ ولكنه في الوقت نفسه لا بد من أن يؤثر في المجتمع تأثيراً من نوع محدد. وهذا التأثير الناتج فعلاً عن أقواله هو عينه الذي يبدد موضوعيتها.

افتراضنا حتى الآن أن العالم الاجتماعي يسعى حقاً في طلب الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة؛ ولكن صاحب المذهب التاريخاني لا يلبث أن ينهنا إلى الصعوبات المترتبة على هذا الفرض. إذ لما كان للميول والمصالح مثل هذا التأثير في مضمون النظريات والتنبؤات

العلمية، فلا مفر من الشك في إمكان السيطرة على التحيز وتجنبه. ولا يدهشنا إذن من العلوم الاجتماعية أن نجدها لا تقترب إلا قليلاً جداً من مثال البحث الموضوعي عن الحقيقة كما نصادفه في العلوم الطبيعية. وإنما ينبغي أن نتوقع العثور في العلوم الاجتماعية على نفس الميول التي نجدها في الحياة الاجتماعية، كما ينبغي أن نتوقع تعدد وجهات النظر بقدر ما يوجد من مصالح. - ومن حقنا أن نسأل ما إذا كانت هذه الحجة الصادرة عن المذهب التاريخاني تؤدي إلى الأخذ بالمذهب النسبي في صورته المتطرفة القائلة بأن الموضوعية العلمية، وطلب الحقيقة باعتبارها مثلاً أعلى، لا يمكن تطبيقهما أصلاً في العلوم الاجتماعية، حيث تكون الكلمة الفاصلة للنجاح السياسي وحده.

وقد يقول التاريخاني في بيان هذه الحجج إننا كلما صادفنا اتجاهات قائماً في فترة معينة من فترات التطور الاجتماعي فلنا أن نتوقع العثور على نظريات اجتماعية يخضع هذا التطور لتأثيرها. وهكذا يكون باستطاعة علم الاجتماع أن يقوم بوظيفة القابلة، فيعمل على توليد الفترات الاجتماعية الجديدة؛ ولكن من الممكن له أيضاً أن يكون أداة في أيدي المصالح المحافظة في نزعتها فتستخدمه لتأخير التغيرات الاجتماعية الوشيكة الوقوع.

وتوحي إلينا مثل هذه النظرة بإمكان تفسير وتحليل الفوارق بين المذاهب والمدارس الاجتماعية المختلفة، وذلك إما بالإشارة إلى صلاتها بالميول والمصالح السائدة في فترة تاريخية معينة (وهذا اتجاه عُرف أحياناً باسم «النزعة التاريخية» *historicism* ولا ينبغي الخلط بينه وبين ما أسميته «المذهب التاريخاني» *historicism*)، وإما بالإشارة إلى صلاتها بالمصالح السياسية أو الاقتصادية أو الطبقية (وهو اتجاه عُرف أحياناً باسم «النظرية الاجتماعية في المعرفة» *Sociology of Knowledge*)

٧- النزعة الكلية

يعتقد معظم التاريخانيين أن هناك سبباً أعمق مما تقدم يمنع من

تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في العلوم الاجتماعية. فيقولون إن علم الاجتماع، مثله مثل العلوم البيولوجية جميعاً، أعني كل العلوم التي تنظر في الكائنات الحية، لا ينبغي أن يتبع في بحثه طريقة ذرية، بل يجب أن يسير على الطريقة المعروفة الآن بالطريقة «الكلية». وذلك لأن موضوعات علم الاجتماع، وهي الجماعات، لا ينبغي أن ننظر إليها أبداً على أنها مجرد مجموعات من الأفراد. فالجماعة أكثر من مجرد مجموع أفرادها، وهي أيضاً أكثر من مجرد مجموع العلاقات القائمة في أية لحظة بين أفرادها. وهذا ما يتبين لنا حتى في الجماعة البسيطة التي لا يزيد أفرادها على ثلاثة. فالجماعة التي يؤسسها (أ) و(ب) لا بد من أن تختلف في طابعها عن الجماعة التي تتألف من نفس الأفراد ولكن مؤسسيها كانا (ب) و(ج). وهذا مثال يوضح معنى القول بأن للجماعة تاريخاً خاصاً بها، وأن بناءها يعتمد بقدر كبير على تاريخها (انظر أيضاً العدد ٣ الخاص بـ «الجدة»). ومن السهل على الجماعة أن تحتفظ بطابعها بعد فقدانها بعض أفرادها الذين يقولون أهمية عن غيرهم. بل من الجائز أن نتصور إمكان احتفاظ الجماعة بكثير من صفاتها الأصلية حتى بعد أن يحل محل جميع أفرادها الأصليين أفراد آخرون. ولكن نفس الأفراد الذين تتألف الآن منهم الجماعة كان يمكن أن يؤلفوا جماعة مختلفة جد الاختلاف، لو أنهم لم يدخلوا في الجماعة الأصلية واحداً بعد الآخر، بل أسسوا جماعة جديدة بدلاً من ذلك. وقد يكون لشخصيات الأفراد تأثير عظيم في تاريخ الجماعة وهيئة بنائها، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون للجماعة تاريخها وبنائها الخاصان بها، بل لا يمنع من أن يكون للجماعة تأثير عظيم في شخصيات أفرادها.

ولكل جماعة من الجماعات تقاليدها ونظمها وشعائرها الخاصة بها. ويقول المذهب التاريخاني بأننا يجب أن نتوفر على دراسة تاريخ الجماعة وتقاليدها ونظمها، حتى نفهمها ونفسرها في حالتها الراهنة، وحتى نفهم مستقبل تطورها ونتنبأ بهذا المستقبل إن أمكن.

هذا الطابع الكلي للجماعات، أعني أن هذه الجماعات لا يمكن تفسيرها أبداً تفسيراً تاماً بأنها مجرد مجموعات مؤلفة من أفرادها، يُلقى ضوءاً على تمييز المذهب التاريخاني بين الجدة في علم الطبيعة، وهي لا تقوم إلا في استحداث التأليفات والترتيبات بين العناصر والعوامل القديمة، والجدة في الحياة الاجتماعية، وهذه جدة حقيقية لا يمكن ردها إلى مجرد الجدة في الترتيب. وذلك لأنه إذا كانت الأبنية الاجتماعية عامة لا يمكن تفسيرها بأنها تأليفات مركبة من أجزائها أو أفرادها، فمن الواضح أنه لا بد وأن يستحيل علينا تفسير الأبنية الاجتماعية الجديدة بهذه الطريقة.

أما الأبنية الفيزيائية فيلح المذهب التاريخاني في أنها مجرد «كوكبات»، أي أنها تتركب من مجرد مجموع أجزائها، بالإضافة إلى وضع هذه الأجزاء بالنسبة إلى بعضها بعضاً في المكان. ولنضرب مثلاً بالمجموعة الشمسية؛ فقد يهمننا أن ندرس تاريخ هذه المجموعة، وقد تلقى هذه الدراسة ضوءاً على حالتها الراهنة، ولكننا نعلم مع ذلك أن هذه الحالة مستقلة بمعنى ما عن تاريخ المجموعة. فإن هيئة تركيب المجموعة الشمسية، ومستقبل حركاتها وتطوراتها، يتعيانان تعيناً تاماً بأوضاع أفرادها (أجرامها) بالنسبة إلى بعضها البعض في اللحظة الراهنة. بحيث إذا عرفنا الأوضاع النسبية لهذه الأجرام وكتلتها وكميات حركاتها في أية لحظة معينة، أمكن تعيين جميع حركات المجموعة في المستقبل تعيناً تاماً. ولسنا نحتاج أن نعرف بالإضافة إلى ذلك أي الكواكب السيارة أقدم من غيره، أو أيها انضم إلى المجموعة الشمسية من خارجها: أي أن تاريخ هذه المجموعة لا يضيف شيئاً جديداً إلى معرفتنا بسلوكها وتركيبها وتطورها في المستقبل، وإن كنا قد نجد في هذا التاريخ ما يثير اهتمامنا. وواضح أن البناء الفيزيقي مختلف من هذه الجهة عن أي بناء اجتماعي؛ إذ لا يمكن فهم البناء الاجتماعي، أو التنبؤ بمستقبله، إلا بعد دراسة وافية لتاريخه، ولو كانت لدينا معرفة تامة بهيئة تأليف أفرادها في لحظة معينة.

مثل هذه الاعتبارات تشير بقوة إلى وجود صلة وثيقة بين المذهب

التاريخاني وما يسمى بالنظرية البيولوجية أو العضوية في الأبنية الاجتماعية - أعني النظرية التي تلجأ إلى تفسير الجماعات باعتبارها مماثلة للكائنات العضوية الحية. وبالفعل يقال إن الكلية هي طابع الظواهر البيولوجية عامة، ويعتبر الاتجاه الكلي طريقة لا غنى عنها في بيان كيفية تأثير سلوك الكائنات العضوية المختلفة بتاريخها. وهذه الحجج الكلية النزعة التي يقول بها المذهب التاريخاني خلية بأن تؤكد التشابه بين الجماعات والكائنات العضوية، وإن كانت لا تستلزم بالضرورة قبول النظرية البيولوجية في الأبنية الاجتماعية. كذلك نلاحظ أن النظرية المشهورة القائلة بوجود روح جماعي يحمل التقاليد الجماعية، وثيقة الصلة بوجهة النظر الكلية، وإن لم تكن بالضرورة جزءاً من حجج المذهب التاريخاني.

٨. الإدراك الحدسي

كان أكثر نظرنا للآن منصباً على بعض الوجوه الخاصة بالحياة الاجتماعية، كالجدة، والتعقيد، والعضوية، والكلية، وانقسام التاريخ الاجتماعي إلى فترات؛ وهي وجوه يقول المذهب التاريخاني إنها تمنع من تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في العلوم الاجتماعية. ومن ثم يرى هذا المذهب أنه لا بد من منهج آخر أقرب إلى التاريخ. ومن دعوى المذهب التاريخاني المعارضة للمذهب الطبيعي أننا يجب أن نحاول إدراك تاريخ الجماعات المختلفة إدراكاً حدسياً؛ وفي بعض الأحيان تتطور هذه الدعوى إلى نظرية منهجية متصلة أشد الاتصال بالمذهب التاريخاني وإن لم تكن مرتبطة به دائماً. هذه النظرية هي القول بأن المنهج الصحيح للعلوم الاجتماعية يخالف منهج العلوم الطبيعية باعتماده على إدراك باطني للظواهر الاجتماعية. وفيما يلي بعض وجوه التعارض التي تنحو هذه النظرية إلى تأكيدها غالباً:

يهدف علم الطبيعة إلى التفسير العليّ، أما علم الاجتماع فيهدف إلى إدراك الأغراض والمعاني. وفي علم الطبيعة تفسر الحوادث تفسيراً

كمياً محكماً، ويكون هذا التفسير بواسطة الصيغ الرياضية. أما علم الاجتماع فيحاول فهم التطورات التاريخية بواسطة يغلب عليها الطابع الكيفي، فيعتبر التاريخ مثلاً صراعاً بين الميول والأهداف، أو يلجأ إلى ما يسمى بـ«الطابع القومي» أو «روح العصر». وهذا هو السبب في أن علم الطبيعة يستخدم التعميم عن طريق الاستقراء، في حين أن علم الاجتماع ليس له إلا أن يستعين بالمشاركة الوجدانية عن طريق المخيلة. وهو أيضاً السبب في قدرة علم الطبيعة على الوصول إلى القوانين الكلية وتفسير الحوادث الجزئية باعتبارها حالات خاصة لهذه القوانين، بينما لا بد لعلم الاجتماع من أن يقنع بإدراك الحوادث الفذة إدراكاً حدسياً، وأن يكتفي بفهم دورها في المواقف المعينة الناشئة في إطار معين من صراع المصالح أو الميول أو المصائر.

وينبغي التمييز بين ثلاث صور مختلفة لمذهب الإدراك الحدسي. يقول المذهب في صورته الأولى إننا نفهم الحادث الاجتماعي إذا تناولناه بالتحليل فردناه إلى القوى التي سببته، أي إذا توصلنا إلى معرفة الأفراد والجماعات المتصلة بهذا الحادث، وما لكل منها من أغراض ومصالح، وما تستطيع تصريفه من قوة. وهنا تُفترض أفعال الأفراد والجماعات موافقة لأهداف أصحابها - أعني أنها تؤدي إلى ما فيه مصلحتهم الحقيقية، أو على الأقل ما يظنون أنه مصلحتهم الحقيقية. فالمنهج الاجتماعي، على هذا التصور، عمل للمخيلة تسترجع فيه الأفعال الموجهة إلى تحقيق غايات معينة، سواء كانت هذه الأفعال صادرة عن العقل أو غيره.

ويمضي المذهب في صورته الثانية إلى أبعد من ذلك. فهو يسلم بضرورة مثل هذا التحليل، وبخاصة فيما يتصل بفهم الأفعال الفردية ونشاط الجماعات. ولكنه يزعم أن فهم الحياة الاجتماعية يحتاج إلى أكثر من ذلك. فإذا أردنا أن نفهم معنى حادث من الحوادث الاجتماعية، وليكن مثلاً عملاً سياسياً، فلا يكفي أن ندرك، على نحو غائي، كيفية وقوعه والسبب في وقوعه، بل ينبغي، بالإضافة إلى ذلك، أن نفهم معنى

وقوعه وأهميته. فما المقصود هنا بلفظي «المعنى» و«الأهمية»؟ والجواب على هذا السؤال، من وجهة النظر التي سميناهما بالصورة الثانية، هو ما يلي: إن الحادث الاجتماعي لا يؤثر فقط في غيره من الحوادث، وهو لا يؤدي فقط إلى حوادث أخرى في الوقت المناسب، بل إن وجود الحادث الاجتماعي نفسه يبدل قيمة الكثير من الحوادث الأخرى في السياق الذي تحقق فيه. أي أنه يخلق موقفاً جديداً يتطلب توجيهاً جديداً وتفسيراً جديداً لكل ما يحويه ذلك السياق من أمور وأفعال. إننا لكي نفهم حادثاً من الحوادث، كإنشاء جيش جديد في بلد ما، فمن الضروري أن نحلل المقاصد والمصالح وما إلى ذلك. ولكننا لا نفهم معناه وأهميته فهماً تاماً ما لم نحلل أيضاً قيمته بالنسبة للموقف الذي وقع فيه؛ فمثلاً القوات الحربية التي كانت تكفي لحماية بلد آخر حتى إنشاء الجيش الجديد، ربما أصبحت الآن لا تفي بهذا الغرض. وباختصار فقد يطرأ التغير على الموقف الاجتماعي كله، حتى قبل حدوث تغيرات واقعية أخرى، فيزيقية كانت أو سيكولوجية؛ وذلك لأن التغير قد يكون لحق الموقف قبل أن يفتن إليه أحد من الناس بمدة طويلة. إذن فمن الضروري لفهم الحياة الاجتماعية أن نذهب إلى أبعد من مجرد تحليل العلل والمعلومات من الوقائع، أعني تحليل الدوافع والمصالح وما تستتبعه الأفعال من رد فعل؛ وأن نتوصل إلى فهم كل حادث من الحوادث باعتباره يقوم بدور معين يميزه في الكل الذي يشمل. فالحادث يستمد أهميته من تأثيره في الكل، وعلى ذلك فأهمية الحادث أمر يعينه الكل إلى حد ما.

أما الصورة الثالثة من مذهب الإدراك الحدسي فتتمضي إلى أبعد من كل ما تقدم، دون أن تفرط في شيء مما يقول به المذهب في صورتيه الأولى والثانية. يقرر المذهب في هذه الصورة الثالثة أن إدراك معنى الحادث الاجتماعي وأهميته يتطلب منا أكثر من تحليل نشأته وأثاره، وقيمه في الموقف الذي وقع فيه. فمن الضروري، بالإضافة إلى هذا التحليل، أن نحلل ما وراء الحادث من اتجاهات وميول موضوعية تاريخية تسود الفترة التي حدث فيها (كازدهار أو انحلال بعض التقاليد أو الدول)،

كما يجب أن نحلل مقدار ما يساهم به ذلك الحادث في العملية التاريخية التي تمخضت عن هذه الاتجاهات. فلكي نفهم مثلاً «قضية دريفوس» فهماً تاماً، لا بد - بالإضافة إلى تحليل نشأتها وآثارها، وقيمتها في الموقف الذي ظهرت فيه - لا بد من أن ننفذ بإدراكنا إلى حقيقة أخرى، هي أن هذه القضية كانت مجلى للصراع بين اتجاهين تاريخيين في تطور الجمهورية الفرنسية، أحدهما ديمقراطي، والآخر أوتوقراطي: الأول تقدمي، والثاني رجعي.

هذه الصورة الثالثة من منهج الإدراك الحدسي، بما تضيف إلى الاتجاهات أو الميول التاريخية من أهمية، توجي إلى حد ما بتطبيق منهج الاستنتاج بواسطة المعادلة على الفترات التاريخية. فبالرغم من أن المذهب في صورته الثالثة يقول بوجود اختلاف جوهري بين الفترات التاريخية، وبأن الحادث الواحد لا يمكن أن يتكرر حقاً في فترة أخرى من فترات التطور التاريخي، إلا أنه قد يسلم بأن من الممكن للاتجاهات المتماثلة أن تسود في فترات مختلفة ربما فصلت بينها أزمنة طويلة. وقد قيل إن هذا التماثل موجود، مثلاً بين بلاد الإغريق في العهد السابق على الإسكندر، وألمانيا الجنوبية قبل عهد بسمارك. وينصحننا مذهب الإدراك الحدسي في مثل هذه الأحوال بوجود الوصول إلى تقدير معنى الحوادث المعينة عن طريق مقارنتها بما يماثلها من حوادث في فترات سابقة، وذلك حتى تتمكن من التنبؤ بالتطورات الجديدة - على ألا نهمل أبداً ما بين الفترتين اللتين نقارن بينهما من فوارق لا محيص عنها.

تقضي الأقوال السابقة بأن المنهج القادر على إدراك معنى الحوادث الاجتماعية يجب أن يذهب إلى ما هو أبعد من التفسير العليّ بكثير. إذ يجب أن يكون منهجاً كلياً النزعة؛ ولا بد من أن يهدف إلى تعيين ما للحادث من دور في بناء معقد - أي في كل لا يشتمل فقط على غيره من الأجزاء المصاحبة له، بل يشتمل كذلك على ما يتعاقب من مراحل التطور الزمني. وقد يكون في هذا ما يشرح السبب في أن منهج الإدراك الحدسي

في صورته الثالثة يميل إلى الاعتماد على المماثلة بين الكائن العضوي والجماعة. كما أنه قد يُبين السبب في استخدام هذا المنهج أفكاراً معينة، كال فكرة القائلة بأن للعصور عقولاً أو أرواحاً تهيمن على ما يصدر عنها من الاتجاهات أو الميول التاريخية التي لها ذلك الشأن الهام في تعيين معنى الحوادث الاجتماعية.

ولكن منهج الإدراك الحدسي لا يتلاءم فقط مع الآراء الصادرة عن النزعة الكلية. إنه متفق كذلك أحسن اتفاق مع تأكيد المذهب التاريخاني لأهمية الجدة؛ لأن الجدة لا تقبل التفسير العلي أو العقلي، وإنما هي تُدرك بالحدس. وبالإضافة إلى ذلك سوف نرى، عند مناقشة الدعوى التي يقول بها المذهب التاريخاني في تأييده للمذهب الطبيعي، أن هناك رباطاً وثيقاً بين هذه الدعوى وما أسميناه «الصورة الثالثة» لمنهج الإدراك الحدسي، بما تعزوه هذه الصورة من أهمية إلى الميول أو «الاتجاهات» التاريخية. (أنظر، مثلاً، العدد ١٦).

٩. المناهج الكمية

من بين وجوه التقابل والتعارض التي يعمل على إبرازها غالباً مذهب الإدراك الحدسي، هذا الوجه الآتي الذي ألح التاريخانيون كثيراً في بيان أهميته. يقول التاريخانيون إن الحوادث تفسر في علم الطبيعة تفسيراً كمياً، محكماً، مضبوطاً، وهذا التفسير واسطته الصيغ الرياضية. أما علم الاجتماع فيحاول فهم التطور التاريخي على نحو يغلب عليه الطابع الكيفي؛ كأن يحاول تفسيره بواسطة الميول والأهداف المتنازعة.

وهذه الحجة المعارضة لتطبيق المناهج الكمية والرياضية ليست قاصرة بأية حال على التاريخانيين؛ فمثل هذه المناهج ينبذها أحياناً كتاب تتعارض آراؤهم مع المذهب التاريخاني تعارضاً شديداً. ولكن بعض الحجج القوية في معارضتها للمناهج الكمية والرياضية تبرز بوضوح وجهة النظر التي أدعواها بالمذهب التاريخاني، وسأعرض هنا لهذه الحجج بالمناقشة.

إذا نظرنا في الاحتجاج على استخدام المناهج الكمية والرياضية في علم الاجتماع، خطر لنا في الحال الاعتراض الآتي: إن هذا الاحتجاج ينافيه، فيما يبدو، أن المناهج الكمية والرياضية تطبق فعلاً بنجاح عظيم في بعض العلوم الاجتماعية. فكيف يمكن القول مع ذلك إن من المستحيل تطبيقها؟

ولرد على هذا الاعتراض يلجأ المحتجون على وجهة النظر الكمية والرياضية إلى بعض الأدلة التي تتميز بها طرائق التفكير المسائرة للمذهب التاريخاني .

فقد يقول التاريخاني للمعارض: إني موافقك تمام الموافقة على ما تقول؛ ولكن لا يزال هناك فرق هائل بين الطرق الإحصائية المتبعة في العلوم الاجتماعية، والمناهج الكمية والرياضية في علم الطبيعة، وليس يوجد في العلوم الاجتماعية شيء يمكن مقارنته بالقوانين العلمية ذات الصيغة الرياضية في علم الطبيعة.

أنظر مثلاً القانون الفيزيقي القائل (فيما يتعلق بالضوء أياً كان طول موجته) إنه كلما صغرت الفتحة التي يمر منها الشعاع الضوئي، كانت زاوية الحيود أكبر. إن مثل هذا القانون الفيزيقي تكون له الصورة الآتية: (في ظروف معينة، إن تغّير المقدار أعلى نحو معين، فإن المقدار ب يتغير أيضاً على نحو يمكن التنبؤ به). ويقول آخر، يعبر مثل هذا القانون عن اعتماد كمية معينة قابلة للقياس على كمية أخرى، وينص على كيفية هذا الاعتماد بالفاظ كمية دقيقة. وقد وفق علم الطبيعة إلى وضع جميع قوانينه في هذه الصورة. ولكي يحقق هذا كانت مهمته الأولى تقوم في التعبير عن كل الكيفيات الفيزيكية في ألفاظ كمية. فكان عليه، مثلاً، أن يستبدل بالوصف الكيفي لنوع معين من الضوء - كقولنا «ضوء أصفر مخضر ساطع» - وصفاً كمياً: «ضوء طول موجته كذا وشدته كذا». وواضح أن مثل هذا الوصف الكمي للكيفيات الفيزيكية شرط أولي لا بد منه لصياغة القوانين العلية في علم الطبيعة صياغة كمية. وهذه القوانين تساعدنا على تفسير

الوقائع: فمثلاً بافتراض القانون الخاص بالعلاقات القائمة بين سعة الفتحة وزاوية الحيود، نستطيع أن نؤدى تفسيراً عالياً لاتساع زاوية الحيود باعتباره نتيجة لتضييق الفتحة.

ويقول التاريخاني إن من الواجب أن نحاول التفسير العليّ في العلوم الاجتماعية: فنعمد مثلاً إلى تفسير النزعة الاستعمارية باعتبارها نتيجة للتوسع الاقتصادي. ولكننا ما إن ننظر في هذا المشال حتى نتبين أنه لا جدوى من محاولة صياغة القوانين الاجتماعية في ألفاظ كمية. ذلك أننا إذا نظرنا إلى مثل هذه الصيغة الآتية «يزداد الميل نحو التوسع الاستعماري بازدياد شدة التصنيع» (وهي صيغة مفهومة على الأقل، وإن كانت ربما لا تصدق على الواقع)، تبين لنا على الفور أننا لا نملك طريقة لقياس الميل نحو التوسع، أو لقياس شدة التصنيع.

وباختصار فحجة المذهب التاريخاني ضد المناهج الكمية والرياضية هي كما يأتي: إن عالم الاجتماع مهمته الحصول على تفسير عليّ للتغيرات التي تعانيها، على مر التاريخ، كائنات اجتماعية كالدول، والنظم الاقتصادية وأنواع الحكومات. ولما كنا لا نعلم طريقة واحدة للتعبير عن كميات هذه الكائنات تعبيراً كمياً، فليس من المستطاع لنا صياغة القوانين الكمية. إذن فالقوانين العلية في العلوم الاجتماعية، إن فرضنا وجودها، لا بد وأن تخالف القوانين الفيزيقية خلافاً بيناً. لأن الطابع الكيفي غالبٌ فيها على الطابع الكمي والرياضي. وإذا كانت القوانين الاجتماعية تعين درجة أي شيء كان، فهي لا تفعل ذلك إلا في ألفاظ بعيدة جداً عن التحديد، وهي على أحسن تقدير لن تعطينا ذلك إلا تدريجياً بحيث يكون بينه وبين الدقة بون شاسع.

ويظهر أن الكيفيات - سواء كانت فيزيقية أو غير فيزيقية - لا يمكن إدراكها إلا بالحدس. إذن فالحجج التي عرضناها هنا يمكن استخدامها لتدعيم الحجج الأخرى التي قيلت في تأييد منهج الإدراك الحدسي.

١٠ - المذهب الماهوي

في مقابل

المذهب الاسمي

يؤدي توكيد الطابع الكيفي للحوادث الاجتماعية إلى مشكلة تتعلق بوضع الألفاظ الدالة على الكيفيات: أعني ما يُعرف بمشكلة الكليات التي هي من أعرق المشكلات الفلسفية وأكثرها أهمية.

هذه المشكلة التي دارت حولها معركة كبرى في العصور الوسطى، ترجع أصولها إلى فلسفتي أفلاطون وأرسطو. وغالباً ما يُنظر إليها على أنها مشكلة ميتافيزيقية؛ ولكنها - كمعظم المشكلات الميتافيزيقية - يمكن صياغتها صياغة جديدة بحيث تصير مشكلة من مشكلات البحث في مناهج العلوم، وسوف لا ننظر هنا إلا في المشكلة المنهجية، بعد أن نقدم لذلك بموجز قصير للمشكلة الميتافيزيقية الأصلية.

تستخدم العلوم جميعاً ألفاظاً تسمى حدوداً كلية، مثل «الطاقة» و«السرعة» و«الكربون» و«البياض» و«التطور» و«العدالة» و«الدولة» و«الإنسانية». وتتميز هذه الألفاظ من الحدود التي نسميها حدوداً جزئية أو معاني مشخصة، مثل «الإسكندر الأكبر» و«مذنب هالي» و«الحرب العالمية الأولى». والحدود من هذا النوع الأخير هي أعلام، أو هي بطاقات نصلح على إلصاقها بالأشياء الجزئية التي تدل عليها.

وقد قام حول طبيعة الحدود الكلية نزاع طويل - بلغ حد المرارة أحياناً - بين جماعتين من الناس. قالت الجماعة الأولى إن الكليات لا تختلف عن الأعلام إلا بأنها ملتصقة بأفراد مجموعة أو فئة من الأشياء الجزئية، بدلاً من ارتباطها بشيء جزئي واحد. فمثلاً الحد الكلي «أبيض» كان يبدو لهذه الجماعة الأولى أنه ليس إلا بطاقة ملتصقة بعدد كبير من الأشياء المختلفة - كصفائح الثلج وأغطية المناضد وطيور البجع. فهذا هو مذهب الاسمين. ويعارضه مذهب آخر جرى العُرف بتسميته باسم

«المذهب الواقعي» - وهو عنوان مضلل نوعاً ما، لما نعرف من أن هذه النظرية «الواقعية» قد أطلق عليها أيضاً اسم «المثالية». لهذا أقترح تسمية جديدة لهذه النظرية المعارضة للاسمية، وهي «المذهب الماهوي» (أو القول بالماهيات). ينكر الماهويون أننا نبدأ بجمع عدد من الأشياء الجزئية ثم نطلق عليها الاسم «أبيض»؛ بل الأحرى في رأيهم أننا نطلق هذا اللفظ على كل واحد من هذه الأشياء بناءً على مشاركته غيره من الأشياء البيضاء في صفة قائمة فيها هي صفة «البياض». وهذه الصفة، التي تشير إليها اللفظ الكلي، يُنظر إليها على أنها موضوع يستحق من البحث ما تستحقه الأشياء الجزئية أنفسها. (اشتق لفظ «الواقعية» من القول بأن الموضوعات الكلية، كالبياض، موجودة في الواقع، أي أن لها وجوداً حقيقياً بالإضافة إلى وجود الأشياء الجزئية وما تؤلفه من فئات أو مجموعات). وعلى ذلك يقال إن الحدود الكلية تدل على موضوعات كلية، مثل ما تدل الحدود الجزئية على أشياء جزئية. وهذه الموضوعات الكلية («الصور» أو «المثل» في اصطلاح أفلاطون) التي تشير إليها الحدود الكلية قد سميت أيضاً بـ «الماهيات».

ولكن المذهب الماهوي لا يعتقد فقط بوجود الكليات (أي الموضوعات الكلية)، بل إنه يؤكد أيضاً أهميتها بالنسبة للعلم. فهو يقول إن الأشياء الجزئية يظهر فيها كثير من الصفات العرضية، وهي صفات لا تهم العلم في شيء. ولنضرب لذلك مثلاً من العلوم الاجتماعية: إن علم الاقتصاد معني بدراسة النقد والائتمان، ولكنه لا يهتم بما يمكن أن تتخذه القاطع النقدية من أشكال، ولا بمظهر الأوراق المالية أو الشيكات. إن واجب العلم أن يجرد الأشياء من أعراضها وينفذ إلى ماهياتها. وماهية الشيء، أيًا كان، هي دائماً كلية.

هذه الملاحظات الأخيرة ندلنا على بعض ما يتبع عن هذه المشكلة الميتافيزيقية فيما يتصل بالأبحاث المنهجية. غير أن المشكلة المنهجية التي سأنتقل الآن إلى مناقشتها يمكن بحثها بحثاً مستقلاً عن المشكلة

المتافيزيقية ونحن سنعالجها من طريق يتجنب مسألة وجود الأشياء الكلية والأشياء الجزئية، وما بين هذه وتلك من فوارق. ولن نناقش إلا أهداف العلم ووسائله.

إن المدرسة الفكرية التي أقترح تسميتها بالماهوية المنهجية مدرسة أسسها أرسطوطاليس، الذي كان يذهب إلى أن البحث العلمي ينبغي أن ينفذ إلى ماهيات الأشياء لكي يفسرها. ويميل أصحاب الماهوية المنهجية إلى وضع المسائل العلمية في صيغ كهذه: «ما هي المادة؟» أو «ما هي القوة؟» أو «ما هي العدالة؟» وهم يعتقدون بأن الإجابة على مثل هذه الأسئلة إجابة تنفذ إلى المعاني الحقيقية أو الجوهرية لهذه الألفاظ، حتى تكشف بذلك عن حقيقة الماهيات التي تدل عليها الألفاظ أو عن طبيعتها الحقيقية، هم يعتقدون بأن هذه الإجابة هي على الأقل شرط ضروري للبحث العلمي، إن لم تكن مهمته الرئيسية. أما التسمية المنهجية فهي على العكس من ذلك تضع مسائلها في صيغ كهذه: «كيف تسلك هذه القطعة من المادة؟» أو «كيف تتحرك في جوار أجسام أخرى؟» والسبب أن أصحاب التسمية المنهجية يعتبرون مهمة العلم قاصرة على وصف كيفية سلوك الأشياء؛ وهم يرون أن تحقيق هذه المهمة يكون باستخدام الألفاظ الجديدة كلما دعت الحاجة إلى ذلك دون التقيد بقيد ما، أو يكون بتعريف الألفاظ القديمة تعريفاً جديداً كلما كان ذلك مناسباً، مع إهمال المعاني الأصلية إهمالاً لا يشوبه الندم. وذلك لأنهم يعتبرون الألفاظ مجرد أدوات نافعة في الوصف.

وتسلّم الغالبية من الناس بأن جهود التسمية المنهجية قد كللتها النجاح في العلوم الطبيعية. فعلم الطبيعة لا يفحص، مثلاً، عن ماهية الذرات أو الضوء، وإنما هو يستخدم هذين اللفظين بكثير من الحرية لأجل تفسير ووصف بعض المشاهدات الفيزيائية، كذلك يستخدمهما باعتبارهما اسمين دالّين على بعض الأبنية الفيزيائية المعقدة الهامة. وكذلك الحال في علم الحياة. فربما يطلب الفلاسفة من علماء الحياة

جواباً على سؤالهم «ما هي الحياة؟» أو «ما هو التطور؟»، وربما يشعر بعض علماء الحياة في بعض الأحيان بميل نحو توليية هذا الطلب. وعلى الرغم من ذلك فإن علم الحياة بمعناه الصحيح إنما ينظر بوجه عام في مشكلات من نوع آخر، وهو يتبع مناهج للتفسير والوصف قوية الشبه بمناهج العلوم الطبيعية.

وعلى ذلك ينبغي لنا أن نتوقع من أصحاب المذهب الطبيعي مناصرتهم للمذهب الاسمي، ومن المعارضين للمذهب الطبيعي مناصرتهم للمذهب الماهوي. ولكن يبدو في الحقيقة أن الغلبة هنا للمذهب الماهوي؛ بل إنه لا يصادف أية مقاومة شديدة. ولذلك قيل إن مناهج العلوم الاجتماعية يجب أن تأخذ بمذهب الماهوية المنهجية، وإن كانت العلوم الطبيعية في أساسها اسمية المذهب^(٢). وقيل في التذليل على ذلك إن العلوم الاجتماعية مهمتها أن تفهم وتفسر الكائنات الاجتماعية كاللولة، والعمل الاقتصادي، والجماعة، إلخ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالكشف عن ماهياتها. وكل كائن اجتماعي هام لا بد لوصفه من افتراض حدود كلية؛ ومن ثم فلا جدوى من إطلاق القيود في استخدام الحدود الجديدة، وإن كانت هذه الطريقة قد نجحت في العلوم الطبيعية. إن مهمة العلوم الاجتماعية وصف مثل هذه الكائنات وصفاً واضحاً صحيحاً، أي أنها ترمي إلى تمييز الصور الجوهرية من الصفات العرضية؛ ولكن هذا يتطلب معرفة ماهياتها. إذن فالسؤال عن «ما هي اللولة؟» أو «ما هو المواطن؟» (وهما سؤالان اعتبرهما أرسطو المسألتين الأساسيتين في كتابه «السياسة»)، و«ما هو الائتمان؟» أو «ما هو الفارق الجوهرى بين من ينتمى إلى الكنيسة الرسمية ومن ينتمى إلى جماعة منشقة عنها (أو بين الكنيسة والجماعة المنشقة)؟» - هذه المسائل ليست فقط مسائل مشروعة، بل إنها هي المسائل التي صيغت النظريات الاجتماعية للإجابة عنها.

وبالرغم من أن التاريخانيين قد يختلفون فيما بينهم من جهة موقفهم إزاء المشكلة الميتافيزيقية، ومن جهة آرائهم فيما يتصل بمناهج العلوم

الطبيعية، فمن الواضح أنهم يميلون إلى مبايعة المذهب الماهوي ومناهضة المذهب الاسمي فيما يتصل بمناهج العلوم الاجتماعية. والحق أن هذا موقف كل من بلغ إليه علمي من التاريخانيين تقريباً. ولكن يجدر بنا أن ننظر فيما إذا كان مرد ذلك إلى ميل المذهب التاريخاني بوجه عام إلى مناهضة المذهب الطبيعي، أو ما إذا كانت للمذهب التاريخاني حجج معينة يمكنه الإدلاء بها دفاعاً عن الماهوية المنهجية.

ومن البين أولاً أن الاحتجاج على استخدام المناهج الكمية في العلوم الاجتماعية له دلالة خاصة فيما يتصل بهذه المسألة. ذلك أن تأكيد الطابع الكيفي للحوادث الاجتماعية، بالإضافة إلى تأكيد الإدراك الحدسي في مقابل الوصف البحث، يدل على موقف وثيق الصلة بالمذهب الماهوي.

ولكن هناك حججاً أخرى أكثر تمييزاً للمذهب التاريخاني، وهي حجج تتبع اتجاهاً فكرياً لا بد أن يكون القارئ قد ألفه الآن. (ولنلاحظ، عرضاً، أنها تقريباً نفس الحجج التي زعم أرسطو أنها أدت بأفلاطون إلى القول بنظرية الأولى في الماهيات).

يؤكد المذهب التاريخاني أهمية التغير. وقد يمضي التاريخاني في استدلاله قائلاً إنه لا بد في كل تغير من وجود شيء يجري عليه التغير. وحتى إذا كان التغير شاملاً، فلا بد من إمكان التعرف على الشيء الذي تغير حتى يصح القول بحدوث التغير أصلاً. وهذا أمر يسير نسبياً في علم الطبيعة، فالتغيرات التي ينظر فيها علم الميكانيكا، مثلاً، كلها حركات، أي أنها تغيرات مكانية - زمانية تلحق الأجسام الفيزيائية. أما علم الاجتماع، وهو الذي يوجه اهتمامه الرئيسي إلى دراسة النظم الاجتماعية، فتواجهه صعوبات أعظم، لأن هذه النظم لا يسهل التعرف عليها بعد أن يعثرها التغير. إذ لا يمكن، بالمعنى الوصفي البحث، أن نعتبر النظام الاجتماعي شيئاً واحداً بعينه قبل التغير وبعده؛ فمن وجهة النظر الوصفية قد يصير النظام بعد التغير شيئاً مخالفاً لما كان عليه من قبل تمام

المخالفة. مثال ذلك أننا إذا وصفنا نظم الحكم الراهنة في بريطانيا وصفاً يتمشى مع المذهب الطبيعي، فقد يجيء هذا الوصف في صورة مغايرة تماماً لما كانت عليه هذه النظم منذ أربعة قرون. ومع ذلك فنحن نستطيع القول إنه ما دامت هناك حكومة ما، فقد بقيت كما هي في جوهرها، على الرغم مما اعتراها من تغير كثير. إذ أنها تؤدي في المجتمع الحديث وظيفة مماثلة من ناحية الجوهر لوظيفتها من قبل. ورغم أن التغير قد لحق بنظام الحكم في كل ما يمكن أن يناله الوصف تقريباً من صفاته، فإن هذا النظام قد بقي هو هو في جوهره، بحيث يجوز لنا أن نعتبر النظام الحديث صورة متغيرة للنظام القديم. ومعنى ذلك أننا لا نستطيع، في العلوم الاجتماعية، أن نتكلم عن التغيرات أو التطورات دون افتراضنا وجود جوهر أو ماهية غير متغيرة، أي دون التسليم بمطالب الماهوية المنهجية.

ومن البين، بالطبع، أن بعض الألفاظ الاجتماعية، كالكساد والتضخم، والانكماش، وغير ذلك، قد أدخل استعماله أول الأمر بطريقة اسمية بحتة. ومع ذلك فإن هذه الألفاظ لم تحافظ على طابعها الاسمي. فما يكاد التغير يطرأ على الظروف الاجتماعية القائمة، حتى نجد العلماء الاجتماعيين يختلفون فيما إذا كان ينبغي اعتبار بعض الظواهر تضخماً حقيقياً أم لا. إذن فقد تقتضينا الدقة أن نفحص طبيعة التضخم الجوهري (أو معناه الجوهري).

وعلى ذلك فلنا أن نقول عن أي كائن اجتماعي إنه «من حيث ماهيته يمكن أن يوجد في أي مكان آخر وفي أية صورة أخرى، كما يمكن أن يتغير مع بقاءه في الحقيقة متزهاً عن التغير، أو أن يتغير على نحو يخالف النحو الذي يتغير عليه بالفعل» (هوسرل Husserl). وليس من المستطاع تحديد مدى ما يمكن أن يحدث من التغيرات تحديداً أولياً. ومن المستحيل تعيين نوع من التغير الذي يمكن للكائن الاجتماعي احتمالته مع بقاءه هو هو. فالظواهر التي قد تبدو متباينة تبايناً جوهرياً من وجهة نظر

معينة، ربما بدت متشابهة في جوهرها من وجهات نظر أخرى.

يلزم من هذه الحجج السابقة التي يقول بها المذهب التاريخي أن من المستحيل الوقوف عند مجرد وصف التطورات الاجتماعية، أو يلزم منها، على الأصح، أن الوصف الاجتماعي لا يمكن أبداً أن يكون مجرد وصف بالمعنى الاسمي. وإذا كان الوصف الاجتماعي لا يستغني عن الماهيات، فنظريات التطور الاجتماعي أحوج إليها. فمن الذي ينكر أن المشكلات المتصلة، مثلاً، بتعيين وتفسير الصفات المميزة لفترة اجتماعية معينة، بما يوجد فيها من توتر وميول واتجاهات، من الذي ينكر أن هذه المشكلات تستعصي على كل محاولة تهدف إلى معالجتها بالمناهج الاسمية؟

بناءً على ذلك فالماهوية المنهجية يمكن أن تتخذ لها أساساً حجة المذهب التاريخي التي أدت فعلاً بأفلاطون إلى مذهب الماهوي الميتافيزيقي، أعني حجة هيرقليطس القائلة بأن الأشياء المتغيرة مستعصية على الوصف العقلي، ومن ثم فالعلم أو المعرفة يفترضان شيئاً لا يتغير بل يبقى هو هو - أعني الماهية. وهنا يظهر علم التاريخ، أي وصف التغير، والماهية، أي ما لا يتغير أثناء التغير، على أنهما معنيان متضايقان. وهذا التضاد له وجه آخر: فالماهية، بمعنى ما، هي أيضاً تفترض التغير، وبذلك تفترض التاريخ. إذ أنه إذا كان هذا المبدأ هو الماهية (أو الصورة، أو المعنى، أو الطبيعة، أو الجوهر)، فإن التغيرات التي يعانها الشيء من شأنها أن تخرج إلى الوجود ما له، أي ما لماهيته، من جوانب أو وجود أو إمكانات مختلفة. إذن فالماهية يمكن تفسيرها بأنها مجموع أو مصدر الإمكانات القائمة في الشيء، كما يمكن تفسير التغيرات (أو الحركات) بأنها تحقق الإمكانات الكامنة في الماهية أو خروج هذه الإمكانات إلى الفعل (ترجع هذه النظرية إلى أرسطو). ويتج من ذلك أن الشيء، أعني ماهيته الثابتة، لا يُعرف إلا من خلال تغيراته. فإذا أردنا أن نعرف، مثلاً، ما إذا كان هذا الشيء مصنوعاً من الذهب، علينا أن نطرقه، ونختبره

كيميائياً، أي نعمل على تغييره، وبذلك نكشف عن بعض إمكانياته الكامنة. وبالمثل ليس باستطاعتنا أن نعرف ماهية إنسان من الناس، أو شخصيته، إلا كما نكشف عن ذاتها في تاريخ حياته. ويتطبيق هذا المبدأ على علم الاجتماع نستنتج أن ماهية الجماعة، أو صفاتها الحقيقية، لا يمكن أن نكشف عن ذاتها، ولا يمكن معرفتها، إلا من خلال تاريخها. وإذا كانت الجماعة لا تُعرف إلا من خلال تاريخها فالمفهومات المستخدمة في وصفها مفهومات تاريخية بالضرورة؛ وبالفعل نحن لا نستطيع تفسير المفهومات الاجتماعية، كمفهوم الدولة اليابانية، أو الأمة الإيطالية، أو الجنس الآري، إلا بأنها تصورات ناشئة عن دراسة التاريخ. ومثل هذا يصدق على الطبقات الاجتماعية: طبقة البورجوازية، مثلاً، لا يمكن تحديدها إلا بالإشارة إلى تاريخها: أي باعتبارها الطبقة التي انتقل إليها السلطان نتيجة للثورة الصناعية، والتي احتلت مكان طبقة ملاك الأرض، والتي لا تزال في صراع مع طبقة البروليتاريا، وما إلى ذلك.

لقد كان المقصود أولاً من المذهب الماهوي أن يساعدنا على اكتشاف الحقيقة الثابتة في الأشياء المتغيرة، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يحتوي على بعض الحجج القوية المؤيدة للمذهب القائل بأن من الواجب على العلوم الاجتماعية أن تستخدم المناهج التاريخية؛ أعني الحجج المؤيدة للمذهب التاريخاني.

ثانيا
دعوى التاريخية
المؤيدة للمذهب الطبيعي

المذهب التاريخاني في أساسه معادٍ للمذهب الطبيعي، ورغم ذلك فهو لا يعارض بحال من الأحوال الرأي القائل بأن هناك عنصراً مشتركاً بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية. ولعل ذلك راجع إلى أن التاريخانيين عامةً يأخذون برأي (أشاطرهم إياه تماماً) يقول بأن علم الاجتماع، كعلم الطبيعة، فرعٌ من فروع المعرفة التي غايتها أن تجمع بين الجانب النظري والتجريبي في وقت واحد.

ونحن حين نقول عن علم الاجتماع إنه نسقٌ نظري فقصدنا أن غايته تفسير الحوادث والتنبؤ بها، بواسطة النظريات أو القوانين الكلية (التي يحاول اكتشافها). وحين نصف علم الاجتماع بأنه تجريبي، فمعنى ذلك أن له سنداً من التجربة، وأن الحوادث التي يفسرها ويتنبأ بها هي وقائع تمكن مشاهدتها، وأن المشاهدة هي الأساس الذي نتمتع عليه في قبولنا أو رفضنا لأية نظرية من نظرياته. ونحن حين نتكلم عن النجاح الذي أحرزه علم الطبيعة فالمقصود بذلك نجاح تنبؤاته: ويمكن القول إن نجاح التنبؤات في هذا العلم قائم في تأييد التجربة لقوانينه. وحين نعارض بين النجاح النسبي في علم الاجتماع ونجاح العلوم الطبيعية فنحن نفترض أن نجاح علم الاجتماع ينبغي هو الآخر أن يقوم في أساسه على تأييد التجربة لتنبؤاته. ويلزم عن ذلك أن بعض المناهج - كالتنبؤ بواسطة القوانين، واختبار القوانين بالتجربة - يجب أن يكون خطأً مشتركاً بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة.

وأنا أوافق على هذا الرأي تمام الموافقة، رغم أنني اعتبره من المسلّمات الأساسية في المذهب التاريخاني. ولكنني لا أوافق على ما يتفرع عن هذا الرأي من تفصيلات تؤدي إلى آراء عدة سأعرضها فيما يلي. وقد يبدو للنظرة الأولى أن هذه الآراء لازمة مباشرة عن الرأي العام الذي لخصته الآن. ولكنها في الحقيقة تنطوي على مسلمات أخرى، وأعني بها دعاوى المذهب التاريخاني المؤيدة للمذهب الطبيعي؛ وأخص بالذكر الدعوى القائلة بوجود ما يسمى بالقوانين أو الاتجاهات التاريخية.

II - مقارنة بعلم الفلك. التنبؤات البعيدة المدى والتنبؤات الواسعة النطاق

لقد تأثر التاريخانيون المحدثون تأثراً عظيماً بنظرية نيوتن، وخاصة بما لها من قدرة على التنبؤ بمواضع الكواكب السيارة بعد زمان طويل. وقد رأوا في إمكان مثل هذه التنبؤات البعيدة المدى ما يدل على أن الأحلام التي راودت الناس قديماً عن إمكان التكهن بالمستقبل البعيد لم تكن تفوق حدود العقل الإنساني. وفي رأيهم أن العلوم الاجتماعية لا ينبغي أن تهدف إلى ما هو أدنى من ذلك. فإذا كان من الممكن لعلم الفلك أن يتنبأ بظواهر الكسوف، فلم لا يمكن لعلم الاجتماع أن يتنبأ بالتطورات الاجتماعية؟

ومع ذلك فصاحب المذهب التاريخاني لا يني عن الإلحاح في أن العلوم الاجتماعية، وإن كان لا يجب أن تقنع بما هو أدنى، فإنها لا ينبغي أن تأمل في الوصول إلى دقة التنبؤات الفلكية، ولا ينبغي أن تحاول تحقيقها. وقد رأينا (في العديدين ٥ و٦) أن فكرة إنشاء تقويم دقيق للحوادث الاجتماعية، يشبه تقويم الملاحة مثلاً، هي فكرة مستحيلة منطقياً. فحتى لو سلمنا بإمكان التنبؤ بالثورات في العلوم الاجتماعية، فمثل هذا التنبؤ لا يمكن أن يكون دقيقاً، ولا بد من أن ينقصه التحديد فيما يتعلق بتفاصيل هذه الثورات وأزمته حدوثها.

والتاريخانيون، رغم إقرارهم بما في التنبؤات الاجتماعية من عيوب تتعلق بتفاصيلها ودقتها، بل رغم توكيدهم لهذه العيوب، يزعمون أن لنا في اتساع مدى التنبؤات وأهميتها ما قد يعوضنا عن نقائصها. وترجع هذه النقائص في الأكثر إلى تعقد الحوادث الاجتماعية، وتأثير بعضها في بعض، كما ترجع إلى انطباع الألفاظ المستعملة في علم الاجتماع بطابع كيفي. ولكن على الرغم مما تعانيه العلوم الاجتماعية من غموض نتيجة لذلك، فإن انطباع ألفاظها بالطابع الكيفي يمنحها نوعاً من خصوبة المعنى وشموله. ومن أمثلة هذه الألفاظ ما يأتي: «صدام الحضارات»، «التمدنين»، «المنفعة»، «الثراء». والتنبؤات التي وصفها، أعني التنبؤات البعيدة المدى التي يتكافأ غموضها مع سعة نطاقها وأهميتها - مثل هذه التنبؤات أود أن أسميها «التنبؤات الواسعة النطاق». وفي رأي المذهب التاريخاني أن هذا النوع من التنبؤات هو ما يجب على علم الاجتماع محاولته.

ومثل هذه التنبؤات الواسعة النطاق - أي التنبؤات البعيدة المدى ذات النطاق الواسع، والتي قد تتصف بشيء من الغموض - لا شك في أن من الممكن تحقيقها في بعض العلوم. ولدينا من التنبؤات الواسعة النطاق أمثلة هامة وناجحة إلى حد بعيد في ميدان الفلك. وذلك كالتنبؤ بنشاط البقع الشمسية استناداً إلى بعض القوانين الدورية (وهي تنبؤات لها دلالتها فيما يتصل بالتغيرات المناخية)، وكالتنبؤ بما يلحق تأين طبقات الجو العليا من تغيرات على مر الأيام والفصول (وهي ذات أهمية بالنسبة للاتصال اللاسلكي). وهذه التنبؤات تشبه التنبؤات الخاصة بظواهر الكسوف من حيث إنها تتعلق بحدوث آتية في المستقبل البعيد نسبياً، ولكنها تتميز عنها بكونها في كثير من الأحيان إحصائية فقط، وهي على أية حال دون التنبؤات الفلكية دقة من حيث التفاصيل، والتوقيت، وغير ذلك. فيظهر أن التنبؤات الواسعة النطاق ربما لم تكن في ذاتها ممتعة على التطبيق؛ وإذا كان من الممكن للعلوم الاجتماعية أصلاً أن تتوصل إلى تنبؤات بعيدة المدى، فمن الواضح أن هذه التنبؤات لا بد وأن تكون من النوع الذي

وصفناه بسعة النطاق. من ناحية أخرى، يلزم عن عرضنا لدعوى المذهب التاريخاني المعارضة للمذهب الطبيعي أن التنبؤات القرية المدى لا بد وأن تعاني كثيراً من النقص. إذ لا مفر من أن يؤثر فيها خلوها من الدقة، وذلك لأنها، ما دامت مقتصرة على الفترات القصيرة، فهي بطبيعتها لا تنال إلا التفاصيل والسمات الثانوية للحياة الاجتماعية. ولا فائدة من التنبؤ بالتفاصيل تنبؤاً خالياً من الدقة في تفاصيله. وعلى ذلك، فإذا كنا نهتم أصلاً بالتنبؤات الاجتماعية، فإن التنبؤات الواسعة النطاق (التي هي أيضاً بعيدة المدى) لا تزال، في رأي المذهب التاريخاني، النوع الوحيد الذي يجب أن يستأثر باهتمامنا ويستحق منا المحاولة.

١٢ - المشاهدة باعتبارها أساساً

إذا كان لعلم من العلوم أساس من المشاهدات التي لم تصل إلى مرتبة التجربة، فهذا الأساس يكون له دائماً طابع «تاريخي» بمعنى من معاني هذه الكلمة. ويصدق هذا حتى على المشاهدات التي يتخذها علم الفلك أساساً له. فالقوائم الفلكية مدونة في سجلات المراسد؛ وهذه السجلات تطلعننا، مثلاً، على أنه في تاريخ كذا (بالساعة والثانية) شاهد فلان الكوكب عطارد في موضع كذا. وباختصار فهي تعطينا «سجلاً للحوادث في ترتيب زمني»، أو تقريراً زمنياً للمشاهدات.

كذلك لا تمكن صياغة المشاهدات التي يتخذها علم الاجتماع أساساً له إلا في صورة تقرير زمني للحوادث، أي القوائم السياسية والاجتماعية. وهذا التقرير الشامل للحوادث السياسية وغيرها من القوائم العامة في الحياة الاجتماعية هو ما يُعرف عادة باسم «التاريخ». فالتاريخ بهذا المعنى الضيق هو أساس علم الاجتماع.

ولو أنكر المرء أهمية التاريخ، في هذا المعنى الضيق، باعتباره أساساً تجريبياً للعلوم الاجتماعية، لكان في ذلك ما يبعث على السخرية. لكننا نجد من بين دعاوى المذهب التاريخاني التي يتميز بها، التي ترتبط

ارتباطاً وثيقاً بإنكاره لإمكان تطبيق المنهج التجريبي، نجد الدعوى القائلة بأن التاريخ هو المصدر الأوحـد لعلم الاجتماع. وهكذا ينظر صاحب المذهب التاريخاني إلى علم الاجتماع على أنه نسق نظري وتجريبي أساسه التجريبي سجل الوقائع التاريخية وحدها، وغايته التنبؤ بالحوادث، على أن تفضل التنبؤات الواسعة النطاق. ومن الواضح أن هذه التنبؤات لا بد وأن يكون لها هي أيضاً طابع تاريخي، من حيث إن اختبارها بواسطة التجربة، أي تحقيقها أو تفنيدها، لا بد من أن يُترك لمستقبل التاريخ. إذن فمهمة علم الاجتماع، كما يتصورها المذهب التاريخاني، إصدار التنبؤات التاريخية الواسعة النطاق واختبارها. باختصار فالتاريخاني يزعم أن علم الاجتماع هو علم التاريخ النظري.

١٣ - الديناميكا الاجتماعية

هذه المماثلة بين العلوم الاجتماعية وعلم الفلك يمكن الاستمرار فيها إلى أبعد من ذلك. فالجزء الذي ينظر فيه التاريخانيون عادة من علم الفلك قائم على الديناميكا، أعني النظرية التي تفسر الحركات باعتبارها معلولة لقوى معينة. وكثيراً ما ألح الكتاب التاريخانيون على أن علم الاجتماع يجب أن يقوم هو الآخر على نوع من الديناميكا الاجتماعية، أي على نظرية تفسر الحركة الاجتماعية باعتبارها معينة بقوى اجتماعية (أو تاريخية).

وعالم الطبيعة يعرف أن الاستاتيكا ليست إلا نظرية مجردة عن الديناميكا. فهي، إن صح التعبير، النظرية التي تشرح لنا كيف ولماذا لا يحدث شيء في ظروف معينة، أي هي النظرية التي تبين لنا السبب في عدم حدوث التغير؛ وهي تتوصل إلى تفسير ذلك ببيان تعادل القوى المؤثرة في بعضها بعضاً. أما الديناميكا فتتظر في الحالة الأعم، أي في القوى المتعادلة وغير المتعادلة، ويمكن وصفها بأنها النظرية التي تشرح لنا كيف ولماذا يحدث شيء معين. إذن فالديناميكا هي وحدها التي يجوز

أن نأخذ عنها القوانين الميكانيكية الحقيقية الصادقة في كل الأحوال؛ فالطبيعة في صيرورة، وهي تحرك وتتغير وتتطور - وإن حدث ذلك ببطء في بعض الأحيان بحيث تصعب علينا ملاحظة بعض التطورات.

والتماثل بين هذه النظرة إلى الديناميكا ونظرة التاريخاني إلى علم الاجتماع تماثل واضح لا يحتاج إلى مزيد من التعليق. ولكن التاريخاني قد يمضي في المماثلة إلى أبعد من ذلك. فقد يزعم مثلاً أن علم الاجتماع كما يتصوره المذهب التاريخاني، قريب الشبه بالديناميكا لأنه في جوهره نظرية عليّة؛ من حيث إن التفسير العلّي بوجه عام غايته أن يشرح كيف ولماذا حدثت أشياء معينة. ومثل هذا التفسير، في أساسه، لا بد من أن يدخله دائماً عنصر تاريخي. فانت حين تسأل أحداً من الناس كُسرت ساقه عن السبب في ذلك وكيفية حدوثه، فإنما تسأله متوقفاً منه أن يقص عليك تاريخ الحادثة. وبالمثل لا بد من تحليل أسباب الحوادث تحليلاً تاريخياً، وذلك حتى في مستوى التفكير النظري، وبخاصة في مستوى النظريات التي من شأنها أن تساعد على التنبؤ. ومن الأمثلة النموذجية التي يذكرها التاريخاني للتدليل على افتقارها إلى التحليل العلّي التاريخي، مشكلة البحث عن أصول الحروب، أو أسبابها الجوهرية.

وفي علم الاجتماع يكون هذا التحليل بتعيين القوى التي تؤثر في بعضها البعض، أي بواسطة الديناميكا، وفي زعم التاريخاني أن على علم الاجتماع أن يحاول مثل ذلك. فواجهه أن يحلل القوى التي تحدث التغير الاجتماعي وتخلق التاريخ الإنساني. ونحن نتعلم من الديناميكا كيف تنشأ قوى جديدة عن القوى المؤثرة في بعضها البعض. بالعكس من ذلك، يساعدنا تحليل القوى إلى مكوناتها على النفاذ إلى العلل الأساسية المسببة للحوادث التي ننظر فيها. وبالمثل، يطلب منا المذهب التاريخاني التسليم بما للقوى التاريخية من أهمية أساسية، سواء كانت هذه القوى روحية، كالأفكار الدينية أو الأخلاقية، أو مادية، كالمصالح

الاقتصادية. ومهمة العلوم الاجتماعية في نظر المذهب التاريخاني أن يحلل هذه الميول والقوى المتشابكة المتصارعة، حتى ينفذ إلى ما وراء التغير الاجتماعي من قوانين كلية وقوى محركة شاملة. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع الحصول على نظرية علمية نبني عليها التنبؤات الواسعة النطاق التي يعتمد على تحققها نجاح العلوم الاجتماعية.

١٤. القوانين التاريخية

رأينا أن علم الاجتماع، في نظر التاريخاني، هو التاريخ النظري. إذ يجب أن تقوم تنبؤاته على قوانين، ولأنها تنبؤات تاريخية، أي تنبؤات خاصة بالتغير الاجتماعي، يجب أن تقوم على قوانين تاريخية.

ولكن التاريخاني يقول في الوقت نفسه إن طريقة التعميم لا تقبل التطبيق في العلوم الاجتماعية، وإنه لا يجب أن نفترض صدق القوانين الاجتماعية في كل مكان وزمان، من حيث إنها غالباً ما يقتصر انطباقها على فترة حضارية أو تاريخية معينة. على ذلك فالقوانين الاجتماعية - إن كان ثم قوانين اجتماعية حقيقية - لا بد أن تختلف في صوريتها عن التعميمات المعتادة القائمة على اطراد الحوادث. فالقوانين الاجتماعية الحقيقية يجب أن تكون صادقة «بوجه عام». وهذا معناه أنها أخرى بأن تنطبق على كل التاريخ الإنساني، بجميع فتراته، من انطباقها على إحدى هذه الفترات فقط. ولكن لا يمكن أن يوجد من القوانين الاجتماعية ما يصدق فيما وراء الفترات المفردة. إذن فالقوانين الاجتماعية الوحيدة التي يمكن أن تصدق صدقاً كلياً، هي بالضرورة قوانين تربط بين الفترات المتعاقبة. أي يجب أن تكون قوانين للتطور التاريخي وظيفتها أن تعين الانتقال من فترة إلى أخرى. وهذا ما يعنيه التاريخانيون بقولهم إن القوانين الاجتماعية الوحيدة هي قوانين تاريخية.

١٥ - النبوة التاريخية

في مقابل

الهندسة الاجتماعية

كما أشرنا، فهذه القوانين التاريخية (إن أمكن اكتشافها) تُمكننا من التنبؤ بالحوادث البعيدة، رغم خلو هذا التنبؤ من دقة التفاصيل. إذن فالمذهب القائل بأن القوانين الاجتماعية الحقيقية هي قوانين تاريخية (وهو مذهب صادر في الأكثر عن القول بأن اطراد الحوادث محدود المدى)، يعود بنا إلى فكرة «التنبؤات الواسعة النطاق»، وذلك بصرف النظر عن كل محاولة - يُقصد بها منافسة علم الفلك - وهذا المذهب يجعل من هذه الفكرة شيئاً ملموساً، إذ يبين أن هذه التنبؤات لها طابع النبوءات التاريخية.

هكذا يصير علم الاجتماع، في نظر التاريخاني، محاولة لحل تلك المشكلة القديمة، مشكلة التكهن بالمستقبل - لا مستقبل الفرد بل مستقبل الجماعات الإنسانية والجنس الإنساني. أي أن علم الاجتماع يصير علم الأشياء المقبلة والتطورات الوشيكة الوقوع. ولو نجحت المحاولات التي ترمي إلى تزويدنا ببعء النظر السياسي القائم على منهج علمي صحيح، لوجد السياسيون في علم الاجتماع شيئاً عظيم النفع، وبخاصة أولئك الذين ينفذون ببصرهم إلى ما وراء المستلزمات الحاضرة، أي الحاصلون على شعور بالمصير التاريخي. ومن الحق أن بعض التاريخانيين يقصرون تنبؤاتهم على المراحل القريبة وحدها من التاريخ الإنساني، بل إن هذا البعض يُعبر عن هذه التنبؤات بألفاظ ملؤها الحيلة. ولكن التاريخانيين جميعاً يشتركون في فكرة واحدة هي: إن دراسة المجتمع يجب أن تساعدنا على كشف المستقبل السياسي، وإن هذه الدراسة يمكن أن تصير بذلك أفضل أداة تستعين بها السياسة العملية البعيدة النظر.

واضح أن للتنبؤات العلمية أهميتها من وجهة نظر القيمة النفعية

للعلم. ولكن الذي لم يتضح دائماً هو أن هناك نوعين مختلفين من التنبؤ يمكن التمييز بينهما، وأن هناك نتيجة لذلك نوعين مختلفين من السلوك العملي المرتب عليهما. فنحن قد نتبأ (أ) بحدوث إعصار شديد، وهذا التنبؤ قد تكون له قيمة عملية كبرى، من حيث إنه قد يمكّن الناس من اتخاذ أسباب الوقاية في الوقت المناسب؛ وقد نتبأ (ب) بأن الملجأ الذي بعده هؤلاء الناس لوقاية أنفسهم سوف يصمد للإعصار المقبل أن بُني بطريقة معينة، كأن يقام في ناحيته الشمالية، مثلاً، حائط يسند من الإسمنت المسلح.

واضح أن هذين النوعين من التنبؤ مختلفان جد الاختلاف، رغم أهمية كل منهما، ورغم أنهما كليهما يحققان أحلاماً راودت الإنسانية منذ القدم. فنحن في الحالة الأولى نخبر عن حادث لا نقدر على منعه. ومثل هذا التنبؤ ساطلق عليه اسم «النبوءة»؛ وتقوم قيمته العملية في أنه يحذرننا من الحادث المتنبأ به حتى نحيد عن طريقه أو نستعد لمواجهته (وربما كان ذلك بواسطة التنبؤات التي من النوع الآخر).

أما التنبؤات من النوع الآخر فيمكن وصفها بالتنبؤات التكنولوجية، من حيث إن هذا النوع من التنبؤات يُتخذ أساساً في الأعمال الهندسية. فهي، إن صح التعبير، تنبؤات بناءة، لأنها تدلنا على الخطوات التي يجوز لنا اتخاذها إن أردنا التوصل إلى تحقيق نتائج معينة. والجزء الأكبر من علم الطبيعة (بل علم الطبيعة كله تقريباً فيما عدا الفلك وعلم الأرصاد الجوية) يمدنا بتنبؤات من نوع يمكن وصفه، من وجهة النظر العملية، بأنها تنبؤات تكنولوجية. والتمييز بين هذين النوعين من التنبؤ يقابله على وجه التقريب، في كل علم ننظر فيه، تمييز آخر بين التجربة بما يكون لها من شأن يزيد أهمية أو ينقص، وبين المشاهدة التي تعتمد على مجرد الصبر والمثابرة. فالعلوم التجريبية النموذجية قادرة على التنبؤات التكنولوجية، في حين أن العلوم القائمة في الأكثر على المشاهدة غير التجريبية لا تمدنا إلا بالنبوءات.

ولست أريد أن يفهم من كلامي هذا أن العلوم جميعاً، أو حتى التنبؤات العلمية جميعاً، هي في أساسها ذات صفة عملية - أي أنها بالضرورة إما متجهة إلى النبوءة أو متجهة إلى التنبؤ التكنولوجي، وأنها لا تستطيع أن تفعل غير ذلك. وإنما أريد التنبيه إلى التمايز بين نوعي التنبؤ والتمايز بين العلوم المقابلة لهما. ولا شك أنني حين اخترت اسم «النبوءة» وعبارة «التنبؤ التكنولوجي» فقد أردت إبراز بعض الصفات التي تظهر في هذه العلوم إذا نظرنا إليها من الوجهة النفعية؛ ولكن استخدامي لهذه الألفاظ لا يُقصد به القول إن وجهة النظر النفعية هي بالضرورة أسمى من كل ما عداها، ولا يقصد به القول إن اهتمام العلم قاصر على التنبؤات التكنولوجية الطابع والنبوءات الهامة من الوجهة النفعية. فنحن إذا نظرنا في علم الفلك، مثلاً، لا بد من أن نسلم بأن نتائجه ذات أهمية نظرية في أكثرها، وإن لم تكن عديمة القيمة من الوجهة النفعية؛ ولكن هذه النتائج، إذا نظرنا إليها على أنها «نبوءات»، وجدناها قريبة الشبه بنتائج علم الأرصاد الجوية التي لا شك في قيمتها بالنسبة لسلوكنا العلمي.

ومما تجدر ملاحظته أن هذا الخلاف بين الاتجاه نحو النبوءة والاتجاه الهندسي في العلوم لا يطابق الخلاف بين التنبؤات البعيدة المدى والتنبؤات القريبة المدى. فبالرغم من أن معظم التنبؤات الهندسية متصف بقرب المدى إلا أن من التنبؤات التكنولوجية ما هو بعيد المدى، وذلك كالتنبؤ بمدى حياة آلة من الآلات. وأيضاً فالنبوءات الفلكية قد تكون بعيدة المدى أو قصيرة، ومعظم النبوءات في مجال الأرصاد الجوية قصير المدى نسبياً.

والفرق بين هذين الهدفين العمليين - أعني النبوءة والهندسة - وما يقابلهما من خلاف في بنية النظريات العلمية التي ترمي إلى تحقيقهما - هذا الفرق وهذا الخلاف سوف نرى أنهما من أهم النقاط التي سنوجه إليها عنايتنا في تحليلنا المنهجي. ما أريد أن أؤكد أنه الآن هو أن التاريخانيين بما يتفق واعتقادهم باستحالة التجارب الاجتماعية وعدم

فائدتها، يحدون النبوءة التاريخية - أعني التنبؤ بالتطورات الاجتماعية والسياسية والنظمية ويعارضون أن تكون الهندسة الاجتماعية الغاية العملية من العلوم الاجتماعية. والحق أن فكرة الهندسة الاجتماعية، أعني تخطيط النظم وإنشاءها بقصد العمل على إيقاف التطورات الاجتماعية أو التحكم فيها أو الإسراع بها - هذه الفكرة تبدو ممكنة التحقيق لبعض التاريخانيين ولكنها تبدو لبعضهم الآخر عملاً يكاد يكون مستحيلاً، أو عملاً لا يأخذ في الاعتبار أن التخطيط السياسي، كالأعمال الاجتماعية كلها، لا بد من أن يخضع لتيار القوى التاريخية الإسمي.

١٦ - نظرية التطور التاريخي

أفضت بنا الاعتبارات السابقة إلى صميم الحجج التي أود أن أطلع على مجموعها اسم «المذهب التاريخاني»؛ وفي هذه الاعتبارات ما يبرر اختيارنا لهذا الاسم. فالذي يدعيه المذهب التاريخاني هو أن علم المجتمع ليس إلا علم التاريخ. وليس المقصود بهذا التاريخ بالمعنى التقليدي الذي يجعل منه مجرد سجل للوقائع التاريخية. فالتاريخ الذي يريد التاريخانيون اعتباره وعلم الاجتماع شيئاً واحداً لا يعود ببصره إلى الماضي فحسب، بل يلقى به أيضاً إلى المستقبل. وعلم التاريخ بهذا المعنى يدرس القوى المؤثرة بوجه عام، وقوانين التطور الاجتماعي بوجه خاص. ومن ثم أمكن وصفه بأنه النظرية التاريخية أو علم التاريخ النظري، من حيث إن القوانين الاجتماعية الصادقة صدقاً كلياً هي في زعم المذهب التاريخاني قوانين تاريخية. إذ يجب أن تكون قوانين للصيرورة والتغير والتطور - لا قوانين زائفة تتعلق بما يبدو من أطراد الحوادث الاجتماعية وثباتها. وفي رأي التاريخانيين أن علماء الاجتماع ينبغي أن يحاولوا الوصول إلى فكرة عامة عن الاتجاهات العريضة التي تتغير الأبنية الاجتماعية وفقاً لها. كما يجب عليهم، بالإضافة إلى ذلك، أن يحاولوا إدراك العلل في هذه الصرورة، والنحو الذي تعمل عليه القوى المسببة لهذا التغير. وعليهم أيضاً أن يحاولوا صياغة الفروض الخاصة

بالاتجاهات العامة القائمة فيما وراء التطور الاجتماعي، حتى يستعد الناس لاستقبال التغيرات الوشيكة الوقوع باستنباط النبوءات من تلك القوانين.

ويمكن أن نمضي في إيضاح تصور التاريخاني لعلم الاجتماع بتتبع التمييز الذي وضعته الآن بين نوعين مختلفين من التنبؤ - وما يقابله من تمييز بين فئتين من العلوم. فباستطاعتنا أن نتصور، في مقابل النظرية المنهجية التي يقول بها التاريخاني، نظريةً منهجيةً أخرى تهدف إلى تحقيق علم اجتماعي تكنولوجي. مثل هذه النظرية تدعونا إلى دراسة القوانين العامة للحياة الاجتماعية بقصد اكتشاف جميع الوقائع التي لا بد من أن يستعين بها كل من يرمي إلى إصلاح النظم الاجتماعية. ولا شك في وجود مثل هذه الوقائع. فنحن نعرف، مثلاً، كثيراً من النظريات البيوتوبية التي لا يمكن تطبيقها عملياً لغير ما سبب سوى أنها لا تولي مثل هذه الوقائع ما تستحق من الاهتمام. والغاية من النظرية المنهجية التي نقصدها أن تمدنا بالوسائل التي تساعدنا على تجنب مثل هذه النظريات البعيدة عن الواقع. فهي إذن معارضة للمذهب التاريخاني، ولكنها لا تعارض التاريخ بحال من الأحوال. إذ أنها تستخدم التجربة التاريخية باعتبارها مصدراً من أهم المصادر التي نستمد منها ما نحتاجه من معلومات. ولكنها لا تحاول اكتشاف قوانين للتطور الاجتماعي، وإنما تبحث بدلاً من ذلك عن القوانين التي تحد من النظم الاجتماعية التي يمكن انشاؤها، أو عن غير ذلك من أنواع الاطراد الاجتماعي (وإن أنكر التاريخاني وجودها).

والتاريخاني، بالإضافة إلى استخدامه حججاً مضادة من نوع سبق لنا مناقشته، ربما يتخذ طريقاً آخر للتشكيك في إمكان مثل هذه التكنولوجيا الاجتماعية وفي فائدتها. فربما قال: لنفرض أن مهندساً اجتماعياً قد وضع خطة لإنشاء بناء اجتماعي جديد، معتمداً في ذلك على علم الاجتماع في صورته التي عرضتها، ولنفرض أن هذه الخطة عملية

وواقعية معاً، أي أنها لا تتعارض وما نعرفه من وقائع الحياة الاجتماعية وقوانينها. بل لنفرض أيضاً أن هذه الخطة تُعززها خطة عملية أخرى تهدف إلى تحويل المجتمع من صورته الراهنة إلى صورة جديدة. مع هذا فالمذهب التاريخاني باستطاعته أن يدلي من الحجج ما يبين أن مثل هذه الخطة لا تستحق منا نظرة جدية. إنها، بالرغم من كل ما فرضناه، سوف تظل حلماً يونتوياً بعيداً عن الواقع، لسبب واحد هو أنها لا تأخذ في حسابها فوانين التطور التاريخي. فالثورات الاجتماعية لا تحدث نتيجة للخطط العقلية، بل نتيجة للقوى الاجتماعية، كتنافس المصالح. أما الفكرة القديمة، فكرة الحاكم الفيلسوف صاحب السلطان، الذي يحقق بالفعل ما أمعن فيه النظر من خطط، فلم تكن إلا أحدوثة اخترعت لمصلحة الأرستقراطية المالكة للأرض. ويقابل هذه الأحدوثة في الجانب الديمقراطي الخرافة القائلة بأنه إن وجد العدد الكافي من أصحاب النية الطيبة فمن الممكن إقناعهم بالدليل العقلي بأن يعملوا على تحقيق الخطط الصالحة. ولكن التاريخ يبين أن الواقع الاجتماعي مختلف عن ذلك تمام الاختلاف. فالتطور التاريخي لا يتشكل قط نتيجة للخطط النظرية، مهما برعت، وإن كان لمثل هذه الخطط بعض التأثير إلى جوار الكثير من العوامل الأخرى التي يضؤل فيها نصيب التفكير العقلي (بل التي ربما خالفت العقل تمام المخالفة). وحتى إن اتفقت مثل هذه الخطط العقلية ومصالح بعض الجماعات صاحبة السلطان، فإنها لن تتحقق أبداً على نحو ما تصورت، وذلك رغم أن الكفاح لأجل تحقيقها سوف يكون عاملاً من العوامل الهامة المؤثرة في التغير التاريخي. وسوف تكون النتيجة الحقيقية دائماً مختلفة جد الاختلاف عن الخطة النظرية. وسوف يكون حدوثها دائماً مترتباً على ما كان عليه وضع القوى المتصارعة بالنسبة لبعضها البعض في وقت من الأوقات. أضف إلى ذلك أن التخطيط العقلي، مهما تكن الظروف، لن يتمخض عن بناء ثابت على مر الزمن؛ إذ أن ميزان القوى لن يظل على حال واحدة. وكل هندسة اجتماعية، مهما كان مقدار ما تفخر به من طابع واقعي عملي، فهي مقضي

عليها بأن نظل حلماءاً يوتوبياً.

ويمضي التاريخاني قائلًا إن حججه كانت موجهة ضد إمكان تطبيق هندسة اجتماعية يسندها علم من العلوم الاجتماعية، ولم تكن موجهة حتى الآن ضد فكرة مثل هذا العلم بالذات. ولكن من الميسور أن يتسع نطاق هذه الحجج بحيث تبرهن على استحالة أي علم اجتماعي نظري من النوع التكنولوجي. فقد رأينا أن محاولات الهندسة التطبيقية مقضي عليها بالفشل نتيجة لبعض الوقائع والقوانين الاجتماعية البالغة الأهمية. وهذا لا يستلزم فقط تجريد مثل هذه المحاولات من كل قيمة عملية، بل إنه يستلزم أيضاً فساده نظرياً، من حيث إنها تغفل النوع الوحيد من القوانين الاجتماعية التي لها أهمية حقيقية - أعني قوانين التطور الاجتماعي. ولا بد أن يكون «العلم» الذي قيل إنها بُنيت عليه قد أخطأ هو الآخر هذه القوانين، وإلا لما أمكن اتخاذه أساساً لمثل هذه الخطط البعيدة عن الواقع. وكل علم لا يقول باستحالة التنظيم الاجتماعي العقلي هو علم أغلق دونه أهم وقائع الحياة الاجتماعية، ولا مفر له من أن يهمل النوع الوحيد من القوانين الاجتماعية التي يجوز الاعتقاد بصدقها وأهميتها. إذن فالعلوم الاجتماعية التي ترمي إلى إمدادنا بأساس تعتمد عليه هندسة المجتمع - هذه العلوم ليس في استطاعتها أن تصف الوقائع الاجتماعية وصفاً صادقاً. إنها علوم ممتنعة في ذاتها.

ويضيف التاريخاني إلى هذا النقد الحاسم زعمه بأن هناك أسباباً أخرى تدعو إلى مناهضة علوم الاجتماع التكنولوجية. فهي، مثلاً، تهمل بعض سمات التطور الاجتماعي، كظهور الجودة. والقول بأن في استطاعتنا أن ننشئ أبنية اجتماعية جديدة على نحو يتفق مع العقل ويقوم على أساس علمي، هذا القول يلزم عنه أن باستطاعتنا أن نُخرج إلى الوجود فترة اجتماعية جديدة مطابقة تقريباً لما سبق لنا تخطيطه. غير أن الخطوة إذا كانت قائمة على أساس علم يستوعب الوقائع الاجتماعية كلها، فلن نتمكن بواسطتها من تفسير السمات الجديدة في جوهرها، ولن نفسر

إلا الجدة في الترتيب (أنظر العدد ٣). ولكننا نعلم أن الفترة الجديدة سوف تكون حاصلة على جدة جوهرية خاصة بها - وهذه الحجة تبين لنا أن كل تخطيط يتناول التفاصيل هو عديم الجدوى بالضرورة، كما تبين لنا بطلان كل علم يتخذ هذا النوع من التخطيط أساساً له.

هذه الاعتبارات الصادرة عن المذهب التاريخاني يمكن تطبيقها على العلوم الاجتماعية جميعاً بما في ذلك علم الاقتصاد. إذن فليس باستطاعة علم الاقتصاد أن يمدنا بمعلومات نافعة عن الإصلاح الاجتماعي. والاقتصاد الكاذب وحده هو الذي يهدف إلى إمدادنا بأساس يعتمد عليه التخطيط الاقتصادي العقلي. أما الاقتصاد العلمي الصحيح فهو لا يساعدنا إلا في الكشف عن القوى الدافعة للتطور الاقتصادي خلال الفترات التاريخية المختلفة. وهو ربما ساعدنا على التنبؤ بالمظاهر العامة في الفترات المستقبلية، ولكنه عاجز عن إسعافنا في وضع أية خطة مفصلة لأية فترة جديدة وتنفيذها. ويجب أن يصدق على الاقتصاد ما يصدق على العلوم الاجتماعية الأخرى. فلا يمكن أن تكون غايته القصوى إلا «الكشف عن القوانين الاقتصادية التي تهيمن على حركة المجتمع الإنساني» (ماركس).

١٧ - تفسير التغير الاجتماعي

في مقابل

تخطيط

لا تستلزم نظرة المذهب التاريخي إلى التطور الاجتماعي القول بالقدرية ولا تؤدي إلى التكاسل عن العمل. بل الصحيح خلاف ذلك تماماً. فكثير من التاريخانيين تظهر عندهم ميول واضحة نحو «الزعة العملية» (أنظر العدد ١). والمذهب التاريخاني يعلم تمام العلم أن رغباتنا وأفكارنا وأحلامنا واستدلالاتنا، ومخاوفنا ومعارفنا، ومصالحنا وأعمالنا،

هي كلها قوى مؤثرة في تطور المجتمع . ولا يقول المذهب بعجزنا عن إحداث أي شيء كان ؛ وإنما يتنبأ بأنك لن تستطيع أن تحقق شيئاً بأحلامك أو بما يركِّبه عقلك طبقاً لخطة مرسومة . فلا تأثير إلا للخطط التي تتمشى مع تيار التاريخ الرئيسي . ونرى الآن على وجه الدقة أي نوع من العمل يعتبره التاريخانيون معقولاً . فالأعمال المعقولة ليست إلا ما يتلاءم مع التغيرات الوشكية الوقوع ويساعد على تحقيقها . إذن فالتوليد الاجتماعي هو العمل الوحيد المعقول الذي يجوز لنا القيام به ، وهو العمل الوحيد الذي يمكن أن يعتمد على أساس من بعد النظر العلمي .

ورغم أن النظرية العلمية ، من حيث هي كذلك ، ليس فيها ما يدعونا مباشرة إلى العمل (إذ لا يمكن إلا أن تصرفنا عن بعض الأعمال باعتبارها لا تلائم الواقع) ، فقد يكون فيما يلزم عنها ما يشجع على العمل أولئك الذين يشعرون بأن واجبهم أن يعملوا شيئاً . ولا شك في أن المذهب التاريخاني يتقدم بهذا النوع من التشجيع ، بل إنه يمنح العقل الإنساني دوراً معيناً يؤديه ؛ لأن التفكير العلمي ، أي علم الاجتماع الموافق للمذهب التاريخاني ، هو وحده الذي يستطيع إرشادنا إلى الجهة التي يجب أن يقصد إليها أي عمل معقول حتى يطابق اتجاه التغيرات الوشكية الوقوع .

من ثم فالنبوءة التاريخية والتفسير التاريخي يجب اتخاذهما أساساً لكل عمل اجتماعي واقعي صادر عن رؤية . ونتيجة لذلك يجب أن يكون تفسير التاريخ هو العمل الأساسي للفكر المطابق للمذهب التاريخاني ؛ وذلك هو بالفعل ما كان ، إذ أن جميع أفكار التاريخانيين وأعمالهم تهدف إلى تفسير الماضي ، حتى يمكنهم ذلك من التنبؤ بالمستقبل .

هل باستطاعة المذهب التاريخاني أن يبعث الأمل والرجاء في نفوس من يرغبون في رؤية عالم أفضل ؟ الحق أن هذا الأمل لا يمكن أن يمنحه من التاريخانيين إلا من ينظر إلى التطور الاجتماعي نظرة متفائلة فيعتقد أنه بطبيعته «خير» أو «مطابق للعقل» ، بمعنى أنه متجه بطبيعته نحو

حالة أفضل وأكثر قبولاً لدى العقل. ولكن هذه النظرة معناها الاعتقاد بالمعجزات الاجتماعية والسياسية، لأنها تنكر على العقل الإنساني أن يكون له القدرة على تحقيق عالم أكثر مطابقة للعقل. والحق أن بعض ذوي النفوذ من الكتاب التاريخانيين قد تنبأ بمجيء عالم تُعَمُّه الحرية، عالم يمكن فيه تخطيط الأمور الإنسانية تخطيطاً عقلياً. وهم يقولون إن الانتقال من عالم الضرورة الذي تقاسي فيه البشرية ما تقاسيه الآن إلى عالم الحرية والعقل، هذا الانتقال يستحيل على العقل أن يحققه، وإنما تُحقِّقه - على نحو غريب معجز - الضرورة القاسية وقوانين التطور التاريخي الصارمة العمياء، تلك القوانين التي نصحوننا بالخضوع لها.

أما الذين يرغبون في أن يكون للعقل نفوذ أكبر في الحياة الاجتماعية، فلا يملك أصحاب المذهب التاريخاني إلا نصيحهم بدراسة التاريخ وتفسيره حتى يكتشفوا قوانين التطور الاجتماعي. فلإن تبين من هذا التفسير أن التغيرات الوشيكة الوقوع مطابقة لرغبتهم، كانت رغبتهم معقولة لأنها موافقة للتنبؤ العلمي. وإذا تبين أن التطورات المقبلة سائرة في اتجاه آخر، فهذا دليل على أن رغبتهم في جعل العالم أكثر اتفاقاً مع العقل هي رغبة منافية للعقل؛ وهي حينئذ في نظر التاريخانيين ليست إلا حلماً يوتوياً. فالنزعة العملية لا يمكن تبريرها في نظرهم إلا إذا سايرت التغيرات الوشيكة الوقوع وساعدت على تحقيقها.

بينت من قبل أن المنهج القائم على المذهب الطبيعي، كما يراه المذهب التاريخاني، يستلزم نظرية اجتماعية معينة - هي النظرية القائلة بأن المجتمع لا يتطور أو يتغير تغيراً ذا شأن. ونحن نجد الآن أن المنهج القائم على المذهب التاريخاني يستلزم نظرية اجتماعية مشابهة إلى حد غريب، هي النظرية القائلة بأن المجتمع متغير بالضرورة، ولكنه يسير في طريق مرسوم لا يمكن أن يتغير، ويمر بمراحل عيبتها من قبل ضرورة لا تلين.

«إذا ما اكتشف مجتمع من المجتمعات قانونه الطبيعي الذي يعين

حركته، فلن يمكنه ذلك من تخطي المراحل الطبيعية لتطوره، أو حذفها من الوجود بجرة قلم. ولكن في استطاعته أن يفعل شيئاً واحداً: هو التقليل من آلام الوضع والتقصير من مدتها. هذه الصيغة، التي وضعها ماركس^(١)، تعبر تعبيراً بارعاً عن موقف التاريخانيين فالمذهب التاريخاني، وإن كان لا يقول بالتواكل والقدرية بمعناهما الصحيح، إلا أنه يقول ببطلان كل محاولة تهدف إلى تغيير التطورات الوشيكة الوقوع؛ إن هذا المذهب نوع فريد من القدرية، وكأنها قدرية بإزاء الاتجاهات التاريخية. ومن المسلم به أن القول الآتي «العملي» النزعة: «لقد وقف الفلاسفة حتى الآن عند تفسير العالم على أنحاء مختلفة، ولكن المهم هو تغييره»^(٢)، من المسلم به أن هذا القول قد يجد كثيراً من العطف لدى التاريخانيين (حيث أن لفظ «العالم» هنا معناه المجتمع الإنساني المتطور)، وذلك بسبب توكيده للتغيير. ولكنه يتعارض مع أهم دعاوى المذهب التاريخاني. إذ يتبين لنا الآن أنه يجوز القول: «إن التاريخاني يستطيع فقط أن يفسر التطور الاجتماعي ويعاونه، ولكن المهم بالنسبة له هو أن أحداً لا يملك أن يغيره».

١٨ - نتيجة التحليل

ربما شعر القارئ بأن عباراتي الأخيرة لا تتفق وما سبق لي إعلانها من أنني أعتمد تلخيص المذهب التاريخاني تلخيصاً واضحاً مقنعاً بقدر المستطاع، قبل الانتقال إلى نقده، وذلك لأن هذه العبارات تحاول أن تبين أن ميول بعض التاريخانيين نحو التفاؤل والعمل لا تصمد أمام النتيجة التي ينتهي إليها تحليل المذهب التاريخاني نفسه. وفي هذا ما يبدو أنه يتضمن اتهام المذهب بالتناقض. وقد يعترض على ذلك بأنه لا ينبغي أن ندع النقد والتهمك يتسللان إلى العرض الموضوعي.

ولكنني لا أرى لهذا التوبيخ ما يبرره. فلن يفهم أحد ملاحظاتي الأخيرة على أنها ملاحظات نقدية بمعنى عدائي إلا إذا كان من المؤمنين بالتفاؤل والعمل أولاً، وبالمذهب التاريخاني ثانياً. (وسوف يفهمها على

هذا النحو كثيرون: وهؤلاء هم الذين راق لهم المذهب التاريخاني أول الأمر بسبب ما لديهم من ميول نحو التفاؤل والعمل). أما الذين يأتي إيمانهم بالمذهب التاريخاني في المقام الأول، فلا يجب أن تظهر لهم ملاحظاتي على أنها نقد لدعوى مذهبهم، بل على أنها نقد لمحاولات الربط بينها من ناحية وبين التفاؤل والتزوع إلى العمل من ناحية أخرى.

الحق أن انتقاد النزعة العملية بأنها لا تتفق مع المذهب التاريخاني لا يتجه إلى هذه النزعة في كل صورها، وإنما هو ينصب على بعض صورها المبالغ فيها، إذ للتاريخاني المخلص أن يحتج بأن مذهبهم، بالقياس إلى منهج المذهب الطبيعي، من شأنه أن يحث فعلاً على العمل، وذلك لأنه مذهب يؤكد التغير والصيرورة والحركة؛ ولكنه من غير شك لا يستطيع أن يقبل مغمض العينين كل أنواع العمل على أنها أعمال معقولة من وجهة النظر العلمية؛ فكثير من الأعمال الممكنة لا تتفق مع الوقائع، ويمكن للعلم أن يتنبأ بفشلها. وللتاريخاني أن يمضي قائلاً إن المذهب هو السبب الذي دعاه وغيره من التاريخانيين إلى تحديد نطاق ما يمكن اعتباره نافعاً من الأفعال، وهو السبب في أن تؤكد هذا التحديد ضرورة لازمة لكل تحليل واضح للمذهب التاريخاني. وربما يقرر التاريخاني أن العبارتين المقتبستين عن ماركس (في العدد السابق) لا تتناقضان، بل تكمل إحداها الأخرى؛ وأنه على الرغم من أن العبارة الثانية (وهي الأقدم عهداً) قد تبدو وحدها متطرفة قليلاً في «النزعة العملية»، إلا أن العبارة الأولى تعين حدودها الصحيحة؛ وأن العبارة الثانية إذا كانت قد رافت للراديكاليين المتطرفين في نزعتهم العملية فدفعتهم إلى احتضان المذهب التاريخاني، فيجب أن ترشدهم العبارة الأولى إلى موضع الحدود الصحيحة لكل عمل، وإن ترتب على ذلك أن تفقد هذه العبارة عطفهم.

لهذه الأسباب يبدو لي أن عرضي السابق ليس فيه ما يسيء إلى المذهب التاريخاني، وإنما هو يوضح بعض الأمور المتعلقة بالنزعة

العملية. كذلك لا أرى أن الملاحظة التي أدليت بها في العدد السابق، قائلاً ما معناه أن تفاؤل التاريخاني يجب أن يقوم على أساس من الإيمان وحده (لأنه ينكر على العقل القدرة على تحقيق عالم أكثر اتساقاً مع العقل)، هذه الملاحظة لا أرى أنه يجب النظر إليها على أنها نقد معاد للمذهب التاريخاني. وربما بدت نقداً عدائياً في نظر من يتزعون أولاً إلى التفاؤل أو الأخذ بالمذهب العقلي. أما التاريخاني الذي لا يناقض نفسه فلن يرى في هذا التحليل إلا أداة نافعة تحذرننا من الطابع الرومانتيكي واليوتوبي لكل من نزعتي التفاؤل والتشاؤم في أكثر صورهما، كما تحذرننا من هذا الطابع نفسه في المذهب العقلي. وسوف يلح التاريخاني في أن مذهبه لا يكون علمياً حقاً إذا تجرد من مثل هذه العناصر؛ وسوف يؤكد أن خضوعنا لقوانين التطور القائمة هو، كخضوعنا لقانون الجاذبية، أمر لا مفر منه.

بل إن التاريخاني قد يمضي إلى أبعد من ذلك. فيضيف إلى ما تقدم قوله إن أكثر المواقف مطابقة للعقل هو أن يعدل المرء مجموع القيم التي يأخذ بها، بحيث تصير موافقة للتغيرات الموشكة على الوقوع. فإذا اتخذ المرء هذا الموقف توصل إلى نوع من التفاؤل يمكن تبريره، لأن كل تغير من التغيرات المقبلة، إذا حكمنا عليه بتلك القيم المعدلة، فإنه سيكون بالضرورة تغيراً إلى أحسن.

وقد قال بمثل هذا النوع من الآراء فعلاً بعض التاريخانيين، بل إنهم وضعوها في صورة نظرية أخلاقية متسقة الأجزاء (وهي كثيرة الشيوع): أعني النظرية القائلة بأن الحسّن من الوجهة الأخلاقية هو المتقدم من الوجهة الأخلاقية، أي أن الخير الأخلاقي هو ما يتقدم على عصره بمطابقته معايير السلوك التي سوف يؤخذ بها في الفترة القادمة.

هذه النظرية الأخلاقية الصادرة عن المذهب التاريخاني من الممكن نعتها بـ «الحدائيّة الأخلاقية» أو «المستقبلية الأخلاقية» (ولها مقابل يكملها في «الحدائيّة الجمالية» أو «المستقبلية الجمالية»)، وهي

موافقة تماماً لموقف المذهب التاريخاني المعارض للنزعة المحافظة .
كذلك يمكن اعتبارها رداً على بعض المسائل المتصلة بالقيم (أنظر العدد ٦ ، في «الموضوعية والتقويم») . فضلاً عن ذلك يمكن أن نرى فيها دليلاً على أن المذهب التاريخاني - الذي لم نمتحنه في هذه الدراسة امتحاناً جدياً إلا من حيث هو مذهب منهجي - يمكن تناوله بالتوسيع والتفصيل حتى يصير مذهباً فلسفياً تام الأجزاء . بعبارة أخرى: يبدو من المحتمل أن يكون المذهب التاريخاني قد صدر أول الأمر عن نظرة فلسفية عامة في تفسير العالم . إذ لا شك من وجهة النظر التاريخية أن النظريات المنهجية غالباً ما تكون نتاجاً عرضياً للأراء الفلسفية ، وإن لم يصح هذا من الوجهة المنطقية . وقد اعتزمت أن أفحص فلسفات المذهب التاريخي في موضع آخر^(٣) . ولذلك سأكتفي هنا بنقد الدعوى المنهجية للمذهب التاريخاني في صورتها التي عرضتها فيما سبق .

ثالثاً

نقد دعاوى المعارضة
للمذهب الطبيعي

١٩ - الأهداف العملية لهذا النقد

لسنا بحاجة هنا إلى البت فيما إذا كان الدافع الحقيقي للبحث العلمي هو الرغبة في المعرفة، أي الفضول النظري البحث أو «الكسول»، أو فيما إذا كان الأصوب أن نفهم العلم على أنه مجرد أداة لحل المشكلات العملية التي نصادفها في كفاحنا من أجل البقاء. واعتقادي هو أن المدافعين عن حقوق البحث «النظري» أو «الأساسي» يستحقون كل تأييد في كفاحهم ضد النظرة الضيقة التي شاع قبولها للأسف مرة أخرى، أعني الرأي القائل بأن البحث العلمي ليس له ما يبرره إلا أن يكون ضرباً من الاستثمار المربح^(١). ولكن الرأي المتطرف نوعاً ما (وهو الرأي الذي أميل إليه شخصياً) القائل بأن للعلم أهمية عظيمة باعتباره عملاً من أهم الأعمال الروحية التي عرفها الإنسان حتى الآن، هذا الرأي نفسه يمكن أن يصاحبه الاعتراف بما للمشكلات العملية والاختبارات العملية من أهمية في تقدم العلم، سواء كان تطبيقياً أو نظرياً؛ ذلك أن العمل لا حد لقيمه في التفكير العلمي، باعتباره حافزاً وضابطاً له معاً. وليس المرء بحاجة إلى اعتناق المذهب العملي حتى يقدر قول كنت Kant: «إذا تركنا قيادنا لكل فضول عابر، وأرخبينا العنان لرغبتنا في الدرس حتى لا نقف دون حدود قدرتنا، فذلك دليل على أنهم في العقل لا يتنافى مع البحث العلمي. ولكنها الحكمة هي التي تتميز بالقدرة

على أن تختار، من بين ما يعرض لنا من مشكلات، المشكلة التي يهم الإنسانية حلها^(٢).

وظاهر أن هذا القول ينطبق على العلوم البيولوجية؛ وربما كان انطباقه على العلوم الاجتماعية أظهر. فالمشكلات العملية المتصلة في جانب منها بالصناعة والزراعة كانت حافزاً لباستير على إصلاح العلوم البيولوجية. وللبحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر أهمية عملية تكاد أن تفوق أهمية البحوث المتصلة بالسرطان. وكما يقول الاستاذ هايك: «إن التحليل الاقتصادي لم يكن قط نتيجة لفضول عقلي يتساءل من نقطة خارجية عن السبب في حدوث الظواهر الاجتماعية. وإنما كان نتيجة لحافز قوي يدعونا إلى إعادة بناء هذا العالم الذي يثير في نفوسنا شعوراً عميقاً بعدم الرضا»^(٣)؛ أما بعض العلوم الاجتماعية (غير الاقتصاد) التي لم تأخذ بهذا الرأي بعد، فلنا في عقم نتائجها دليل على حاجتها الملحة إلى الترجيح العملي.

كذلك تبين الحاجة إلى حافز من المشكلات العملية إذا نظرنا في الدراسات المتصلة بمناهج البحث العلمي، وبخاصة ما يتعلق منها بمناهج العلوم الاجتماعية النظرية أو التي تهدف إلى التعميم، وهي التي يعيننا أمرها هنا. فالمشعر من المناقشات المتصلة بالمنهج هو دائماً المناقشات التي أوحى بها ما يصادفه الباحث من مشكلات عملية؛ أما المناقشات المنهجية التي لم تنشأ على هذا النحو، فيكاد يحيط بها جميعاً جو من الغلوفي التدقيق لا طائل من ورائه، وقد كان ذلك داعياً للباحث العملي أن يبخل بالبحوث المنهجية حقها. ومن واجبن أن نذكر أن الأبحاث المنهجية العملية ليست نافعة فقط، بل إنها ضرورية كذلك. فنحن لا نزداد علماء، في أثناء تطور المنهج وإصلاحه، إلا عن طريق المحاولة والخطأ، كما هو الحال في العلم نفسه؛ ونحن في حاجة إلى نقد الآخرين حتى نتكشف لنا أخطاؤنا؛ ولهذا النقد أهمية عظمى، لأن الأخذ بالجديد من المناهج ربما يؤدي إلى تغير شامل ثوري. ومن الأمثلة

على ذلك إدخال المناهج الرياضية في علم الاقتصاد، أو الأخذ بما يعرف بالمناهج «الذاتية» أو «السيكولوجية» في نظرية القيمة. وثم مثال أحدث عهداً، هو اقتران مناهج هذه النظرية الأخيرة بالمناهج الإحصائية (فيما يعرف بـ «تحليل الطلب» demand analysis). وقد جاءت هذه الثورة المنهجية الأخيرة، إلى حد ما، نتيجة للمناقشات الطويلة التي كان يغلب عليها الطابع النقدي؛ وفي هذا المثال ما يشجع الداعي إلى دراسة المناهج.

يدافع عن الاتجاه العملي في دراسة العلوم الاجتماعية ومناهجها كثير من التاريخانيين الذين يأملون في تحويل هذه العلوم، عن طريق استخدام مناهج المذهب التاريخاني، أداة قوية في أيدي السياسيين. وهذا الاعتراف بما للعلوم الاجتماعية من وظيفة عملية هو بمثابة موضع مشترك بين التاريخانيين وبين بعض معارضيه ومنه تبدأ مناقشتهم؛ وأنا على استعداد لأن أتخذ لي على هذا الموضع المشترك موقفاً أنقد منه المذهب التاريخاني باعتباره منهجاً عقيماً يعجز عن إمدادنا بما يدعيه من نتائج.

٢٠ - الاتجاه التكنولوجي في علم الاجتماع

على الرغم من أن هذه الدراسة معنية بالمذهب التاريخاني، وهو مذهب في المنهج لا أقبله، أكثر من عنايتها بالمناهج التي أعتقد بنجاحها، وأحبذ العمل على تنميتها، فإنه سيفيدنا أن نلقي أولاً نظرة سريعة على تلك المناهج الناجحة، حتى أكشف للقارئ عما لدي من تحيز وأوضح له وجهة النظر التي يركز عليها نقدي. وفيما يلي سأدعو هذه المناهج باسم «التكنولوجيا الجزئية» تيسيراً للإشارة إليها.

وخلق باسم «التكنولوجيا الاجتماعية» (وكذلك عبارة «الهندسة الاجتماعية» التي سأستخدمها في العدد التالي) أن يبعث الارتياح ويشير النور في نفوس من يذكرون هذا الاسم بعبارة «الرسوم الاجتماعية» social blueprints التي يرجع استعمالها إلى أصحاب التخطيط الجمعي، بل

ربما نسبت إلى «التكنوقراطيين». ولأنني مدرك هذا الخطر، فقد أضفت لفظ «الجزئية» حتى يقف حائلاً دون ما يرتبط بكلمة «التكنولوجيا» من معاني غير مرغوب فيها، وحتى أعبر عن اعتقادي بأن «الترقيع الجزئي» (كما يسمى أحياناً) المقترن بالتحليل النقدي هو سبيلنا الرئيسي إلى النتائج العملية في العلوم الاجتماعية والطبيعية معاً. ذلك أن تطور العلوم الاجتماعية كان إلى حد بعيد نتيجة لنقد المقترحات التي قصد بها الإصلاح الاجتماعي، أو عبارة أدق، كان تطورها نتيجة للمحاولات التي أريد بها التحقق مما إذا كان يحتمل أن تؤدي بعض الأعمال الاقتصادية أو السياسية المعنية إلى النتيجة المرغوبة أو المرغوبة^(٤). وهذا الاتجاه الذي يمكن وصفه بالاتجاه الكلاسيكي هو ما أعنيه بالاتجاه التكنولوجي في علم الاجتماع، أو «التكنولوجيا الاجتماعية الجزئية».

والمشكلات التكنولوجية في ميدان العلوم الاجتماعية إما أن يكون لها طابع «خاص» أو «عام». فمن أمثلة النوع الأول البحث في فن إدارة الأعمال، أو البحث فيما يترتب على إصلاح ظروف العمل من آثار في كمية الإنتاج. ومن أمثلة النوع الثاني البحث في النتائج المترتبة على إصلاح السجون أو التأمين الصحي العام، أو البحث في النتائج المترتبة على تثبيت الأسعار بواسطة الردع القانوني، أو النتائج المترتبة على تعديل ضرائب الاستيراد، أو غير ذلك، فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الدخول. ويرجع إلى هذا النوع الثاني أيضاً بعض المسائل التي لها أهمية عملية ملحة، كالمسألة المتصلة بإمكان التحكم في الدورة التجارية؛ والمسألة المتصلة بما إذا كان التخطيط المركزي، بمعنى أن تتولى الدولة إدارة الإنتاج، يتفق والإشراف الديمقراطي الفعلي على وسائل الإدارة؛ أو المسألة المتصلة بكيفية تصدير الديمقراطية إلى الشرق الأوسط.

ولا يعني هذا الاهتمام بالاتجاه التكنولوجي العملي أننا يجب أن نفعل المشكلات النظرية الناشئة عن تحليل المسائل العملية. بل العكس هو الصحيح. فمن الأمور الرئيسية التي أريدُ بيانها أن الاتجاه التكنولوجي

خليق أن يتمخض عن مشكلات هامة لها طابع نظري بحت. والاتجاه التكنولوجي، بالإضافة إلى معاونته لنا في هذه المهمة الأساسية، أعني مهمة اختيار المشكلات، من شأنه أن يحد من جموح ميولنا النظرية (وهي الميول التي يحتمل أن تسلمنا إلى عالم الميتافيزيقا، وبخاصة في ميدان علم الاجتماع النظري)؛ ذلك أن هذا الاتجاه يفرض على نظرياتنا الخضوع لمقاييس محددة، كمقياس الوضوح وكمقياس الاختبار العملي. وربما استطعت التعبير عما أقصده بالاتجاه التكنولوجي بقولي إن علم الاجتماع، بوجه خاص، لا ينبغي له أن يبحث عن زعيم يناظر نيوتن أو دارون، وإنما عليه أن يبحث عن رائد يناظر جليليو أو باستير^(٥) وربما صدق هذا القول على العلوم الاجتماعية بوجه عام.

من المحتمل أن يثير هذا القول، بالإضافة إلى ما سبق لي تقريره من تماثل بين مناهج العلوم الاجتماعية والمناهج الفيزيقية، من المحتمل أن يثير كل ذلك اعتراضاً كالذي يثيره اختيارنا لعبارتي «التكنولوجيا الاجتماعية» و«الهندسة الاجتماعية» (على الرغم من التقييد الهام الذي قصدنا التعبير عنه بكلمة «الجزئية»). ولهذا يحسن بي أن أقول إنني أقدر تمام التقدير أهمية الكفاح ضد موقف التسليم الساذج بالمذهب الطبيعي، هذا الموقف الذي أطلق عليه الأستاذ هايك عبارة «النزعة العلموية» scientism. ومع ذلك فلست أرى سبباً يمنعنا من استخدام هذا التماثل ما دام فيه فائدة لنا، مع إدراكنا بأن بعض الناس قد أساءوا استخدامه وأخطأوا في تصويره إلى حد مشين. أضف إلى ذلك أن من أقوى الحجج التي نكاد لا نجد ما يفضلها في الرد على الموقف الجامد الذي يقفه أصحاب المذهب الطبيعي، هي أن نبين لهم أن المناهج التي يحملون عليها لا تختلف في أساسها عن المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية.

وقد يبدو للنظرة الأولى أن ما ندعوه بالاتجاه التكنولوجي يجوز الاعتراض عليه بأنه يتضمن اتخاذ موقف أصحاب «النزعة العملية» بإزاء النظام الاجتماعي (أنظر العدد ١)، وأنه إذن عرضة للتحيز ضد الموقف

«الامتناعي» المناهض للتدخل العملي: أعني موقف القائلين بأننا إذا كنا لا نرضى عن الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية القائمة، فما ذلك إلا لأننا نجهل النحو الذي تسير عليه، ولا نفهم السبب في أن التدخل لن ينتج عنه إلا دفع الأمور إلى حالة أسوأ. ويجب أن أعترف بأنني لا أعطف من غير شك على هذا الموقف «الامتناعي». وإنما أعتقد أن سياسة الامتناع عن كل تدخل عملي لا يمكن الأخذ بها، بل إنها سياسة مستحيلة منطقيًا، من حيث إن القائلين بها مضطرون إلى التوصية بالتدخل السياسي لأجل منع التدخل. مع ذلك فالاتجاه التكنولوجي، من حيث هو كذلك، يقف من هذه المسألة موقف الحياد (كما هو واجبه)، وهو لا يتنافى بحال مع المذهب المعارض للتدخل. بل إنني أرى أن المذهب المعارض للتدخل ينطوي على اتجاه تكنولوجي. فالقول بأن المذهب الداعي إلى التدخل العملي من شأنه أن يبلغ بالأمور إلى حالة أسوأ هو القول بأن بعض الأعمال السياسية المعينة لا ينتج عنه نتائج معينة - هي النتائج المرغوبة؛ ومن أهم ما يميز التكنولوجيات، أيًا كانت، أنها تدلنا على ما لا يمكن تحقيقه.

ويجدر بنا أن ندقق النظر في هذه النقطة الأخيرة. لقد بينت في موضع آخر^(١)، أن كل قانون من القوانين الطبيعية يمكن وضعه في عبارة مؤداها أن أموراً معينة لا يمكن أن تحدث، أي في عبارة تشبه في صورتها المثل القائل: «لا يمكنك أن تحمل الماء في مصفاة». فقانون بقاء الطاقة، مثلاً، يمكن وضعه في الصيغة الآتية: «لا يمكنك أن تبني آلة دائمة الحركة»؛ وقانون الإنتروبي entropy يمكن التعبير عنه كالآتي: «لا يمكنك أن تبني آلة كفايتها مائة في المائة». وهذا النحو في صياغة القوانين الطبيعية من شأنه أن يبرز ما لهذه القوانين من دلالة تكنولوجية؛ ولذلك يمكن وصفه بـ «الصورة التكنولوجية» للقانون الطبيعي. فإذا نظرنا الآن إلى المذهب المعارض للتدخل في ضوء ما تقدم، وجدنا فوراً أن من الممكن التعبير عنه في الصورة الآتية: «لا يمكنك أن تحقق كذا وكذا من النتائج»، أو ربما جاء التعبير على النحو الآتي: «لا يمكنك أن تحقق كذا

وكذا من الغايات دون أن يحدث كذا وكذا من النتائج المترتبة عليها». وهذا يدل على أن المذهب المعارض للتدخل يمكن اعتباره مذهباً تحقق فيه كل صفات المذهب التكنولوجي.

بالطبع ليس المذهب المعارض للتدخل هو المذهب التكنولوجي الوحيد في العلوم الاجتماعية. بل العكس هو الصحيح. فأهمية التحليل السابق هي أنه يبيننا إلى ما يوجد من تشابه أساسي حقاً بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. وأقصد بذلك الإشارة إلى ما يوجد من قوانين أو فروض اجتماعية تماثل القوانين أو الفروض الفيزيكية.

ولما كانت هذه القوانين أو الفروض الاجتماعية (عدا ما يسمى بـ «القوانين التاريخية») قد شك الكثيرون في وجودها^(٧)، فإليك بعض الأمثلة عليها: «لا يمكنك أن تفرض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية وتقلل في الوقت نفسه من تكاليف المعيشة». - «لا يمكنك، في مجتمع صناعي، أن توفق في تنظيم الجماعات الضاغطة من المستهلكين بمثل ما توفق في تنظيم جماعات مماثلة من المنتجين». - «لا يمكن، في المجتمع ذي التخطيط المركزي، أن يؤدي نظام الأثمان نفس الوظائف الرئيسة التي تؤديها الأثمان القائمة على المنافسة». - «لا يمكن أن تتحقق العمالة الكاملة دون أن يتسبب ذلك في حدوث التضخم». وإليك مجموعة أخرى من الأمثلة المأخوذة من ميدان البحث السياسي في السلطة: «لا يمكنك أن تستجد إصلاحاً سياسياً دون أن يكون لذلك رجع من الآثار التي لا ترغب فيها من وجهة نظر الغايات التي تهدف إلى تحقيقها» (إذن فعليك بالبحث عن هذه الآثار). - «لا يمكنك أن تستجد إصلاحاً سياسياً دون أن تزيد بذلك من شدة القوى المعارضة، إلى درجة تناسب تقريباً مع مدى هذا الإصلاح». (وهذا ما يمكن اعتباره النتيجة التكنولوجية للقول بأن «هناك دائماً مصالح مرتبطة بالحالة القائمة»). - «لا يمكنك أن تقوم بثورة دون أن ينشأ عنها اتجاه رجعي». ويمكن أن نضيف إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين. أولهما يجوز تسميته بـ «قانون أفلاطون

في الثورات» (وهو مأخوذ من المقالة الثامنة من كتاب «الجمهورية»)، وصيغته التكنولوجية كالاتي: «لا يمكنك أن تحقق ثورة ناجحة إذا لم تكن الطبقة الحاكمة قد اعتراها الوهن نتيجة لانقسامها على نفسها أو نتيجة للفشل في الحروب». والمثال الثاني هو ما يعرف بـ «قانون اللورد آكتون في الفساد»: «لا يمكنك أن تمنح إنساناً سلطة على غيره من الناس دون أن يغريه ذلك بإساءة استخدامها، وهذا الإغراء يزداد على نحو تقريبي بازدياد السلطة التي يتصرف فيها، ولا يقدر على مقاومته إلا القليلون»^(٨). ونحن لا نفترض هنا شيئاً عن مقدار ما يمكن الإتيان به من بيئة تؤيد هذه الفروض التي لا شك في أن صياغتها يعوزها الكثير من التحسين. وإنما هي أمثلة على نوع القضايا التي تحاول التكنولوجيا الجزئية مناقشتها، أو تدعيمها.

٢١ - الهندسة الجزئية

في مقابل

الهندسة اليةوتوبية

على الرغم مما يرتبط بلفظ «الهندسة»^(٩) من معاني تبعث على الاستياء، فإنني سأستخدم عبارة «الهندسة الاجتماعية الجزئية» للدلالة على التطبيق العملي لنتائج التكنولوجيا الجزئية. وفي هذه العبارة فائدة لنا لأننا بحاجة إلى لفظ ينطبق على الخاص والعام من الأعمال الاجتماعية التي تستخدم عن وعيٍ كل ما في متناول أصحابها من معرفة تكنولوجية^(١٠) لأجل الوصول إلى أهداف أو غايات معينة. والهندسة الاجتماعية الجزئية تشبه الهندسة الفيزيائية في أنها تعتبر الغايات أموراً خارجة عن نطاقها. (إن بحثت التكنولوجيا في الغايات فلكي تنظر في ما إذا كانت تتفق وبعضها بعضاً، أي في ما إذا كان من الممكن تحقيقها). وتختلف التكنولوجيا في هذا عن المذهب التاريخي الذي يعتبر غايات الأعمال الإنسانية متوقعة على القوى التاريخية، ومن ثم يعتبرها داخلية في نطاقه.

وكما أن المهمة الأساسية للمهندس الفيزيقي هي تصميم الآلات وتجديد أنواعها والقيام على خدمتها وإصلاحها، فكذلك تقوم مهمة المهندس الاجتماعي الجزئي على تصميم النظم الاجتماعية الجديدة، وتشغيل وإعادة تركيب ما هو موجود منها قبلاً. وهنا تستخدم عبارة «النظم الاجتماعية» بمعنى واسع جداً، بحيث تشمل الهيئات بنوعها الخاص والعام. فهي بهذا المعنى تدل على أي عمل تجاري سواء تمثل في دكان صغير أو في شركة تأمين، كما تنطبق على المدرسة أو «النظام التعليمي» أو القوة البوليسية، أو الكنيسة، أو المحكمة. والتكنولوجي الجزئي أو المهندس الجزئي يعرف أن القليل فقط من النظم الاجتماعية هو الذي يكون تصميمه عن وعي، أما الغالبية العظمى منها فهي «تنشأ» باعتبارها نتائج غير مرسومة للأفعال الإنسانية^(١١). ولكنه، مهما بلغ إدراكه لهذه الحقيقة الهامة، فهو باعتباره تكنولوجياً أو مهندساً إنما ينظر إلى هذه النظم من وجهة نظر «وظيفية» أو «وسيلية»^(١٢). فهو ينظر إليها على أنها وسائل لتحقيق غايات معينة، أو يمكن تحويلها لخدمة غايات معينة؛ أي أنه ينظر إليها على أنها آلات، لا كائنات عضوية. وليس يعني هذا بالطبع أنه يغفل الفوارق الأساسية بين النظم الاجتماعية والآلات الفيزيكية. بل ينبغي للتكنولوجي، على العكس من ذلك، أن يدرس وجوه الخلاف والتشابه جميعاً، ثم يصوغ نتائجها في صورة فروض. ولا صعوبة في وضع الفروض الخاصة بالنظم في صيغة تكنولوجية، كما يتبين من المثال الآتي: «لا يمكنك أن تنشئ نظاماً آمناً من الفساد، أي نظاماً لا تعتمد في قيامها بوظائفها على العنصر الشخصي بقدر كبير: فغاية ما تستطيعه النظم أن تقلل مما يتصل بالعنصر الشخصي من آثار غير مؤكدة؛ وسيلها إلى ذلك معاونة الأفراد الذين يعملون لتحقيق الأهداف التي وضعت النظم لأجلها، وهم الذين يعتمد نجاح النظم بقدر كبير على ما يكون لهم من معرفة ومقدرة على بدء الأمور بأنفسهم واحتمال مسؤوليتها، (النظم كالحصون، لا يكفي أن يُحسن تصميمها، بل ينبغي إمدادها بالجنود الصالحين)»^(١٣).

ويتميز موقف المهندس الجزئي بما يأتي: قد يودع قرارة نفسه بعض المثل العليا المتعلقة بالمجتمع «ككل» - مثل رفاهيته بوجه عام - ولكنه بالرغم من ذلك لا يؤمن بالمناهج التي ترمي إلى إعادة تنظيمه ككل. وإنما يحاول تحقيق أهدافه، أياً كانت، بإجراء التعديلات الجزئية الصغيرة، ثم يعود فيعدلها، وهكذا يمضي في تحسينها باستمرار. وربما اختلفت أهدافه في أنواعها، فهو قد يهدف، مثلاً، إلى تكديس الثروة أو السلطة لمصلحة بعض الأفراد أو الجماعات؛ أو إلى توزيع الثروة والسلطة؛ أو إلى المحافظة على بعض «حقوق» الأفراد أو الجماعات؛ أو غير ذلك. وهكذا قد تكون للمهندس الاجتماعي في الشؤون العامة أو السياسية ميول متباعدة أكثر التباين، فقد ينزع إلى نظام الحكم الجامع، أو ينزع إلى النظام الليبرالي. (لقد أعطانا والتر ليبمان W, Lippmann، تحت عنوان «جدول أعمال المذهب الليبرالي» The Agenda of Liberalism، أمثلة من البرامج الليبرالية العميقة الأثر، التي تهدف إلى الإصلاحات الجزئية)^(١٤)، والمهندس الاجتماعي، مثله مثل سقراط، يعلم أنه لا يعلم إلا قليلاً. وهو يعرف أن أخطأنا هي سبيلنا الوحيد إلى التعلم. ومن ثم فهو يتلمس طريقه خطوة خطوة، يقارن النتائج التي كان يتوقعها بالنتائج التي تحققت بالفعل، وهو يرتقب على الدوام ظهور النتائج التي لا يرغب فيها ولكنها لا مفر منها في كل إصلاح؛ هذا بالإضافة إلى أنه لا يقبل على الإصلاحات إذا كانت من التعقيد وسعة النطاق بحيث يمتنع عليه التمييز بين العلل والمعلولات المتشابكة فيها، فيمتنع عليه نتيجة لذلك إدراك ما هو في سبيل القيام به على حقيقته.

مثل هذا التوقيع الجزئي لا يتفق ومزاج الكثيرين من السياسيين ذوي «النزعة العملية». فبرنامجهم الذي وُصف هو الآخر بأنه يرمي إلى «هندسة المجتمع» تصبح تسميته بـ«الهندسة الكلية النزعة» أو «الهندسة البيوتية».

وتختلف الهندسة الاجتماعية الكلية عن الهندسة الاجتماعية الجزئية بأنها لا تتصف قط بطابع خاص، وإنما هي دائماً ذات طابع عام.

فهي تهدف إلى إعادة تركيب «المجتمع كله» وفقاً لخطة محددة؛ وهي ترمي إلى «احتلال المواقع الرئيسة»^(١٥) في المجتمع والعمل على توسيع «سلطة الدولة... حتى تصير الدولة والمجتمع شيئاً واحداً تقريباً»^(١٦)، كما تهدف إلى التحكم، من هذه «المواقع الرئيسة»، في القوى التاريخية التي يتشكل بها مستقبل المجتمع المتطور: ويكون هذا التحكم إما بالعمل على إيقاف هذا التطور، وإما بالتنبؤ بمجره وتعديل المجتمع بما يلائم هذا التنبؤ.

للقارئ أن يسأل ما إذا كان الاتجاه الجزئي مختلفاً في أساسه عن الاتجاه الكلي، كما وصفناهما هنا. إذ أننا لم نعين حدوداً لمدى الاتجاه الجزئي. فالإصلاح الدستوري، مثلاً، يدخل في نطاق الاتجاه الجزئي كما نفهمه هنا؛ وكذلك لا نستبعد من نطاقه إمكان القيام بسلسلة من الإصلاحات الجزئية التي قد يوحى بها اتجاه عام، كالاتجاه إلى تحقيق المساواة بين الدخول بقدر أكبر. وهكذا فالطرق الجزئية قد تنتج عنها تغيرات تلحق بما يسمى غالباً بـ «البناء الطبقي للمجتمع». وللقارئ أن يسأل: هل ثم فارق بين هذه الأنواع الطامحة من الهندسات الجزئية وبين الاتجاه الكلي أو اليوتوبي؟ ولهذا السؤال ما يبرره أيضاً فيما يتبين من أن التكنولوجيا الجزئي، حين يحاول تقدير النتائج التي يُحتمل اقترانها ببعض الإصلاحات المقترحة، فواجهه، ألا يدخر وسعاً في تقدير ما ينشأ عن تشريعاته من آثار في المجتمع «كله».

ولن أحاول في الإجابة على هذا السؤال أن أضع حداً فاصلاً بين هذين المنهجين؛ وإنما سسأحاول إبراز الخلاف الكبير بين وجهة نظر التكنولوجيا الكلي وجهة نظر التكنولوجيا الجزئي في مهمة الإصلاح الاجتماعي. إن الكليين يرفضون الطريقة الجزئية باعتبارها طريقة مفرطة في التواضع. غير أن رفضهم لها لا يتفق وسلوكهم العملي؛ إذ أنهم عند العمل يلجأون إلى طرق جزئية في جوهرها؛ وهذه الطرق على الرغم مما تستلهمه من طموح وما يقترن به تطبيقها من قسوة وصلابة، فإن اختيارها

يكون ارتباطاً، وتنفيذها يكون خالياً من الحنكة، فتأتي مجردة من طابع الحيلة والتقد الذاتي اللذين تتصف بهما الطريقة الجزئية الحقة. والسبب في ذلك أن الطريقة الكلية مستحيلة التطبيق عملياً، إذ كلما كثرت التغيرات الكلية الطابع التي يحاول المهندس الكلي تحقيقها، زاد ما يترتب عليها من نتائج غير مقصودة وغير متوقعة إلى حد بعيد، فيدفعه ذلك اضطراباً إلى اصطناع وسيلة الارتجال الجزئي، والحق أن استخدام هذه الوسيلة الأخيرة يميز التخطيط المركزي أو الجمعي أكثر مما يتميز به التدخل الجزئي الذي يأخذ بنصيب أكبر من التواضع والحيلة؛ واستخدام هذه الوسيلة يؤدي بالمهندس اليوتوبي باستمرار إلى الإتيان بأعمال لم يكن يقصد الإتيان بها؛ أي أنه يؤدي إلى تلك الظاهرة السيئة السمعة، ظاهرة التخطيط الذي لم يسبق تخطيطه. من ذلك يتبين لنا أن الفارق من الناحية العملية بين الهندسة اليوتوبية والهندسة الجزئية، ليس فارقاً في مدى التطبيق ونطاقه، بل هو فارق من جهة الحيلة والاستعداد لمواجهة الأمور المفاجئة التي لا محيص عنها. وباستطاعتنا القول أيضاً إن المنهجين مختلفان من الناحية العملية في أمور أخرى غير اختلافهما من جهة نطاق التطبيق ومداه - وذلك على عكس ما نتوقع نتيجة لمقارنة المذهبين في قولهما بما يجب اتباعه من المناهج في الإصلاح الاجتماعي المسترشد بالعقل. أما المذهبان فأقول إن الواحد منهما صادق، والآخر كاذب يؤدي بنا إلى أخطاء خطيرة يمكن الاحتراز منها. وأما المنهجان فأقول إن الواحد منهما ممكن، والآخر لا وجود له، لأنه مستحيل.

يمكننا إذن أن نصوغ على النحو الآتي فارقاً من الفوارق بين الاتجاه اليوتوبي أو الكلي والاتجاه الجزئي: باستطاعة المهندس الجزئي أن يعالج مشكلاته دون أن يقطع برأي في مدى ما يمكن أن يصل إليه الإصلاح، ولكن المهندس الكلي عاجز عن ذلك؛ لأنه قد أعلن منذ البدء أن من الممكن، بل من الضروري إعادة بناء المجتمع كله. ولهذا الفارق نتائج بعيدة الأثر. إذ من شأنه أن يدفع اليوتوبي إلى التحيز ضد الفروض الاجتماعية القائلة بأن للتحكم في النظم الاجتماعية حدوداً لا بد من

الوقوف عندها؛ ومن أمثلة هذه الفروض القول (المذكور في هذا العدد) بأنه يستحيل علينا تعيين الآثار المترتبة على العنصر الشخصي، أو ما يسمى بـ «العامل الإنساني». والاتجاه اليوتوبي، إذ يرفض مثل هذا النوع من الفروض رفضاً أولاً، إنما يخرج على مبادئ المنهج العلمي. ومن ناحية أخرى فالمشكلات المتصلة بعدم قدرتنا على التأكد من آثار العامل الإنساني لا بد وأن تدفع اليوتوبي، سواء رضي أولم يرض، إلى محاولة التحكم في العامل الإنساني نفسه بواسطة النظم؛ كما تضطره هذه المشكلات إلى توسيع نطاق برنامجه بحيث لا يشمل فقط تغيير المجتمع وفقاً لخطة مرسومة، بل يشمل تغيير الإنسان أيضاً^(١٧). «إذن فالمشكلة السياسية تقوم في تنظيم الدوافع الإنسانية بحيث توجه طاقاتها كلها نحو النقاط الاستراتيجية الصالحة، وتدفع بعملية التطور كلها في الوجهة المرغوبة». ويبدو أن اليوتوبي لا يدرك بطيب نيته أن هذا البرنامج يتضمن إقراراً بالفشل، حتى قبل أن يشرع في تنفيذه. إذ أن هذا البرنامج، بدلاً من أن يحقق رغبة صاحبه في بناء مجتمع جديد يلائم الناس رجالاً ونساءً، إنما يطلب «تشكيل» هؤلاء الرجال والنساء حتى يلائموا مجتمعه الجديد. وواضح أن هذا المشروع يستبعد كل إمكانية لاختبار نجاحه أو فشله. ذلك أن من لا يعجبهم العيش في هذا المجتمع الجديد إنما يدلون بذلك على أنهم ليسوا صالحين للحياة فيه بعد، إذن «لدوافعهم الإنسانية» ما تزال بحاجة إلى مزيد من «التنظيم». ولكن ما دام الاختبار غير ممكن، فقد تبخر الزعم بأن المنهج المستخدم في هذا النوع من الإصلاح هو منهج «علمي». وهكذا فالاتجاه الكلي لا يتفق والموقف العلمي الصحيح.

ليست الهندسة اليوتوبية موضوعاً من الموضوعات الرئيسة في هذه الدراسة؛ ولكن هناك سببين يدعواننا للنظر فيها في الأعداد الثلاثة التالية، بالإضافة إلى نظرنا في المذهب التاريخاني، السبب الأول أن هذه الهندسة ذاع أمرها ذيوماً كثيراً تحت عنوان التخطيط الجمعي (أو المركزي)، ومن الواجب التمييز بينها تمييزاً قاطعاً بين «التكنولوجيا

الجزئية» و«الهندسة الجزئية». والسبب الثاني أن المذهب اليوتوبي لا يماثل فقط المذهب التاريخاني في معاداته الاتجاه الجزئي، بل إنه أيضاً كثيراً ما يضم صفوفه إلى الإيديولوجيا التي يأخذ بها المذهب التاريخاني.

٢٢ - التحالف الشائن

مع اليوتوبية

لقد أدرك ميل Mill في وضوح أن هناك تعارضاً بين الانجاهين المنهجيين اللذين أطلقنا عليهما عبارتي «التكنولوجيا الجزئية» و«المذهب التاريخاني». قال (١٨): «إن هناك نوعين من البحث الاجتماعي. في النوع الأول نسأل... مثلاً عما يترتب على تعميم حق التصويت الانتخابي، وذلك في حالة المجتمع الراهنة... أما النوع الثاني... فلا نسأل فيه عن الأثر المترتب على علة معينة، في حالة معينة من حالات المجتمع، وإنما نسأل عن العلل التي تنشأ عنها... حالات المجتمع بوجه عام». وبما أن «حالات المجتمع» التي يقول بها مل تناظر تماماً ما أسميناه بـ «الفترات التاريخية»، فمن الواضح أن تمييزه بين هذين «النوعين من البحث الاجتماعي» يناظر تمييزنا بين الاتجاه الجزئي واتجاه المذهب التاريخي؛ ويزداد هذا التناظر وضوحاً إن دققنا النظر في وصف مل لـ «النوع الثاني من البحث الاجتماعي»، الذي يقول عنه (متأثراً في ذلك بكونت Comte) إنه أفضل من النوع الأول، ويصفه بأنه يستخدم ما يسميه بـ «المنهج التاريخي».

والمذهب التاريخاني، كما بيّنا من قبل (في الأعداد ١، ١٧، ١٨)، لا يتعارض مع «النزعة العملية». بل إن علم الاجتماع المطابق للمذهب التاريخاني يمكن النظر إليه على أنه نوع من التكنولوجيا التي قد تساعدنا (كما يقول ماركس) في «اختصار وتخفيف آلام الوضع» السابقة على ميلاد فترة تاريخية جديدة. والحق إن مل، في وصفه لمنهجه

التاريخي، قد صاغ هذه الفكرة على نحو ظاهر الشبه بصياغة ماركس لها، إذ قال^(١٩): «إن المنهج الذي وصفناه الآن هو المنهج الذي يجب علينا اتباعه في بحثنا. . . عن قوانين تقدم المجتمع. ومن الآن فصاعداً لن يساعدنا هذا المنهج فقط على أن ننفذ بأبصارنا إلى المستقبل البعيد لتاريخ الجنس الإنساني، بل إنه سوف يعين لنا أيضاً الوسائل الصناعية التي يمكن استخدامها. . . للإسراع بالتقدم الطبيعي ما دام فيه منفعة لنا^(٢٠). . . ومن مثل هذه المعارف المؤسسة على أرفع جزء من أجزاء علم الاجتماع النظري، سوف يتكون فرع من الفن السياسي هو أعلى فروعه شرفاً وأكثرها نفعاً».

تدل هذه الفقرة على أن الاتجاه الذي دافعتُ عنه لا يتميز عن اتجاه صاحب المذهب التاريخاني بمجرد كونه طريقة تكنولوجية، بل بأنه طريقة تكنولوجية جزئية. فاتجاه المذهب التاريخاني، إلى الحد الذي يمكن اعتباره طريقة تكنولوجية، ليس اتجاهاً جزئياً، بل هو اتجاه «كليّ النزعة».

وتتضح النزعة الكلية في اتجاه مل من شرحه لما يعنيه بـ «حالة المجتمع» (أو الفترة التاريخية). يقول: «إن ما نسميه حالة المجتمع. . . هو ما تكون عليه حالة الوقائع أو الظواهر الاجتماعية الهامة في وقت واحد معين». ومن الأمثلة على هذه الوقائع ما يأتي: «حالة الصناعة، أو حالة الثروة وتوزيعها»؛ «انقسام المجتمع طبقات، والعلاقات القائمة بين كل طبقة وأخرى؛ والمعتقدات المشتركة بين أفرادها. . .؛ وأسلوب الحكم بينهم، والمهم من شرائعهم وعاداتهم». ويجعل مل وصفه لحالات المجتمع على النحو الآتي: «إن حالات المجتمع شبيهة. . . بأطوار الهيكل البدني المختلفة؛ فهي ليست أحوالاً لبعض أعضاء الكائن العضوي ووظائفه، وإنما هي أحوال للكائن العضوي كله»^(٢١).

هذه النزعة الكلية هي التي يتمثل فيها الفارق الأساسي بين المذهب التاريخاني والتكنولوجيا الجزئية أيأ كان نوعها، وهي التي تسمح بقيام التحالف بينه وبين بعض أنواع الهندسة الاجتماعية الكلية أو

اليوتوبية . إنه من غير شك تحالف فيه شيء من الغرابة ؛ فهناك كما رأينا (في العدد ١٥) تباين واضح جداً بين طريقة التاريخاني وطريقة المهندس أو التكنولوجي الاجتماعي ، بشرط أن نفهم الهندسة الاجتماعية على أنها إنشاء النظم الاجتماعية وفقاً لخطة مرسومة . ومن وجهة نظر المذهب التاريخاني ، تتعارض الطريقة الموافقة لهذا المذهب مع أي نوع من أنواع الهندسة الاجتماعية تعارضاً أساسياً يشبه التعارض بين طريقة عالم الأرصاد الجوية وطريقة الساحر الذي يستنزل المطر ، ولذلك تعرضت الهندسة الاجتماعية (حتى في صورتها الجزئية) لهجوم أصحاب المذهب التاريخاني باعتبارها طريقة يوتوبية^(٢٢) . وبالرغم من ذلك فكثيراً ما نجد المذهب التاريخاني يتحالف مع نفس الأفكار التي تتميز بها هندسة المجتمع الكلية أو اليوتوبية ، كفكرة «الرسوم الموضوعة لنظام جديد» ، أو فكرة «التخطيط المركزي» .

وممن يمثل فيهم هذا النوع من التحالف أفلاطون وماركس . أما أفلاطون فقط كان متشائماً يعتقد بأن كل تغير - أو كل تغير تقريباً - هو اضمحلال ، وكان ذلك قانونه في التطور التاريخي . فترتب عليه أن كانت خطته اليوتوبية تهدف إلى إيقاف كل تغير^(٢٣) ؛ فكانت من النوع الذي يسمى اليوم «استاتيكية» (سكونياً) . وأما ماركس فقد كان ينزع إلى التفاؤل ، وربما كان يؤمن (مثل سبنسر) بنظرية المذهب التاريخي في الأخلاق . فترتب على ذلك أن كانت خطته تصور مجتمعاً متطوراً ديناميكياً (حركياً) ، ولم تكن خطة مجتمع توقفت حركته . وقد تنبأ للمجتمع بتطور ينتهي به إلى نظام يوتوبي مثالي لا مكان فيه للقسر السياسي أو الاقتصادي ؛ وقد حاول أن يعمل على تحقيق هذا النظام اليوتوبي الذي تذوي فيه الدولة ويتعاون فيه الأفراد على أساس من الحرية ، فيقوم كل منهم بالعمل الملائم لقدراته ، واجداً في المجتمع ما يرضي كل حاجاته .

لا شك أن العنصر الأقوى في هذا التحالف المعقود بين المذهب التاريخاني والنزعة اليوتوبية هو الاتجاه الكلي الذي يشتركان فيه معاً .

فالمذهب التاريخاني لا يهتم بتطور بعض جوانب الحياة الاجتماعية، وإنما يهتم بتطور «المجتمع ككل»؛ والمهندس اليوتوبي ينزع نزعة كلية مماثلة. وكلاهما يُغفل حقيقة هامة سوف نثبتها في العدد التالي - هي أن «الكل» بهذا المعنى لا يصلح البتة أن يكون موضوعاً للبحث العلمي. وكلاهما لا يرضى عن طريقة «الترقيع الجزئي» ولا يقتنع بـ «المحاولات المتعثرة»: وإنما هما يريدان اتباع طرق أكثر شمولاً وأبعد أثراً. ويبدو أن صاحب المذهب التاريخاني وصاحب النزعة اليوتوبية متأثران معاً بتجربة التغير الذي يصيب البيئة الاجتماعية، بل إن هذه التجربة تسبب لهما الانزعاج الشديد في بعض الأحيان (وهي تجربة كثيراً ما تكون مروعة، وأحياناً توصف بأنها «انهيار اجتماعي»). ومن ثم فهما يحاولان معاً تفسير هذا التغير تفسيراً عقلياً، فينتبأ الواحد منهما بمستقبل مجرى التطور الاجتماعي، ويلج الآخر في وجوب التحكم في التغير تحكماً شاملاً دقيقاً، بل في وجوب إيقافه تماماً. ومن الواجب أن يكون التحكم شاملاً لأنه إن أهمل ناحية واحدة من نواحي الحياة الاجتماعية، فربما اشتعلت فيها نيران القوى الخطرة التي تعمل على ترجيح التغيرات غير المرغوبة. ثم أمر آخر يجمع بين التاريخاني وصاحب النزعة اليوتوبية، هو اعتقادهما معاً بأن أهدافهما أو غاياتهما ليست موضوعاً للاختيار أو الحكم الأخلاقي، بل إن هذه الأهداف والغايات يكتشفها كل منهما في ميدان بحثه بطريقة علمية. (وهما في هذا يختلفان عن التكنولوجي أو المهندس الجزئي، بقدر اختلافهما عن المهندس الفيزيقي). وكل من التاريخاني واليوتوبي يعتقد بقدرته على اكتشاف أهداف «المجتمع» أو غاياته الحقيقية؛ ويكون ذلك بأن يعين، مثلاً، اتجاهات المجتمع التاريخية، أو يشخص «حاجات العصر» الذي يعيش فيه. وهكذا فالتاريخاني واليوتوبي خليقان باعتراف نظرية المذهب التاريخاني في الأخلاق (أنظر العدد ١٨). وليس عَرَضاً أن نجد الكتاب الداعين إلى «التخطيط» اليوتوبي يقولون إن الاتجاه الذي يسير فيه التاريخ يجعل التخطيط أمراً لا مفر منه، وإنما لا مهرب لنا من وضع الخطط، شئت ذلك أو لم نشأ! (٢٤).

ومما يتفق واتجاه المذهب التاريخي أن يأخذ هؤلاء الكتاب على معارضيتهم تخلفهم الذهني، وهم يعتقدون بأن مهمتهم الرئيسية تقوم في «تحطيم العادات الفكرية القديمة، والكشف عن الوسائل الجديدة المؤدية إلى فهم العالم المتغير»^(٢٥). وهم يقولون إن اتجاهات التغير الاجتماعي «لا يمكن التأثير فيها تأثيراً ناجحاً، بل لا يمكن الانحراف بها عن طريقها»، إلا إذا تخلينا عن الطريقة الجزئية، أو طريقة «المحاولة والخطأ». ولكن لنا أن نشك فيما إذا كانت هذه الأفكار المحلقة «في مستوى التخطيط»^(٢٦) هي من الجدة كما يزعم أصحابها، إذ يبدو أن النزعة الكلية كانت طابع بعض الأفكار القديمة، من أفلاطون فصاعداً. واعتقادي الشخصي هو أن النزعة الكلية في التفكير (سواء كان موضوعه «المجتمع» أو «الطبيعة») لا تمثل مستوى عالياً أو مرحلة متأخرة من التطور الفكري، بل في وسعنا أن نبين أنها نزعة يتميز بها الفكر في مراحلها السابقة على المرحلة العلمية.

٣٣ - نقد النزعة الكلية

أما وقد كشفت عما لدي من تحيز، وأجملت وجهة النظر التي يركز عليها نقدي، كما أجملت وجه التعارض بين الطريقة الجزئية من ناحية والمذهب التاريخاني والنزعة اليوتوبية من ناحية أخرى، فسأنتقل الآن إلى مهمتي الرئيسية، وهي امتحان دعاوي المذهب التاريخاني. وأبدأ بنقد موجز للنزعة الكلية، إذ قد تبين لنا أن هذه النزعة هي أحد المواقف الحاسمة في المذهب الذي أريد أن أنقذه.

هناك لبس أساسي يتعلق باستخدام كلمة «كل» في المؤلفات الحديثة التي تنزع نزعة كلية. فهذه الكلمة تستخدم (أ) للدلالة على مجموع الصفات أو الوجوه التي توجد في شيء من الأشياء، وبخاصة مجموع العلاقات القائمة بين أجزائه المكونة له؛ وتستخدم أيضاً (ب) للدلالة على بعض صفات الشيء أو وجوهه المعينة التي يظهر بسببها على أنه بناء منتظم الأجزاء، وليس «مجرد كومة». وقد اتخذت الكليات

بالمعنى (ب) موضوعات للدراسات العلمية، وكان ذلك بخاصة على يد المدرسة السيكلوجية المعروفة بمدرسة «الجشطلت»؛ والحق أنه ليس ثمة ما يمنعنا من دراسة مثل هذه الصفات البنائية (كصفة التناسق) التي نصادفها في أشياء معينة، كالكائنات العضوية، أو المجالات الكهربائية، أو الآلات. ولنا أن نقول عن الأشياء التي يتصف بناؤها بمثل هذه الصفات إنها كما قالت نظرية الجشطلت، أكثر من مجرد مجموعات - أي أنها «أكثر من مجرد مجموع أجزائها».

وأي مثال نختاره من نظرية الجشطلت من الممكن الاستعانة به للدلالة على أن الكليات بالمعنى (ب) مختلفة أشد الاختلاف من الكليات بالمعنى (أ). فنحن إذا نظرنا إلى اللحن الموسيقي، كما يفعل أصحاب نظرية الجشطلت، على أنه أكثر من مجرد مجموعة أو سلسلة من الأصوات الموسيقية المفردة، فمعنى ذلك أننا قد انتخبنا صفة معينة من صفات هذه السلسلة من الأصوات لنجعلها موضوعاً للنظر. وهذه الصفة يمكن التمييز بوضوح بينها وبين غيرها من الصفات، كمطلق حدة الصوت الأول في هذه السلسلة، أو متوسط الشدة المطلقة لهذه الأصوات جميعاً. وهناك صفات جشطلتية أخرى أكثر تجريداً من صفات اللحن، وذلك مثل إيقاع اللحن؛ فنحن حين ننظر في الإيقاع نهمل حدة الأصوات بالنسبة إلى بعضها البعض، وهي صفة هامة من صفات اللحن. وبهذه الطريقة الانتخائية تميز دراسة الجشطلت، وتتميز معها دراسة الكليات جميعاً بالمعنى (ب) تمييزاً قاطعاً من دراسة الكليات بالمعنى (أ).

وإذن فإمكان دراسة الكليات علمياً بالمعنى (ب) لا يجب الاستشهاد به لتبرير الزعم المخالف تماماً. وهو الزعم القائل بأن الكليات بالمعنى (أ) يمكن دراستها على النحو نفسه. ومن الواجب رفض هذا الزعم الأخير. ذلك لأننا إذا أردنا دراسة شيء من الأشياء، فلا بد لنا من انتخاب صفة من صفاته نجعلها موضوعاً للنظر. وليس من الممكن لنا أن نشاهد أو نتناول بالوصف قطعة من العالم بكليتها، أو قطعة من الطبيعة

بكليتها؛ والحق أننا لا نستطيع أن نتناول بالوصف أية قطعة بكليتها مهما صغرت، من حيث إن كل وصف هو انتخابي بالضرورة^(٢٧). بل يمكن القول إن الكليات بالمعنى (أ) يستحيل أن تكون موضوعاً لأي نشاط علمي أو غير علمي. فإذا أخذنا كائناً عضوياً فحملناه من وضع إلى آخر، فنحن في هذه الحالة نؤثر فيه باعتباره جسماً فيزيقياً، وبذلك نهمل الكثير من صفاته الأخرى. وإذا قتلناه، فقد محونا بعض صفاته، ولكننا لم نمح صفاته جميعاً. والحق أننا لا نستطيع أن نمحو كل صفاته ولا أن نمحو كل العلاقات القائمة بين أجزائه، ولو حطمناه أو أحرقناه.

ولكن يبدو أن أصحاب النزعة الكلية غاب عنهم أن الكليات بمعنى مجموع الصفات والعلاقات لا تصلح موضوعاً للدراسة العلمية، ولا يمكن أن تكون موضوعاً لأي عمل آخر كالتحكم فيها أو إعادة تركيبها. بل إن هذه الحقيقة غابت عن مؤمنون منهم بأن الانتخاب هو سبيل العلم في أغلب الأحوال^(٢٨). وهم لا يشكون في إمكان إدراك الكليات الاجتماعية (باعتبارها مجموع الصفات والعلاقات) إدراكاً علمياً، لأنهم يستندون إلى ما سبق أن حققته نظرية الجشطط في علم النفس. وهم يعتقدون أن الخلاف بين طريقة الجشطط ومعالجة الكليات الاجتماعية بالمعنى (أ)، أي الكليات المشتملة على «البناء المؤلف من الحوادث الاجتماعية والتاريخية جميعها في عصر من العصور»، هم يعتقدون بأن هذا الخلاف إنما يقوم في أن الجشطط يُقتنص بإدراك حدسي مباشر، في حين أن الكليات الاجتماعية «لا يمكن، لتعقدها، أن تدرك في نظرة واحدة»، و «لا يمكن فهمها إلا تدريجياً، بعد تفكير طويل يأخذ في حسابه كل العناصر فيقارن بينها ويضمها إلى بعضها بعضاً»^(٢٩). باختصار فأصحاب النزعة الكلية لم يتبينوا أن إدراك الجشطط لا شأن له أصلاً بالكليات بالمعنى (أ)، ولم يتبينوا أن المعرفة، سواء كانت حدسية أو استدلالية، لا بد أن تكون معرفة بالصفات المجردة، وأننا لا سبيل لنا إلى إدراك ما يسمونه بـ «البناء العيني للحقيقة الاجتماعية ذاتها»^(٣٠) ولأنهم قد أغفلوا هذه النقطة، فهم يلحون في أن دراسة المتخصص لما يسمونه «التفاصيل

التافهة» يجب أن يتممها منهج «تكاملي» أو «تركيبى» يهدف إلى استرجاع «عملية التطور بأكملها» في المخيلة؛ وهم يقررون أن «علم الاجتماع سوف يمضي في إغفاله للمسألة الجوهرية ما دام المتخصصون يرفضون النظر إلى مشكلاتهم ككل»^(٣١). ولكن هذا المنهج الكلي النزعة لا يزال، بالضرورة، مجرد برنامج. ولا يوجد مثال واحد لوصف علمي يتناول موقفاً اجتماعياً بكليته. ولا يمكن أن يوجد هذا المثال، لأنه لا بد من أن يهمل بعض الصفات التي قد تكون لها أهمية خاصة في سياق ما.

والكلبيون لا يهدفون فقط إلى دراسة مجتمعنا بواسطة منهج يمتنع على التحقيق، بل إنهم يقصدون أيضاً إلى التحكم في هذا المجتمع وإعادة إنشائه «ككل». وهم يتكهنون بأن «سلطة الدولة صائرة إلى ازدياد حتى تصبح الدولة والمجتمع شيئاً واحداً تقريباً»^(٣٢). والفكرة الحدسية التي تعبر عنها هذه الكلمات فكرة واضحة بما فيه الكفاية؛ فهي فكرة نظام الحكم الجامع^(٣٣). ولكن ما الذي تعنيه هذه النبوءة بالإضافة إلى هذا الحدس؟ إن لفظ المجتمع يشتمل بالطبع على كل العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات الشخصية؛ فهو يشتمل على علاقة الأم بولدها، مثل اشتماله على علاقة المشرف الاجتماعي على رعاية الأطفال بكل من الأم والولد. وهناك أسباب كثيرة تجعل من المستحيل تماماً أن نتحكم في جميع هذه العلاقات، أو في جميعها «تقريباً»؛ ويكفي أن نلاحظ أن كل تحكم جديد في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يخلق مجموعة جديدة من العلاقات الاجتماعية التي تحتاج هي الأخرى إلى التحكم فيها. وباختصار فإن استحالة التحكم هذه هي استحالة منطقية^(٣٤) تؤدي محاولة التحكم الكلي إلى التسلسل إلى غير نهاية؛ ويحدث مثل ذلك أيضاً إذا حاولنا دراسة المجتمع كله - مثل هذه الدراسة لا بد من أن تشمل الدراسة التي بين يدي القارئ الآن). مع ذلك لا شك في أن خطة اليوتوبيين هي، على التدقيق، محاولة لتحقيق المستحيل؛ وذلك لأنهم يؤكدون لنا أن من الأمور التي يمكن تحقيقها «تشكيل العلاقات الشخصية على نحو يكون أقرب إلى الواقع»^(٣٥) (لا يشك أحد، بالطبع، في أن الكليات

بالمعنى (ب) يمكن تشكيلها، أو التحكم فيها، بل خلقها، وذلك على عكس الحال مع الكليات بالمعنى (أ)؛ فباستطاعتنا أن نخلق، مثلاً، لحناً موسيقياً، ولكن هذا لا شأن له بالأحلام اليوتوبية في التحكم الكلي).

هذا فيما يتصل بالنزعة اليوتوبية. أما المذهب التاريخاني، فموقفه ميؤوس منه هو الآخر. فالكليون من أصحاب المذهب التاريخاني كثيراً ما يُضمنون أقوالهم الاعتقاد بأن المنهج التاريخي يكفي لمعالجة الكليات بمعنى مجموع الصفات والعلاقات^(٣٦). ولكن هذا الاعتقاد قائم على سوء فهم. فهو نتيجة للجمع بين الاعتقاد الصحيح بأن التاريخ، على عكس العلوم النظرية، يهتم بالحوادث الفردية العينية والشخصيات الفردية أكثر من اهتمامه بالقوانين العامة المجردة، وبين الاعتقاد الخاطئ بأن الأشياء الفردية «العينية» التي يهتم التاريخ بدراستها يمكن النظر إليها على أنها كليات «عينية» بالمعنى (أ). والحقيقة أنه لا يمكن النظر إليها على هذا النحو؛ لأن التاريخ، ككل بحث من نوع آخر، لا يمكنه أن ينظر إلا فيما يتخذه من صفات الموضوع الذي يُعنى بدراسته. ومن الخطأ الاعتقاد بأن من الممكن أن يوجد علم تاريخي بالمعنى الكلي، أو تاريخ لـ «حالات المجتمع» التي «تمثل الكائن العضوي الاجتماعي كله» أو التي تمثل «مجموع الحوادث الاجتماعية والتاريخية في عصر من العصور». فهذه الفكرة صادرة عن نظرة حدسية إلى تاريخ البشرية باعتباره تياراً هائلاً يشمل التطور الإنساني كله. ولكن مثل هذا التاريخ لا تمكن كتابته. فكل تاريخ مكتوب هو تاريخ لجانب ضيق من جوانب هذا التطور الكلي، وهو على أية حال تاريخ ناقص جداً حتى فيما يتصل بالجانب الجزئي الناقص الذي اختير موضوعاً للوصف.

ونحن نجد الميول الكلية في النزعة اليوتوبية وفي المذهب التاريخاني مجتمعة في القول الآتي الذي يظهر فيه طابعها: «إن الضرورة لم تدفعنا في وقت من الأوقات إلى أن ننشئ ونوجه نظام الطبيعة كله على نحو شامل كالذي نُضطر اليوم إلى تحقيقه بالنسبة للمجتمع الذي نعيش

فيه، ولذلك لم نكن في وقت من الأوقات بحاجة إلى استكشاف تاريخ العوالم الفردية في الطبيعة وتبين هيئة تركيبها. والبشرية في طريقها... إلى تنظيم الحياة الاجتماعية بكليتها، رغم أنها لم تحاول قط أن تخلق عالماً طبيعياً آخر...»^(٣٧). هذا القول مثال على الاعتقاد الخاطئ بأننا إذا أردنا، باعتبارنا كليين، أن ندرس «نظام الطبيعة كله على نحو شامل»، فمن المفيد أن نستعين بالمنهج التاريخي. فالعلوم الطبيعية التي أخذت بهذا المنهج، كعلم الجيولوجيا، بعيدة عن إدراك مثل هذا «النظام الكلي» في موضوع دراستها. وفي القول السابق مثال أيضاً على الرأي الخاطئ القائل بأن من الممكن أن «نشئ» أو «نوجه» أو «ننظم» أو «نخلق» كليات بالمعنى (أ). ومن الحق يقيناً أن «الضرورة لم تدفعنا في وقت من الأوقات إلى أن ننشئ ونوجه نظام الطبيعة كله»، ولكن لذلك سبباً واحداً هو أننا لا يمكننا أن ننشئ ونوجه مجموعة فيزيقية مفردة «بكليتها». فمثل هذه الأمور يستحيل تحقيقها. وإنما هي أحلام يوتوبية، أو ربما كانت آراء صادرة عن سوء فهم. والقول بأننا اليوم «مضطرون» إلى تحقيق أمر مستحيل منطقياً، أعني إنشاء وتوجيه نظام المجتمع بكليته، فضلاً عن تنظيم الحياة الاجتماعية بأسرها، هذا القول ليس إلا محاولة نموذجية يقصد بها تهديدنا بـ «القوى التاريخية» و «التطورات الوشيكة الوقوع» التي من شأنها أن تجعل التخطيط اليوتوبي أمراً لا مفر منه. لنلاحظ، عرضاً، أن القول الذي سبق اقتباسه له دلالة من حيث إقراره بحقيقة هامة جداً، هي أنه لا يوجد للهندسة الكلية الاجتماعية مثيل فيزيقي، ولا يوجد «علم» طبيعي كلي تركز عليه مثل هذه الهندسة. إذن فلا شك في أن تعقب وجوه التماثل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية يساعدنا هنا في توضيح هذه المسألة.

ذلك هو الوضع المنطقي للنزعة الكلية، تلك الصخرة التي ندعى إلى اتخاذها أساساً نبني عليه عالماً جديداً.

ولي، أخيراً، ملاحظة نقدية تتعلق بالكليات بالمعنى (ب)، وهو

المعنى الذي سلّمت بمكانته العلمية. إذ ينبغي أن أنبه إلى أن الناس، فيما يبدو، لم يتبينوا إلا نادراً مقدار التفاهة والغموض في القول بأن الكل أكثر من مجرد مجموع أجزائه (وليس في هذه الملاحظة ما يضطرنني إلى الرجوع عن شيء مما قلته قبلاً). فحتى إذا كانت أماننا ثلاث تفاحات في طبق، فهي أكثر من «مجرد مجموع»، ذلك أنه لا بد من وجود بعض العلاقات بينها (كأن تكون كبراهما في وضع بين الآخرين، إلخ): وهذه العلاقات ليست ناتجة عن مجرد وجود التفاحات الثلاث، ومن الممكن أن تكون موضوع دراسة علمية. كذلك تنبغي ملاحظة أن التعارض الذي كثر الإعلان عنه بين الطريقة «الذرية» وطريقة «الجشطلت» لا أساس له أصلاً: فالفيزيقا الذرية لا تكفي بحصر «مجموع» الدقائق العنصرية، بل إنها تدرس الأنساق المؤلفة من هذه الدقائق، وذلك من وجهة نظر معنية قطعاً بالكيليات بالمعنى (ب) (٣٨).

إن ما يريد قوله أصحاب نظرية الجشطلت، فيما يبدو، هو أن هناك نوعين من الأشياء: «الأكوام» التي لا نتبين فيها أي ترتيب معين، و«الكيليات» التي نجد فيها ترتيباً أو تناسقاً أو نظاماً، أي التي تأتلف أجزاؤها في نسق أو بناء معين. وعلى ذلك فالقول، مثلاً، بأن «الكائنات العضوية كليات» يرتد إلى قول نافه مؤداه أننا نستطيع أن نتبين في الكائن العضوي نظاماً معيناً. أضف إلى ذلك أن ما يطلق عليه لفظ «الكومة» يكون له في الغالب جشطلت كالذي يشار إليه كثيراً في مثال المعجال الكهربائي (أنظر، مثلاً، كيف يزداد الضغط في كومة من الحجارة على نحو منتظم). إذن فالتمييز بين الكومة والكل ليس تمييزاً تافهاً فحسب، بل إنه مفرط في الغموض أيضاً؛ فهو لا ينطبق على أنواع مختلفة من الأشياء، وإنما ينطبق على وجوه مختلفة للشيء الواحد.

٢٤ - النظرية الكلية في التجارب

الاجتماعية

يظهر ضرر التفكير الكلي النزعة على الخصوص في تأثيره على نظرية المذهب التاريخاني في التجارب الاجتماعية (وهي النظرية التي عرضناها في العدد ٢). فبالرغم من قبول التكنولوجيا الجزئي لزعم المذهب التاريخاني بأن التجارب الاجتماعية الكلية أو الواسعة النطاق، إن أمكن تحقيقها، فهي لا تتلاءم قط مع الأغراض العلمية، بالرغم من ذلك فهو ينكر بشدة القول، المشترك بين التاريخاني واليوتوبي معاً، بأن التجارب الاجتماعية لن تتصف بالواقعية إلا إذا كان لها طابع المحاولات اليوتوبية التي تهدف إلى تشكيل المجتمع كله من جديد.

ويحسن أن نبداً نقدرنا بالاعتراض الذي يبدو واضحاً جداً ضد البرنامج اليوتوبي، أعني الاعتراض بأننا لا نملك ما نحتاجه من معرفة تجريبية للقيام بمثل هذه المهمة. فالرسوم (أو الخطط) التي يستخدمها المهندس الفيزيقي مبنية على تكنولوجيا تجريبية؛ وكل المبادئ التي تركز عليها في أعماله قد سبق اختبارها بالتجارب العملية. أما الرسوم الكلية التي يعرضها المهندس الاجتماعي فلا تنهض على أساس من التجربة العملية تمكن مقارنته بالتجارب الفيزيكية. إذن فقد تبدد التشابه المزعوم بين الهندسة الفيزيكية والهندسة الاجتماعية الكلية؛ وقد أصبنا في وصف التخطيط الكلي بـ«اليوتوبية»، إذ ليس لخططه أساس علمي تنهض عليه.

والمهندس اليوتوبي، إن وجه بهذا النقد، فمن المحتمل أن يسلم بحاجتنا إلى التجربة العملية، وافتقارنا إلى التكنولوجيا التجريبية. لكنه سوف يزعم أننا لن نتوصل إلى معرفة شيء في هذه الأمور إن خشينا على أنفسنا من عمل التجارب الاجتماعية، أو من تطبيق الهندسة الكلية التي يعتبرها والتجارب الاجتماعية شيئاً واحداً. وسوف يحتج لرأيه قائلاً إننا لا بد لنا من بداية ما نستخدم فيها ما لدينا من معرفة غزيرة أو ضئيلة.

فنحن إذا كنا اليوم حاصلين على معرفة بتصميم الطائرات، فما ذلك إلا لأن أحد الرواد ممن لم تكن له هذه المعرفة قد توفرت لديه الجراءة على تصميم طائرة ووضعها موضع الاختبار. وهكذا قد يذهب اليوتويي إلى حد الزعم بأن الطريقة الكلية التي يدافع عنها ليست إلا الطريقة التجريبية مطبقة على المجتمع، إذ يقول، مع صاحب المذهب التاريخاني، إن التجارب الضيقة النطاق، كتجربة النظام الاشتراكي في مصنع أو قرية، أو حتى في حيٍّ من الأحياء، لن تؤدي إلى نتيجة قاطعة؛ فمثل هذه التجارب المنعزلة «على طريقة روبنسن كروسو» لا تنبئنا بشيء عن الحياة الاجتماعية الحديثة في «المجتمع الكبير». بل إن هذه التجارب تستحق وصفها بـ «اليوتوية» بالمعنى الماركسي الذي يدل فيه هذا اللفظ ضمناً على إهمال الميول التاريخية (والمتمضن في هذه الحالة إهمال الميل نحو زيادة درجة الاعتماد بين جوانب الحياة الاجتماعية على بعضها البعض).

نرى إذن أن النزعة اليوتوية والمذهب التاريخاني يتفقان في القول بأن التجربة الاجتماعية (إن وجدت) لا قيمة لها إلا إذا أجريت على نطاق كلي. وهذا القول المتحيز الشائع ينطوي على الاعتقاد بأننا نادراً ما نكون في وضع يسمح لنا بإجراء «التجارب المخططة» في المجال الاجتماعي، وأننا إذا أردنا معرفة النتائج التي أفضى إليها ما أجرى حتى الآن من «تجارب المصادفة»، فلا بد لنا من الرجوع إلى التاريخ^(٣٩).

ولديّ على القول السابق اعتراضان: (أ) أنه يغفل التجارب الجزئية الأساسية بالنسبة لكل معرفة اجتماعية، سواء كانت معرفة علمية أو في مرحلة قبل العلمية؛ (ب) أن التجارب الكلية لا يحتمل أن تسهم بقدر كبير في معرفتنا التجريبية، وأنها لا يمكن اعتبارها «تجارب» إلا بمعنى العمل الذي لا ندري بنتائجه على وجه التحقيق، ولا يمكن اعتبارها «تجارب» بمعنى أنها وسيلة لاكتساب المعرفة عن طريق المقارنة بين النتائج التي نتوقعها والنتائج التي تحققت بالفعل.

ويمكن أن نبين، فيما يتصل بالاعتراض (أ)، أن النظرة الكلية في

التجارب الاجتماعية لا تفسر حصولنا بالفعل على قدر جد كبير من المعرفة التجريبية بالحياة الاجتماعية . فلا شك أن هناك فارقاً بين المجربين وغير المجربين من رجال الأعمال أو المنظمين أو السياسيين أو قادة الجيوش . وهذا الفارق هو فارق من جهة التجربة الاجتماعية؛ ولا تتجمع لهم هذه التجربة عن طريق المشاهدة وحدها، ولا عن طريق مجرد التأمل فيما يشاهدون، بل عن طريق ما يبذلون من جهود في تحقيق بعض الأهداف العملية . ويجب التسليم بأن المعرفة التي نتوصل إليها على هذا النحو هي في الغالب معرفة لم ترق بعد إلى مرتبة المعرفة العلمية، وهي إذن أكثر شبهاً بالمعرفة المكتسبة بالمشاهدة العابرة، منها بالمعرفة المكتسبة عن طريق التجارب العلمية التي بُذلت العناية في تصميمها؛ ولكن ليس في هذا ما يدعونا إلى إنكار أن المعرفة التي نتكلم عنها قائمة على التجربة أكثر من قيامها على المشاهدة . فالبحال الذي يفتح دكاناً جديداً هو في صدد إجراء تجربة اجتماعية؛ بل إن الشخص الذي يقف في الصف لدخول المسرح يكتسب معرفة تجريبية تكنولوجية قد يفيد منها حين يحجز كرسية في المرة التالية، وهذا العمل الأخير هو أيضاً تجربة اجتماعية . ويجب أن لا ننسى أن التجارب العملية وحدها هي التي علمت المشتريين والبائعين في السوق أن الأثمان عرضة للنقصان نتيجة لكل زيادة في العرض، وأنها عرضة للازدياد نتيجة لكل زيادة في الطلب .

ومن أمثلة التجارب الجزئية الواسعة النطاق بعض الشيء ما يأتي : عزم المحتكر على تغيير ثمن السلعة التي ينتجها؛ أو إدخال نوع جديد من التأمين على الصحة أو العمل، بواسطة شركة تأمين خاصة أو عامة؛ أو فرض ضرائب جديدة على المبيعات، أو اتباع سياسة جديدة لمقاومة الدورات التجارية . وكل هذه التجارب يعجزها أصحابها لأغراض عملية أكثر منها علمية . وفضلاً عن ذلك قام بعض بيوت الأعمال الكبيرة بتجارب كانت تهدف هذه البيوت منها عمداً إلى زيادة معرفتها بحالة السوق (لكي تزيد بالطبع من أرباحها في مرحلة متأخرة) أكثر من استهدافها زيادة أرباحها مباشرة^(٤٠) . وهذا الموقف كثير الشبه بموقف المهندس الفيزيقي

وبالمناهج السابقة على المرحلة العلمية، كالمناهج التي اكتسبنا بواسطتها أول الأمر معرفتنا التكنولوجية ببعض الأمور، مثل بناء السفن وفن الملاحة ولا يبدو أن هناك ما يمنع من العمل على تحسين هذه المناهج حتى نضع مكانها في النهاية نوعاً من التكنولوجيا يزيد فيه نصيب التفكير العلمي؛ أي حتى نضع طريقة منظمة تسير في نفس الاتجاه، ولكنها تعتمد على التفكير النقدي والتجربة معاً.

طبقاً لهذه النظرة الجزئية لا يوجد حد واضح يفصل بين الطريقة التجريبية العلمية وبين الطريقة التجريبية في مرحلتها السابقة على المرحلة العلمية، وذلك رغم تسليمنا بأهمية العمل على زيادة تطبيق المناهج العلمية أو النقدية تطبيقاً واعياً. فكل من الطريقتين يمكن وصفها بأنها تستخدم، في أساسها، طريقة المحاولة والخطأ. والمحاولة هنا معناها أننا لا نكتفي بمجرد تسجيل المشاهدات، بل نقوم بمحاولات إيجابية لحل مشكلات معينة يزيد حلها أو ينقص من التحديد والفائدة العملية. ونحن لا نتقدم في حل هذه المشكلات إلا إذا كنا على استعداد لأن نتعلم من أخطائنا: أعني أن نعترف بأخطائنا ونتفحص بها على نحو نقدي بدلاً من التعصب للاستمرار فيها. وقد يبدو هذا التحليل ناقصاً، ولكنه بالرغم من ذلك بصف، في رأيي، منهج العلوم الإمبريقية (التجريبية) كلها. وهذا المنهج يزداد حظه من الطابع العلمي كلما كنا أكثر انطلافاً ووعياً في استعدادنا للمخاطرة في محاولاتنا، وكلما كنا أكثر نقداً وحذراً في موقفنا من الأخطاء التي لا بد لنا من الوقوع فيها دائماً. هذا القول لا ينطبق على منهج التجربة فحسب، فهو يشمل كذلك العلاقة بين النظرية والتجربة. فالنظريات جميعاً محاولات؛ هي فروض مؤقتة نخبرها لتبين ما إذا كانت تؤدي الغرض المقصود منها؛ وكل تأكيد تجريبي ليس إلا نتيجة للاختبارات التي نجريها بروح نقدية، بقصد العثور على موضع الخطأ في نظرياتنا^(٤١).

ودلالة هذه الآراء بالنسبة للتكنولوجي أو المهندس الجزئي هي أنه إذا أراد إدخال المناهج العلمية في دراسة المجتمع وفي السياسة، فالذي

يحتاجه أكثر من أي شيء آخر هو اتخاذه موقفاً نقدياً، وتحقيقه من ضرورة المحاولة والخطأ معاً. كذلك يجب ألا يتوقع فقط الوقوع في الأخطاء، بل عليه أن يتعلم أيضاً كيف يفتش عنها عامداً. ذلك أن بنا جميعاً ضعفاً لا يتفق والروح العلمية يجعلنا نعتقد بأننا دائماً على صواب، ويبدو هذا الضعف شائعاً على الخصوص بين المحترفين والهواة من السياسيين. والطريق الوحيد للاقترب من المنهج العلمي في السياسة هو التسليم في أعمالنا بأنه لا يمكن القيام بعمل سياسي خال من العيوب، أو عمل لا تترتب عليه نتائج غير مرغوب فيها. ولكن التردد لهذه الأخطاء، والعشور عليها، والكشف عنها، وتحليلها، والتعلم منها، هذا هو ما ينبغي أن يفعله السياسي العلمي والعالم السياسي على السواء. فالمنهج العلمي في السياسة معناه أن نطرح عنا ذلك الفن العظيم الذي نوفق بواسطته إلى إقناع أنفسنا بأننا لم نقترب خطأ من الأخطاء، كما نستعين به على تجاهل هذه الأخطاء، وسترها، ولوم الآخرين عليها.

فلستبدل بهذا الفن فناً أعظم يساعدنا على تحمل مسؤولية أخطائنا ومحاولة التعلم منها، والإفادة من هذا العلم في العمل على تجنبها في المستقبل.

نتقل الآن إلى النقطة (ب)، أعني نقد القول بأننا نستطيع أن نتعلم من التجارب الكلية، أو بعبارة أدق، نستطيع أن نتعلم من التشريعات المتسعة في نطاقها إلى درجة تقريبها من أحلام الكليين (قد بينت، في العدد السابق، أن من المستحيل منطقياً تحقيق التجارب الكلية بالمعنى الذي يتطرق إلى حد تشكيل «المجتمع كله» من جديد). والنقطة الرئيسية في نقدنا بسيطة غاية البساطة: إذا كان من العسير علينا أن نتخذ موقفاً نقدياً من أخطائنا، فلا بد أنه يكاد يستحيل علينا الاحتفاظ بموقف نقدي إزاء ما نقوم به من أعمال تمس حياة الكثيرين من البشر. وهذا معناه، بعبارة أخرى، أنه يصعب علينا جداً أن نتعلم من الأخطاء الكبيرة جداً. ولذلك أسباب مزدوجة في نوعها؛ فهي أسباب فنية وأخلاقية معاً.

إذ لما كانت التجارب الكلية تشمل كثيراً من التغيرات في وقت واحد، فمن المستحيل أن نغزو نتيجة بعينها إلى تشريع بعينه؛ وإذا أمكن لنا فعلاً أن نرد نتيجة معينة إلى تشريع معين، فنحن إنما نستطيع ذلك بناءً على بعض المعارف النظرية التي سبق لنا اكتسابها ولم يكن مصدرها التجربة الكلية التي ننظر فيها. فالتجربة الكلية لا تعيننا على رد النتائج المعينة إلى التشريعات المعينة؛ وغاية ما نستطيعه أن ترجع «النتيجة كلها» إليها؛ ومهما يكن مدلول ذلك فلا شك في صعوبة التحقق منه، إذ ليس من المحتمل أن نوفق في جهودنا، مهما بلغت من القوة، للحصول على تقرير يصف هذه النتائج وصفاً صادقاً، مستقلاً، نقدياً. أضف إلى ذلك أن احتمال قيامنا بهذه الجهود احتمال ضعيف؛ فالأرجح، خلاف ذلك، ألا يتوفر التسامح في مناقشة الخطة الكلية ونتائجها مناقشة حرة. ذلك أن كل محاولة للتخطيط على نطاق واسع جداً هي عمل أهون ما يوصف به أنه يتسبب في كثير من المضايقة لكثير من الناس، مدة طويلة من الزمن. ومن ثم فسيكون هناك دائماً ميل نحو معارضته والشكوى منه. وسيتعين على المهندس البوتوي، إذا أراد الوصول إلى نتيجة ما، أن يصمم أذنيه عن الكثير من هذه الشكاوى؛ بل سيكون جزء من عمله أن يسكت الاعتراضات غير المعقولة. ولكنه سوف يضطر دائماً إلى أن يسكت معها النقد المعقول أيضاً. ومجرد العمل على كبت التعبير عن عدم الرضا من شأنه أن يجرّد التعبير عن الرضا من أهميته ولو كان بالغ الحماسة. وهكذا يصعب تبين الوقائع، أي ما يترتب على الخطة المرسومة من آثار تلحق بأفراد المواطنين؛ وبدون هذه الوقائع يستحيل النقد العلمي.

ولكن في الجمع بين التخطيط الكلي والمناهج العلمية صعوبة تمتد أصولها إلى أبعد مما أشرنا إليه حتى الآن. فالمخطط الكلي يُغفل الحقيقة الآتية: أن من السهل تركيز السلطة، ولكن من المستحيل تركيز كل المعارف الموزعة على كثير من العقول الفردية؛ ولا مفر من تركيز هذه المعارف حتى يمكن تصريف السلطة المركزة تصريفاً حكيماً^(٤١). ولكن لهذه الحقيقة نتائج بعيدة الأثر. فلما كان المخطط عاجزاً عن تبين ما

يجري في عقول هؤلاء الأفراد الكثيرين، فهو مضطر إلى محاولة تبسيط مشكلاته باستبعاد الخلافات الفردية: أي أنه مضطر إلى محاولة التحكم في الميول والمعتقدات وتجميدها بواسطة التربية والدعاية^(٤٣). لكن محاولته السيطرة على العقول لا بد من أن تمنع إمكان اكتشاف ما يجري حقاً في عقول الناس. فمن الواضح أنها لا تتفق مع التفكير الحر، وبخاصة التفكير النقدي. وهي في نهاية الأمر لا بد من أن تقضي على المعرفة؛ فكلما زاد مقدار السلطة المكتسبة، زاد مقدار المعرفة المفقودة (وهكذا يتبين لنا أن السلطة السياسية والمعرفة الاجتماعية «متامتان» بالمعنى الذي وضع له بور Bohr هذا اللفظ. بل قد يكون هذا هو المثال الوحيد الواضح لهذا اللفظ الذي شاع استعماله رغم استعصائه على التحديد)^(٤٤).

كل هذه الملاحظات كانت مقتصرة على مشكلة المنهج العلمي. وهي تسلم ضمناً بفرض هائل، هو أننا لا نحتاج إلى أن نضع موضع السؤال ما لدى مهندس التخطيط البيوتوي من نية حسنة، ذلك المهندس الذي يتمتع بسلطة قريبة على الأقل من السلطات الدكتاتورية. لقد قال توني Tawney في مناقشة له عن لوثر وعصره الكلمات الآتية: «كان الناس في عصر مكيافيلي وهنري الثامن يرتابون في وجود وحيد القرن والصفدة المذنب، فكانت سذاجتهم تغتذي على عبادة ذلك الحيوان النادر الوجود، أعني الأمير الذي يخشى ربه»^(٤٥). وضع في هذه الفقرة مكان اسمي «مكيافيلي» و«هنري الثامن» اسمين آخرين يدلان على أبرز شخصيتين مناظرتين لهما في عصرنا، وضع مكان «وحيد القرن والصفدة المذنب» عبارة «الأمير الذي يخشى ربه» وَضَعَ مكان «الأمير الذي يخشى ربه» عبارة «مهندس التخطيط البيوتوي»: وسوف تحصل على وصف لسذاجة الناس في عصرنا نحن. ولن نتعرض هنا لنقد هذه السذاجة؛ ولكننا نلاحظ أنه مهما يكن ما نفترضه عن المخططين ذوي السلطة من نية حسنة لا يعترها تبدل ولا تحدها حدود، فيظهر من التحليل السابق أنه قد يستحيل عليهم تبين ما إذا كانت نتائج تشريعاتهم تتفق ونياتهم الطيبات.

ولست أعتقد أنه يمكن توجيه مثل هذا النقد إلى الطريقة الجزئية. فهذه الطريقة يمكن استخدامها، على الأخص، لاكتشاف ومقاومة أعظم الشرور الاجتماعية وأكثرها إلحاحاً، وليس يُقصد بها اكتشاف الخير الأقصى والكفاح لأجل تحقيقه (وهو ما يميل الكليون إلى عمله). لكن الكفاح المنظم ضد العيوب المحددة، وأشكال الظلم والاستغلال المعنية، وما يمكن تجنبه من ألوان الشقاء كالفقر والبطالة، كل هذا مختلف جد الاختلاف من محاولة تحقيق خطة مثالية للمجتمع البعيد. ففي الطريقة الجزئية يسهل تبين مقدار النجاح والفشل، وليس من طبيعة هذه الطريقة أن تؤدي إلى تكديس السلطة وقمع النقد. أيضاً فالأرجح أن يجد الكفاح ضد العيوب المعنية والأخطار المحددة تأييداً أكثر مما يلقاه الكفاح لأجل تحقيق مجتمع يوتوبي، مهما اصطبح في نظر المخططين بصبغة المثل الأعلى. وربما كان في هذا ما يلقي بعض الضوء على أن البلاد الديمقراطية في دفاعها عن نفسها ضد العدوان تجد التأييد الكافي لما تضطرها إليه طبيعة الحال من تشريعات متطرفة (تذهب إلى حد الانطباع بطابع التخطيط الكلي) دون حاجة بها إلى كبت النقد العام، في حين أن البلاد التي تستعد للهجوم أو لشن حرب عدائية تضطر في الغالب إلى كبت النقد العام، حتى تتمكن من تعبئة التأييد الشعبي بتصوير الاعتداء في صورة الدفاع.

لنا أن تنتقل الآن إلى زعم اليوتوبي بأن منهجه هو المنهج التجريبي الصحيح مطبقاً في ميدان علم الاجتماع. وفي رأيي أن هذا الزعم لا ينهض في وجه النقد السابق. ونستطيع أن نبين ذلك أيضاً بالإشارة إلى المماثلة بين الهندسة الفيزيائية وبين الهندسة الكلية. فقد نسلم بأن الآلات الفيزيائية يمكن تخطيطها تخطيطاً ناجحاً بواسطة الرسوم الموضوعة قبل إنشائها، بل قد تشمل هذه الرسوم المصنع المعد لإنتاجها بأكمله، إلخ. ولكن لهذا الإمكان سبباً واحداً هو أننا قد سبق لنا إجراء التجارب الجزئية. فكل آلة هي نتيجة عدد كبير من الإصلاحات الصغيرة. وكل نموذج لا بد من أن «يتطور» بطريقة المحاولة والخطأ، أي بإجراء ما لا

يحصى من التعديلات الصغيرة. ومثل هذا يصدق على تخطيط مصانع الإنتاج. فالخطة الكلية في ظاهرها لا تنجح إلا بفضل ما وقعنا فيه قبلاً من أخطاء صغيرة من كل نوع؛ وإلا فكل الدلائل تدعونا إلى توقع اقتراف الأخطاء الكبيرة.

وهكذا إن دققنا النظر في المماثلة بين الهندسة الفيزيكية والهندسة الاجتماعية، وجدناها تنقلب على المهندس الاجتماعي الكلي وتؤيد المهندس الجزئي. وعبارة «الهندسة الاجتماعية» التي تشير إلى وجود هذا التماثل، اغتصبها اليوتوبيون اغتصاباً دون أدنى حق.

بهذا أختتم ملاحظاتي النقدية في النزعة اليوتوبية، وسأركز نقدي من الآن على حليفها، المذهب التاريخاني. ويسدولي أنني أدليت بجواب شاف على دعوى المذهب التاريخاني فيما يتصل بالتجارب الاجتماعية، عدا الحجة القائلة بأن التجارب الاجتماعية لا فائدة منها لاستحالة تكرارها في ظروف متماثلة تماماً. فلننظر الآن في هذه الحجة.

٢٥ - تغيير الظروف التجريبية

يزعم التاريخاني أن المنهج التجريبي لا يمكن تطبيقه في العلوم الاجتماعية لأننا لا نستطيع، في الميدان الاجتماعي، تحقيق الظروف التجريبية المتماثلة تماماً مرة بعد أخرى. وهذا الزعم يقربنا قليلاً من صميم موقف المذهب التاريخاني. وأنا أسلم بأن هذا الزعم قد يكون فيه شيء من الحق: فلا شك في وجود بعض الخلافات من هذه الجهة بين المناهج الطبيعية والمناهج الاجتماعية. ومع ذلك فأنا أقرر أن زعم المذهب التاريخاني قائم على سوء فهم فاحش للمناهج التجريبية في علم الطبيعة.

فلننظر أولاً في هذه المناهج. يعلم كل عالم طبيعي تجريبي أنه قد تحدث أمور مختلفة جد الاختلاف في ظروف تبدو متماثلة تماماً. فقد تبدو لنا قطعتان من السلك متشابهتين تمام التشابه، لكننا إذا وضعنا الواحدة منهما مكان الأخرى في جهاز كهربائي، كان الخلاف في النتيجة

كبيراً جداً . وربما تبين لنا عند فحصهما فحصاً دقيقاً (بالميكروسكوب مثلاً) أنهما ليسا من التشابه كما كان يبدو عليهما من قبل . ولكن الحق أنه كثيراً ما يصعب علينا، وإلى حد بعيد، أن نكتشف اختلافاً في الظروف بين التجريبتين يرجع إليه اختلاف النتائج . وقد نحتاج إلى بحث طويل، تجريبي ونظري معاً، حتى نكتشف أي نوع من التماثل ينبغي تحققه، وإلى أي درجة يكفي أن يتحقق . وقد نحتاج إلى إتمام هذا البحث قبل أن يكون في مقدورنا تحقيق الظروف المتماثلة لأجل إجراء تجاربنا، بل قبل أن نعرف ما نعنيه بعبارة «الظروف المتماثلة» في هذه الحالة . ومع ذلك فنحن نطبق منهج التجربة طول الوقت .

إذن يمكن القول إن السؤال عما يجب اعتباره «ظروفاً متماثلة» يتوقف على نوع التجربة التي نريد إجراءها، ولا يمكن الإجابة عليه إلا باستخدام التجارب . فمن المستحيل أن نصدر حكماً أولياً بصدد أي اختلاف أو تماثل نشاهده مهما كان ظاهراً، أي حكماً يقضي باعتباره اختلافاً جوهرياً أو تماثلاً جوهرياً عند إجراء التجربة مرة أخرى . على ذلك ينبغي أن ندع المنهج التجريبي يصلح نفسه بنفسه . ويصدق مثل هذه الاعتبارات تماماً على تلك المشكلة التي كثر فيها النقاش . أعني مشكلة عزل التجارب صناعياً عن المؤثرات التي قد تسبب اضطرابها . فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نعزل جهازاً من الأجهزة عن كل المؤثرات؛ فنحن، مثلاً، لا نستطيع أن نصدر حكماً أولياً فيما إذا كان لموضع الكواكب السيارة أو القمر تأثير كبير أو ضئيل في تجربة فيزيقية ما . ولا يدلنا على نوع العزل الصناعي الذي نكون بحاجة إليه، إن وجدت هذه الحاجة، إلا النتائج التي توصلنا إليها بالتجربة، أو النظريات التي سبق اختبارها بالتجربة .

هذه الاعتبارات السابقة تضعف حجة التاريخانيين القائلة بأن التجارب الاجتماعية صائرة إلى الفشل بسبب تغير الظروف الاجتماعية، وخاصة بسبب التغيرات الناتجة عن التطورات التاريخية . فالخلافاً

البارزة التي جذبت اهتمام التاريخانيين إلى هذا الحد، أعني الخلافات بين الظروف السائدة في الفترات التاريخية المختلفة، ليس من شأنها أن تخلق صعوبات خاصة بالعلوم الاجتماعية. وقد نسلم بأننا لو نقلنا فجأة إلى فترة تاريخية أخرى، فمن المرجح أن نصينا الخيبة في كثير مما نتوقعه بناء على ما أجريناه من تجارب جزئية في مجتمعنا هذا. بعبارة أخرى، قد تؤدي التجارب الجديدة إلى نتائج غير مرتقبة، ولكن التجارب هي التي تكون في هذه الحالة قد أدت بنا إلى اكتشاف التغير في الظروف الاجتماعية؛ والتجارب هي التي تكون قد علمتنا أن بعض التغيرات الاجتماعية المعينة يختلف باختلاف الفترة التاريخية؛ كما علمت التجارب عالم الطبيعة أن درجة غليان الماء قد تختلف باختلاف الموضوع الجغرافي^(٤٦).

بمعنى آخر فالقول بوجود اختلاف بين الفترات التاريخية لا تلزم عنه استحالة القيام بالتجارب الاجتماعية، وإنما هو تعبير عن الفرض القائل بأننا لو انتقلنا إلى فترة أخرى، فينبغي أن نستمر في إجراء تجاربنا الجزئية، على أن نتوقع مواجهة النتائج المفاجئة أو التي لا تتفق وما كنا نتوقعه. والحق أننا إذا كنا نعرف شيئاً أصلاً عن اختلاف المواقف في الفترات التاريخية المختلفة، فليست هذه المعرفة إلا نتيجة للتجارب التي أجريناها في مخيالتنا. فالمؤرخون تصادفهم صعوبات في تأويل بعض الوثائق، أو تدلهم الوقائع التي يكتشفونها على أن من سبقوهم قد أخطأوا تأويل بعض الشواهد التاريخية. وهذه الصعوبات المتصلة بالتأويل التاريخي هي كل ما نملك من بيئة على نوع التغير التاريخي الذي يقصده التاريخانيون؛ ولكنها ليست إلا فروقاً بين ما نتوقعه من نتائج بناء على تجاربنا المتخيلة وبين النتائج المتحققة بالفعل وهذا الذي تصادفه من مفاجأة أو خيبة، بفضل طريقة المحاولة والخطأ، هو الذي أدى إلى إصلاح قدرتنا على تأويل الظروف الاجتماعية الغريبة. وما نحققه في حالة التأويل التاريخي بواسطة التجارب المتخيلة توصل إلى تحقيقه الأنثروبولوجيون في دراستهم العقلية العملية. وهؤلاء الباحثون المحدثون

الذين وفقوا إلى تعديل فروضهم بما يلائم ظروفهم ربما لا تقل بعداً عن ظروف العصر الحجري، إنما يدينون بتوفيقهم هذا إلى التجارب الجزئية.

ولكن بعض التاريخانيين يشكون في إمكان مثل هذه التعديلات الموفقة؛ بل إنهم يدافعون عن قولهم ببطان التجارب الاجتماعية محتجين بأننا لو انتقلنا إلى فترات تاريخية بعيدة، لكان الفشل مصير الكثرة الغالبة من تجاربنا الاجتماعية، ولعجزنا عن إصلاح عاداتنا الفكرية، وبخاصة عاداتنا المتصلة بتحليل الحوادث الاجتماعية، بحيث تلائم تلك الظروف المحيرة. ومثل هذه المخاوف تبدولي جزءاً من هستيريا المذهب التاريخاني - أعني انشغاله المرضي بأهمية التغير الاجتماعي؛ غير أنه يجب التسليم بصعوبة تبديد هذه المخاوف بواسطة الأحكام الأولية. فلا ننسى أن المقدرة على تكيف الذات بما يلائم بيئة جديدة أمر يختلف من شخص لآخر، وليس هناك ما يدعونا إلى أن نتوقع من صاحب المذهب التاريخاني (القائل بمثل هذه الآراء التي يقر فيها بالعجز) أن تكون له القدرة على تكيف ذهنه تكيفاً ناجحاً يتلاءم وما يحدث في البيئة الاجتماعية من تغيرات. كذلك سوف يتوقف الأمر على طبيعة البيئة الجديدة، فكما لا نستبعد أن ينتهي الباحث الاجتماعي، في المجتمع «المبني على التخطيط»، إلى معسكر الاعتقال، فكذلك لا ينبغي استبعاد أن يقع الباحث فريسة لعادات أكلة لحوم البشر قبل أن يوفق إلى تكيف نفسه بطريقة المحاولة والخطأ. ومثل هذه الملاحظات يصدق في ميدان علم الطبيعة. فثم كثير من الأماكن التي تسود فيها ظروف طبيعية ليس من شأنها أن تمنح العالم الطبيعي فرصة كافية لتكييف نفسه بطريق المحاولة والخطأ.

باختصار فلا أساس، فيما يبدو، لاحتجاج المذهب التاريخاني بأن تغير الظروف التاريخية يمنع من تطبيق المنهج التجريبي على مشكلات المجتمع، وذلك بالرغم من رجحان هذه الحجة في ظاهرها؛ وأيضاً لا أساس لقوله بأن دراسة المجتمع مختلفة من هذه الجهة اختلافاً أساسياً

عن دراسة الطبيعة. ويختلف عن ذلك تمام الاختلاف تسليمنا بأنه كثيراً ما يصعب جداً على العالم الاجتماعي، من الناحية العملية، أن يختار الظروف التجريبية ويغيرها كيف شاء. فالعالم الطبيعي في موقف أفضل من ذلك، وإن كانت تواجهه هو الآخر صعوبات مماثلة في بعض الأحيان. فنجد، مثلاً، أن إمكانيات إجراء التجارب في مجالات للجاذبية مختلفة، أو في ظروف تتحقق فيها درجات الحرارة المتطرفة، هي إمكانيات محدودة جداً. لكننا لا ينبغي أن ننسى أن كثيراً من الإمكانيات المفتوحة أمام عالم الطبيعة اليوم لم تكن ممكنة التحقيق في الماضي القريب، ولم يكن ذلك بسبب الصعوبات الفيزيائية، بل كان بسبب العقبات الاجتماعية، كعدم استعدادنا للمجازفة بالمال اللازم للبحث. لكن الحقيقة أن كثيراً من البحوث الفيزيائية تجري الآن في ظروف تكاد أن توفي على غاية المطلوب، في حين أن العالم الاجتماعي ما يزال في موقف مختلف جد الاختلاف. فكثير من التجارب التي نرغب في إجرائها إلى أقصى حد سوف تبقى في عالم الأحلام زماناً طويلاً، وذلك رغم أن هذه التجارب هي من النوع الجزئي وليست من النوع اليوتوبي. ولا مفر للعالم الاجتماعي من أن يعتمد في عمله أكثر مما ينبغي على التجارب التي يجريها في ذهنه، وكذلك على التشريعات السياسية التي تصدر في ظروف وبطريقة ينقصها الكثير مما نرغب فيه من وجهة النظر العلمية.

٣٦ - هل التعميمات قاصرة

على الفترات؟

إذا كنت قد ناقشت مشكلة التجارب الاجتماعية قبل أن أعرض في كثير أو قليل لمشكلة القوانين أو النظريات أو الفروض أو «التعميمات» الاجتماعية، فليس ذلك لاعتقادي بسبب المشاهدات والتجارب منطقياً على النظريات من جهة أو أخرى. بل إن اعتقادي، على العكس من ذلك، هو أن النظريات متقدمة على المشاهدات والتجارب معاً، بمعنى أن المشاهدات والتجارب لا أهمية لها إلا بالنسبة إلى المشكلات

النظرية . أيضاً فلا بد من أن تكون لدينا مسألة ما حتى يحق لنا الأمل في أن تساعدنا المشاهدة أو التجربة بطريقة من الطرق للعشور على جواب . وبعبارة أخرى نشير فيها إلى منهج المحاولة والخطأ ، لا بد من أن تأتي المحاولة قبل الخطأ ؛ وقد رأينا (في العدد ٢٤) أن النظرية أو الفرض جزء من المحاولة (فكلاهما مؤقت) ، بينما تساعدنا المشاهدة والتجربة على استئصال النظريات ببيان موضع الخطأ فيها . لذلك فليست أعتقد بما يسمى «منهج التعميم» ، أعني القول بأن العلم يبدأ بمشاهدات يشتق منها نظرياته بطريقة من طرق التعميم أو الاستقراء . وإنما أعتقد بأن للمشاهدة والتجربة وظيفة أكثر تواضعاً ، هي معاونتنا في اختبار نظريتنا واستبعاد ما لا يثبت منها على محك الاختبار ، وإن كان لا بد من التسليم بأن هذا الاستئصال لا يفيدنا فقط في الحد من تظنناتنا النظرية ، بل إنه يحفزنا كذلك إلى معاودة المحاولة - وكثيراً ما يحفزنا إلى معاودة الخطأ ، ومواجهة التنفيذ من جديد عن طريق المشاهدات والتجارب الجديدة .

وسأنقد في هذا العدد دعوى المذهب التاريخاني القائلة (أنظر العدد ١) بأن جميع التعميمات ، أو أهمها ، في العلوم الاجتماعية ، لا تصدق إلا على الفترة التاريخية المعينة التي أجريت فيها المشاهدات المتصلة بهذه التعميمات . وسأنقد هذه الدعوى دون النظر أولاً فيما إذا كان يمكن الدفاع عما يسمى بـ «منهج التعميم» ، رغم اقتناعي بخطئه ؛ وذلك لاعتقادي بأن دعوى المذهب التاريخاني يمكن تفنيدها دون حاجة إلى بيان فساد هذا المنهج . ومن الممكن إذن أن نرجى مناقشة آرائي في هذا المنهج ، وفيما بين النظرية والتجربة من علاقات بوجه عام . وسوف نعود إلى هذه المناقشة في العدد ٢٨ .

أبدأ نقدي لدعوى المذهب التاريخاني بالتسليم بأن معظم الناس الذي يعيشون في فترة تاريخية معينة يميلون خطأ إلى الاعتقاد بأن ما يحدث حولهم على نحو منتظم هو من القوانين الكلية للحياة الاجتماعية ، أي أنه من القوانين التي تنطبق على كل المجتمعات . والحق أننا في

بعض الأحيان لا نتبين مثل هذا الاعتقاد في أنفسنا إلا عندما ننقل إلى بلد غريب فنجد، مثلاً، أن عاداتنا المتصلة بالأكل، أو ما نحرمه من أساليب التحية، لا يحظى في هذا البلد الغريب بمثل ما كنا نفترضه من قبول ساذج. ويتج من ذلك بوضوح أن كثيراً من تعميماتنا الأخرى قد تكون من هذا النوع نفسه، وإن بقيت بعيدة عن متناول الشك بسبب عجزنا عن الانتقال إلى فترة تاريخية أخرى (نجد هذا الاستنتاج، مثلاً، عند هزبود^(٤٧)). بعبارة أخرى فلا بد من التسليم بأن كثيراً من الحوادث المنتظمة الوقوع في حياتنا الاجتماعية قد لا يكون إلا من خصائص الفترة التاريخية التي نعيش فيها وحدها، ولا بد من التسليم بأننا نميل إلى إغفال هذا التقييد. وترتب على ذلك أننا دائماً عرضة لأن نكتشف لهولنا أننا كنا نعتمد على قوانين زالت عنها صحتها (ونحن عرضة لذلك خاصة في زمن تسرع فيه التغيرات الاجتماعية)^(٤٨).

ولو وقف التاريخاني في دعاواه عند هذا الحد لكتفينا باتهامه بأنه يبالغ في توكيد أمر لا أهمية له. ولكنه، لسوء الحظ، يذهب في أقواله إلى ما هو أبعد من ذلك. فهو يلح في أن هذا الموقف تنجم عنه صعوبات لا توجد في العلوم الطبيعية؛ وهو يقول، بنوع خاص، إننا في العلوم الاجتماعية، على عكس العلوم الطبيعية، لا يجب أن نعتبر ما نكتشفه قوانين كلية حقاً، وذلك لأننا عاجزون أبداً عن معرفة ما إذا كانت صادقة دائماً في الماضي (فقد لا يكفي ما لدينا من وثائق لإثبات ذلك)، أو معرفة ما إذا كانت تصدق دائماً في المستقبل.

ولست أوافق التاريخاني على أن الموقف السابق وصفه قاصر بحال من الأحوال على العلوم الاجتماعية، أو أن هذا الموقف يدعو إلى وجود صعوبات خاصة بهذه العلوم. بل الواضح، خلاف ذلك، أن ما يلحق ببيئتنا الفيزيائية من تغير قد تنشأ عنه تجارب مماثلة تماماً لما ينشأ نتيجة لتغير بيئتنا الاجتماعية أو التاريخية. فهل هناك ما هو أظهر وأكثر انتظاماً من تعاقب الليل والنهار؟ مع ذلك فهذا التعاقب لا ينطبق إن عبرنا الدائرة

القطبية . وربما كانت مقارنة التجارب الفيزيقية بالتجارب الاجتماعية أمراً عسيراً بعض الشيء ، ولكنني أعتقد أن امتناع الانطباق في حالة كهذه قد لا يقل في آثاره المروعة عما يمكن أن يحدث في المجال الاجتماعي . ولننظر في مثال آخر: ليس باستطاعتنا القول إن الظروف التاريخية أو الاجتماعية في جزيرة كريت سنة ١٩٠٠ تختلف عن ظروفها منذ ألف عام ، أكثر من الاختلاف القائم بين جزيرة كريت وبين جزيرة جرينلاند في ظروفهما الجغرافية أو الفيزيقية . وظني أن الانتقال فجأة ، وبدون إعداد سابق ، من البيئة الفيزيقية الأولى إلى الثانية ، يُحتمل أن يؤدي إلى نتائج مهلكة لا نتوقعها في حالة التغير الاجتماعي .

يبدولي واضحاً أن التاريخاني يبالغ في تقدير أهمية الفوارق البارزة نوعاً ما بين الفترات التاريخية المختلفة ، وأنه لا يقدر إمكانيات المهارة العلمية حق قدرها . فمن الحق أن القوانين التي اكتشفها كبلر Kepler لا تصدق إلا على مجموعات الكواكب السيارة ، ولكن انطباقها لم يكن قاصراً على المجموعة الشمسية التي عاش كبلر فيها وأخذ عنها مشاهداته^(٤٩) . ولم يكن نيوتن مضطراً أن ينتحي ناحية من العالم يشاهد منها حركة الأجسام التي لا تخضع لتأثير قوة الجاذبية أو غيرها حتى يتبين أهمية قانون القصور الذاتي . بل إن قانونه هذا ، خلاف ذلك ، محتفظ بأهميته في مجموعتنا الشمسية على الرغم من أنه لا يوجد فيها جسم واحد يتحرك بمقتضاه . وبالمثل لا يبدو أن هناك سبباً نعجز من أجله عن صياغة النظريات الاجتماعية الهامة بالنسبة لكل الفترات الاجتماعية . فالفوارق البارزة بين هذه الفترات لا تدل على استحالة اكتشاف مثل هذه القوانين ، كما أن الفوارق البارزة بين جرينلاند وكريت ليست دليلاً على انعدام القوانين الطبيعية التي تنطبق عليهما معاً . بل خلاف ذلك تبدو هذه الفوارق ، في بعض الحالات على الأقل ، ذات طابع سطحي نسبياً (وذلك كالفوارق في العادات وأساليب التحية والطقوس ، إلخ) ، ويبدو أن مثل هذا تقريباً يصدق على الأمور المنتظمة التي يقال إنها من خصائص فترة تاريخية معينة أو مجتمع معين (وهي الأمور التي يطلق عليها الآن بعض

علماء الاجتماع عبارة «المبادئ المتوسطة» (*principia media*)^(٥٠).

قد يرد التاريخاني على ذلك قائلاً إن الفوارق المتصلة بالبيئة الاجتماعية أساسية أكثر من فوارق البيئة الفيزيكية؛ ذلك أن المجتمع إذا تغير، تغير الإنسان معه، ويلزم عن هذا أن يلحق التغير بالأمور المنتظمة جميعاً، من حيث إن كل الأمور الاجتماعية التي تحدث على نحو منتظم متوقفة على طبيعة الإنسان، وهو الوحدة الذرية في تركيب المجتمع. وجوابنا على ذلك أن الذرة الفيزيكية هي الأخرى تتغير بتغير البيئة (كما يحدث تحت تأثير المجالات الكهربائية، وغير ذلك)، وليس في هذا ما ينافي القوانين الطبيعية، بل إنه مطابق لها. أيضاً فإن أهمية هذه التغيرات المزعومة في الطبيعة الإنسانية أمر مشكوك فيه، وليس من السهل تقديره.

نتقل الآن إلى زعم التاريخاني بأنه لا يجوز لنا أبداً أن ننظر إلى مكتشفاتنا في العلوم الاجتماعية على أنها قوانين كلية حقاً، بسبب عجزنا عن التأكد من صحتها في فترات غير التي لاحظنا انطباقها فيها. ونحن قد نسلم بهذا القول، ولكن بالقدر الذي يصدق على العلوم الطبيعية كذلك. فواضح أننا في العلوم الطبيعية لا نستطيع التيقن أبداً مما إذا كانت قوانيننا صادقة صدقاً كلياً حقاً، أو ما إذا كانت لا تصدق إلا في فترة واحدة معينة (ربما كانت هي فقط الفترة التي يتمدد العالم أثناءها) أو في منطقة واحدة معينة (ربما كانت هي المنطقة التي تضعف فيها مجالات الجاذبية نسبياً). ونحن رغم استحالة تأكدنا من صدق القوانين الطبيعية صدقاً كلياً لا نضيف في صياغتنا لها شرطاً يفيد بأنها لا تصدق إلا على الفترة التي لاحظنا انطباقها فيها، أو أنها ربما لا تصدق إلا على «الفترة الكوزمولوجية الراهنة». ولو أضفنا مثل هذا الشرط، لما كان علامة على الحيلة العلمية الجديرة بالاستحسان بل لكان دليلاً على عدم فهمنا لطريقة البحث العلمي^(٥١). فمن المسلمات الهامة في المنهج العلمي وجوب البحث عن القوانين التي لا حد لمجال تطبيقها^(٥٢).

ولو كنا لنقبل القوانين التي هي نفسها عرضة للتغير، لما أمكن

تفسير التغير أبداً بواسطة هذه القوانين . فمثل هذا القبول يكون تسليماً بأن التغير معجزة لا نقوى على تفسيرها ؛ كما يكون فيه نهاية التقدم العلمي ؛ ذلك أننا لو أطلعنا على مشاهدات لم نكن نتوقعها، فلن يكون في هذا ما يدعونا إلى مراجعة نظرياتنا السابقة : إذ باستطاعتنا أن «نفسر» كل شيء باصطناع فرض عينيّ * *ad hoc* مؤداه أن القوانين تغيرت .

وتصدق هذه الحجج على العلوم الاجتماعية بقدر ما تصدق على العلوم الطبيعية .

بهذا أختتم نقدي لما هو أساسي أكثر من غيره بين دعاوى المذهب التاريخاني المعارضة للمذهب الطبيعي . وقبل أن أمضي إلى مناقشة بعض الدعاوى التي تقل عن هذه أهمية ، سأنظر أولاً في إحدى الدعاوى المؤيدة للمذهب الطبيعي ، أعني الدعوى القائلة بوجوب البحث عن قوانين التطور التاريخي .

(*) الفرض العيني هو الذي وضع لتفسير ظاهرة بعينها أو حادث بعينه ، وليس ما يؤيده غير هذه الظاهرة أو هذا الحادث . ويقابله الفرض الذي تقوم على صدقه بيئة مستقلة independent evidence ، أي الذي تؤيده أمور أخرى غير التي وضع لتفسيرها أصلاً - المترجم .

رابعاً
نقد دعاوى المؤيدة
للمذهب الطبيعي

٢٧ - هل للتطور قانون؟ القوانين والاتجاهات

تشترك دعاوى المذهب التاريخاني المؤيدة للمذهب الطبيعي مع دعاواه المعارضة للمذهب الطبيعي في كثير من الأمور. فهي، مثلاً، متأثرة بالتفكير الكليّ النزعة، وهي صادرة عن فهم خاطيء لمناهج العلوم الطبيعية. ولما كانت تمثل محاولة ضالة لمحاكاة هذه المناهج، جاز لنا أن ننتعها بـ «العلمويّة» (بالمعنى الذي يستخدم فيه الأستاذ هايك هذا اللفظ)^(١). وهذه الدعاوى ليست أقلّ شأنًا في دلالتها على المذهب التاريخاني من دعاواه المعارضة للمذهب الطبيعي، بل ربما كانت تفوقها أهمية. فالاعتقاد بأن العلوم الاجتماعية موكولة بالكشف عن قانون تطور المجتمع حتى يتنبأ بمستقبله (وهو ما شرحناه في الأعداد ١٤ إلى ١٧ مما سبق) ربما أمكن وصفه بأنه الدعوى المركزية في المذهب التاريخاني. وهذا الرأي الذي يعتبر المجتمع متنقلًا في سلسلة من الفترات المتعاقبة هو الذي أدى إلى المعارضة بين العالم الاجتماعي المتغير والعالم الفيزيقي اللامتغير، وهو الذي نشأت عنه نتيجةً لذلك معارضة المذهب التاريخاني للمذهب الطبيعي. ولكن هذا الرأي كان، من ناحية أخرى، ما أدى إلى الاعتقاد المؤيد للمذهب الطبيعي، أعني الاعتقاد العلموي النزعة، القائل بوجود ما يسمى «قوانين التعاقب الطبيعية»؛ وكان أصحاب

هذا الاعتقاد في أيام كونت ومل يدعون له التأييد من جانب التنبؤات الفلكية البعيدة المدى، ثم استمدوا له العون فيما بعد من مذهب دارون. والحق أن التشيع للمذهب التاريخاني يمكن اعتباره جزءاً، لا أكثر، من التشيع لمذهب التطور - وهذا الأخير فلسفة تدين بقدر كبير من تأثيرها إلى ما نشأ من تعارض ظاهر بعض الشيء بين فرض علمي بارع يتعلق بتاريخ الأنواع المختلفة من الحيوانات والنباتات الأرضية، وبين نظرية ميتافيزيقية قديمة اتفق لها أن كانت جزءاً من عقيدة دينية راسخة^(٢).

وما ندعوه بفرض التطور إنما هو تفسير لكمية من المشاهدات البيولوجية والحفائرية - مثل بعض وجوه الشبه بين الأنواع والأجناس المختلفة - وذلك استناداً إلى القول بأصل واحد تشارك فيه أشكال الحياة المتأصرة^(٣). وليس هذا الفرض قانوناً كلياً، وإن كان يضاف إليه عند استخدامه للتفسير بعض القوانين الطبيعية الكلية، كقوانين الوراثة والتفاضل والتحول. وإنما يغلب عليه طابع القضية التاريخية الجزئية (أو المخصوصة). أي أن له صفة القضية التاريخية الآتية: «يشترك تشارلس دارون وفرانسيس جالتون في جد واحد». ولأن لفظ «الفرض» يستخدم في كثير من الأحيان للدلالة على صفة القوانين الطبيعية الكلية، فقد أحاط الغموض بهذه الحقيقة، وهي أن فرض التطور ليس قانوناً كلياً^(٤)، بل هو قضية تاريخية جزئية (أو، بعبارة أدق، قضية مخصوصة) تتعلق بأصل بعض النباتات والحيوانات الأرضية. ولكن لا يجب أن ننسى أننا كثيراً جداً ما نستخدم لفظ «الفرض» في معنى مخالف. فنحن، مثلاً، لا نخطيء من غير شك إذا وصفنا تشخيصاً طبياً مؤقتاً بأنه فرض، وإن كان لمثل هذا الفرض طابع تاريخي خاص وليست له صفة القانون الكلي. بعبارة أخرى، إذا كانت القوانين الطبيعية كلها فروضاً، فلا يعني هذا أن الفروض كلها قوانين، بل إن الفروض التاريخية، بنوع خاص، ليست في غالب الأحوال قضايا كلية، وإنما هي قضايا مخصوصة تتعلق بحادث فردي واحد، أو بعدد من الحوادث الفردية.

ولكن هل يمكن أن يكون للتطور قانون؟ هل يمكن أن يكون له

قانون علمي بالمعنى الذي قصده ت. هـ. هكسلي حين قال: «... إن الفيلسوف الفاقد الهمة هو الذي... يشك في أن العلم سوف يحصل، عاجلاً أو آجلاً،... على قانون تطور الأشكال العضوية - أعني قانون النظام الثابت في تلك السلسلة العلوية الكبرى التي تتكون حلقاتها من الأشكال العضوية القديمة والحديثة...»^(٥)؟

واعتقادي أن الجواب على هذا السؤال ينبغي أن يكون بالنفي، وأن البحث عن قانون لـ «النظام الثابت» في التطور لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال في متناول المنهج العلمي، سواء في علم الحياة أو في علم الاجتماع. والأسباب التي تدعوني إلى هذا الاعتقاد بسيطة جداً. إن تطور الحياة على الأرض، أو تطور المجتمع الإنساني، عملية تاريخية فريدة. وقد يجوز أن نفترض أن هذه العملية تمضي في طريقها طبقاً لأنواع كثيرة من القوانين العلوية كقوانين الميكانيكا والكيمياء والوراثة والتفاضل والانتخاب الطبيعي وغيرها. ولكن العبارة التي نصف بها هذه العملية ليست قانوناً، وإنما هي قضية تاريخية مخصوصة. فالقوانين الكلية، كما يقول هكسلي، تتعلق أحكامها بنظام ثابت، أي أنها تصدق على كل العمليات المندرجة في نوع معين؛ ورغم أنه لا يوجد ما يمنعنا من صياغة قانون كلي بناء على مشاهدة كان موضوعها حالة واحدة مفردة، بل ورغم أنه لا يوجد ما يحول بيننا وبين إصابة الحق إن كان الحظ حليفنا، على الرغم من كل ذلك فمن الواضح أن أي قانون نصوغه على هذا النحو أو غيره لا بد من اختباره أولاً في حالات جديدة حتى يأخذه العلم على مأخذ جدي. لكننا لا نستطيع أن نأمل في اختبار فرض كلي، أو في العثور على قانون طبيعي يقبله العلم، إذا كنا قد قضينا بالاعتصار إلى الأبد على مشاهدة عملية واحدة مفردة. كذلك لا يمكن أن تسعفنا مشاهدة العملية الواحدة المفردة في التنبؤ بمستقبل تطورها. فنحن مهما بذلنا من عناية في مشاهدة نموزقة واحدة، فلن يساعدنا ذلك على التنبؤ بتحولها فيما بعد إلى فراشة. وهذه الحجة، من حيث انطباقها على تاريخ المجتمع الإنساني، قد صاغها هـ. أ. فيشر في الألفاظ الآتية^(٦): «لقد تبين

الناس . . . في التاريخ خطة وإقاعاً منتظماً ونمطاً مرسوماً . . . ولست أرى فيه إلا مفاجأة تلوها مفاجأة . . . أو مجرد واقعة واحدة كبرى يستحيل علينا أن نصدر التعميمات بشأنها، لأنها واقعة فردة . . . ».

فكيف يمكن الرد على هذا الاعتراض؟ هناك موقفان رئيسان يمكن أن يفهما أولئك الذين يؤمنون بوجود قانون للتطور. فهم قد (أ) ينكرون دعوانا بأن عملية التطور عملية فردة؛ أو (ب) يقررون أن عملية التطور، حتى ولو كانت وحيدة في نوعها، فباستطاعتنا أن نتبين فيها ميلاً أو اتجاهًا، وباستطاعتنا أن نصوغ فرضاً يقرر وجود هذا الاتجاه، ثم نختبر هذا الفرض بالتجربة المستقبلية. وهذان الموقفان (أ) و(ب) لا يمنع أحدهما من الآخر.

ويرجع الموقف (أ) إلى فكرة عريقة في القدم - هي الفكرة القائلة بأن دورة الحياة المتدرجة في مراحل الميلاد والطفولة والشباب والنضوج والشيخوخة والموت لا تنطبق فقط على أفراد الحيوان والنبات، بل إنها تصدق أيضاً على المجتمعات والأجناس، وربما انطبقت على «العالم كله». وهذا المذهب القديم استخدمه أفلاطون في تفسيره لاضمحلال وسقوط حكومات المدن اليونانية والإمبراطورية الفارسية^(٧). كذلك استخدمه فيما بعد مكيا فيللي وفيكو Vico وشبنجلر Spengler، واستعان به توينبي Toynbee حديثاً في كتابه المهيّب *A Study of History*. والتاريخ، من وجهة نظر هذا المذهب، لا يفتأ يعيد نفسه؛ ومن الممكن أن ندرس قوانين دورة حياة المدن، مثلاً، على نحو لا يختلف عن دراستنا لدورة حياة نوع معين من أنواع الحيوان^(٨). ينتج عن هذا المذهب أن يتجرد اعتراضنا القائم على فردية العملية التاريخية أو التطورية من قوّته، وإن كانت هذه النتيجة لم يقصد إليها أصحاب المذهب الذين نشأ على أيديهم. ولست أريد أن أنكر أن التاريخ قد يعيد نفسه أحياناً من بعض الوجوه (أعتقد أن هذا كان أيضاً موقف الأستاذ فيشر في الفقرة التي اقتبسناها عنه)، ولست أريد أن أنكر أن الموازنة بين بعض نماذج الحوادث

التاريخية، كالموازة بين ظهور حكومات الطغيان في بلاد اليونان القديمة وبين ظهورها في العصور الحديثة، يمكن أن يكون لها أهمية في نظر من يدرس السلطة السياسية دراسة اجتماعية^(٩). ولكن من الواضح أن هذه الحالات المتكررة تكتنفها جميعاً ملابس مختلفة فيما بينها أشد الاختلاف، وهذه الملابس قد يكون لها تأثير هام فيما يلي من التغيرات. ومن ثم فليس لدينا سبب مقبول يدعونا إلى توقع استمرار أي تكرار ظاهري للتغيرات التاريخية في اتجاه يوازي نموذجها الذي نقرأها به. ونحن نسلم بأننا إذا اعتقدنا بقانون لتكرار الدورات الحيوية - وهو اعتقاد قد نتوصل إليه عن طريق المقارنة، أوروبما ورثناه عن أفلاطون - فمما لا شك فيه أننا سوف نكشف عن الكثير من البيانات التاريخية التي تشهد بصدقه. لكن هذا ليس إلا مثلاً من أمثلة النظريات الميتافيزيقية الكثيرة التي يبدو أن الوقائع تؤيدها - ولودققنا النظر في هذه الوقائع لتبين لنا أنها اختيرت في ضوء النظريات عينها التي نريد اختبارها بها^(١٠).

ولنتقل إلى الموقف (ب)، أعني الاعتقاد بأن في استطاعتنا أن نتبين ميلاً أو اتجاهاً معيناً في حركة التطور، وفي استطاعتنا أن نتنبأ بوجهته في المستقبل. ولنذكر أولاً أن هذا الاعتراض كان له تأثير في بعض الفروض القائلة بالدورات، كما أنه استخدم لتدعيم الفروض التي يتمثل فيها الموقف (أ). فالأستاذ توينبي، مثلاً، يقول في تأييده الموقف (أ) بهذه الآراء الآتية التي يتمثل فيها الموقف (ب): «ليست المدنيات حالات ساكنة للمجتمع، وإنما هي حركات ديناميكية من نوع تطوري، وهي ليست فقط عاجزة عن التوقف، بل إنها لا تستطيع أن تعكس اتجاهها دون أن تخرج على قانون حركتها...»^(١١) وتكاد أن تجتمع في هذه العبارة كل العناصر التي نصادفها في التعبير عن الموقف (ب): فهنا فكرة الديناميكا الاجتماعية (المعارضة للاستاتيكا الاجتماعية)، وهنا فكرة الحركات التطورية للمجتمعات (تحت تأثير القوى الاجتماعية)، وهنا أيضاً فكرة الاتجاهات (والمسارات والسرعات) المنسوبة إلى هذه الحركات التي يقال إنها لا يمكن عكسها دون الخروج على قانون

حركتها. وهذه الألفاظ التي وضعنا تحتها خطأً منقولة كلها من علم الطبيعة إلى علم الاجتماع، وقد كان استخدامها سبباً في ظهور سلسلة من الآراء الخاطئة المدهشة في مراقبتها، ولكنها من خصائص ذلك التقليد الأعمى لعلم الطبيعة وعلم الفلك. ومن الحق أن هذه الآراء الخاطئة لم تأت بضرر يذكر خارجاً عن مصنع المذهب التاريخاني. فلا اعترض، مثلاً، على استعمال الاقتصاديين لكلمة «الديناميكا» (كما ترد في العبارة الشائعة: macro - dynamics)، وهذا ما يجب أن يسلم به حتى من لا تروق لهم هذه الكلمة. لكن هذا الاستعمال نفسه صادر عن محاولة كونت أن يطبق على علم الاجتماع تمييزاً فيزيقياً بين الاستاتيكا والديناميكا؛ ولا شك في فداحة الفهم الخاطيء الذي تنطوي عليه هذه المحاولة. ذلك أن نوع المجتمع الذي يعتبره عالم الاجتماع «استاتيكية» يماثل تماماً نوع المجموعات الفيزيائية التي يعتبرها عالم الطبيعة «ديناميكية» (وإن كانت موقوفة stationary). ولنا في المجموعة الشمسية مثال نموذجي على ذلك؛ فهي مثال على المجموعة الديناميكية بالمعنى الذي يقصده عالم الطبيعة، ولكن لما كان لها طابع تكراري (أي لما كانت موقوفة على حال واحدة تتكرر مرة بعد أخرى)، ولأنها لا تنمو ولا تتطور، ولأن بنيتها لا ينالها أي تغير (فيما عدا التغيرات التي لا تدخل في نطاق الديناميكا العلوية، وهذه التغيرات يمكن إذن إغفالها هنا)، لكل هذه الأسباب فهي تماثل من غير شك تلك الأنساق الاجتماعية التي يعتبرها عالم الاجتماع «استاتيكية». ولهذا الأمر أهمية كبرى فيما يتعلق بدعوى المذهب التاريخاني، من حيث إن نجاح التنبؤات البعيدة المدى في علم الفلك إنما يعتمد كل الاعتماد على ما للمجموعة الشمسية من طابع تكراري، أو استاتيكي بالمعنى الذي يقصده عالم الاجتماع - أي أن نجاح التنبؤات معتمد في هذه الحالة على إهمالنا لكل عوارض التطور التاريخاني. إذن فنحن مخطئون من غير شك إذا افترضنا أن هذه التنبؤات البعيدة المدى، الخاصة بمجموعة ديناميكية موقوفة، تصلح أن نستدل بها على إمكان

النبوءات التاريخية البعيدة المدى، الخاصة بالأنساق الاجتماعية غير الموقوفة .

هناك آراء خاطئة شبيهة بهذه نجدتها في كثير من الأحوال مرتبطة بتطبيق الألفاظ الفيزيقية الأخرى على علم الاجتماع - نقصد الألفاظ التي ذكرناها من قبل . وكثيراً ما يكون هذا التطبيق خلواً من أي ضرر . فلا ضرر، مثلاً، من وصفنا للتغيرات الحادثة في تنظيم اجتماعي، كالتغيرات في طرق الإنتاج وغير ذلك، بأنها حركات . ولكن لا ينبغي أن ننسى أننا إنما نستخدم كلمة «الحركة» هنا على سبيل المجاز، وهو، فضلاً عن ذلك، مجاز فيه شيء من التضليل . فنحن في علم الطبيعة إذا تكلمنا عن حركة جسم من الأجسام أو حركة مجموعة من الأجسام، فلسنا نقصد القول ضمناً إن هذا الجسم أو هذه المجموعة قد نالهما أي تغير داخلي أو بنيوي، وكل ما نقصده أنهما قد تغير موضعهما بالنسبة لمجموعة من الأحداثيات (نعنيها كما نشاء) . أما عالم الاجتماع فهو على عكس ذلك يقصد من عبارة «حركة» المجتمع نوعاً من التغير الداخلي أو البنيوي . وهو يفترض وفقاً لذلك أن حركة المجتمع محتاجة إلى التفسير بواسطة القوى، على حين يفترض عالم الطبيعة أن ما يطلب التفسير هو تغيرات الحركة، لا الحركة من حيث هي كذلك^(١٢) . وبالمثل لا ضرر من فكرة سرعة الحركة الاجتماعية أو مجراها أو مسارها أو اتجاهها، ما دامت لا تستخدم إلا لأداء بعض انطباعاتنا الحدية؛ ولكنها إذا امتزجت بشيء من الادعاء العلمي، فهي تغدو مجرد رطانة علموية، أو رطانة كلية الزعة . ومن المسلم به أن كل تغير يطرأ على عامل من العوامل الاجتماعية القابلة للقياس - كازدياد السكان مثلاً - يمكن تمثيله بيانياً على هيئة خط شبيه تماماً بمسار جسم متحرك . لكن من الواضح أن هذا التمثيل البياني لا يصور ما يعنيه القوم بحركة المجتمع . ذلك أن المجتمع الذي يبقى ثابتاً من حيث تعداد سكانه قد يعثره في نفس الوقت تغير اجتماعي يهزه من أساسه . ومن الجائز، بالطبع، أن نجتمع ما نشاء من هذه الرسوم البيانية فنضمها إلى بعضها بعضاً حتى يتألف منها شكل واحد مفرد ذو أبعاد

كثيرة. إلا أن مثل هذا الشكل البياني المركب لا يجوز القول إنه يمثل مسار حركة المجتمع؛ فهو لا ينبئنا بأكثر مما ينبئنا به مجموع الرسوم المفردة؛ وهو لا يمثل حركة «للمجتمع كله»، وإنما يمثل التغيرات الحادثة في بعض نواحيه المختارة. أما فكرة حركة المجتمع ذاتها - هذه الفكرة القائلة بأن المجتمع، كالجسم الفيزيقي، يمكن أن يتحرك «ككل» في مسار معين وفي اتجاه معين - فهي ليست إلا خلطاً صادراً عن النزعة الكلية^(١٣).

ويوجه أخص فالأمل في أننا سوف نعثر في يوم من الأيام على «قوانين حركة المجتمع»، كما عثر نيوتن على قوانين حركة الأجسام الفيزيكية، ليس إلا نتيجة لهذه الآراء الخاطئة. ولأن المجتمع ليست له حركة شبيهة بحركة الأجسام الفيزيكية أو مماثلة لها على أي نحو كان، فمثل هذه القوانين لا يمكن أن يكون لها وجود.

قد يقال في الرد على ذلك أن الاتجاهات والميول أمور ظاهرة في التغير الاجتماعي ولا يجوز الشك في وجودها؛ وباستطاعة كل مشغل بالإحصائيات حسابها. أليست هذه الاتجاهات شبيهة بقانون نيوتن في القصور الذاتي؟ ونحن نجيب على هذا القول بأن الاتجاهات موجودة فعلاً، أو، بعبارة أدق، إن فرض وجود الاتجاهات كثيراً ما يفيدنا بوصفه حيلة إحصائية. لكن الاتجاهات شيء والقوانين شيء آخر. فالقضية القائلة بوجود اتجاه معين هي قضية وجودية، وليست قضية كلية. (أما القانون الكلي فلا يقرر وجوداً، بل إنه على العكس من ذلك يقرر استحالة وجود شيء أو آخر، كما بينا في العدد ٢٠)^(١٤). والقضية القائلة بوجود اتجاه ما في مكان وزمان معينين هي قضية تاريخية مخصصة، وليست قانوناً كلياً. ولهذا الوضع المنطقي أهمية عملية كبرى. إذ باستطاعتنا أن نبني تنبؤاتنا العلمية على أساس من القوانين الكلية، لكننا لا نستطيع أن نقيمها على مجرد وجود الاتجاهات (كما يعلم كل إحصائي حذر). فالاتجاه الذي بقي ثابتاً لا يتغير مثلاً بل آلافاً من السنين (وليكن نمو

السكان مثلاً على ذلك) قد يعثره التغير في سنوات معدودات .

ومن الأهمية بمكان أن تنبيه إلى اختلاف القوانين من الاتجاهات اختلافاً أساسياً^(١٥). فمما لا شك فيه أن عادة الخلط بين الاتجاهات والقوانين ، بالإضافة إلى معرفتنا الحدسية بوجود الاتجاهات (كاتجاه الفنون الصناعية نحو التقدم) ، هي التي أوحى بالدعاوى المركزية في مذهب التطور وفي المذهب التاريخي - وهي الدعاوى القائلة بوجود قوانين صارمة للتطور البيولوجي وقوانين لا تسمح بانعكاس حركة المجتمع . ومثل هذا الخلط وهذه المعرفة الحدسية هما أيضاً اللذان أديا إلى قول كونت بقوانين التعاقب - وهو قول لا يزال قوي التأثير .

إن التمييز المشهور من عهد كونت ومل بين قوانين المعية في الوجود التي يقال إنها تناظر الاستاتيكا ، وبين قوانين التعاقب التي يقال إنها تناظر الديناميكا ، هذا التمييز نسلم بأن من الممكن تفسيره تفسيراً مقبولاً ؛ أي باعتباره تمييزاً بين قوانين لا يدخل الزمن في مفهومها ، وقوانين يدخل في صياغتها مفهوم الزمن (كالقوانين التي تتكلم عن السرعات)^(١٦) . ولكن ليس هذا ما كان يقصده كونت وأتباعه . فحينما تكلم كونت عن قوانين التعاقب ، كان يقصد القوانين التي تعين تعاقب الظواهر في سلسلة «ديناميكية» بحسب ترتيب مشاهدتنا لها . ومن المهم أن نبين أن قوانين التعاقب «الديناميكية» ، بالمعنى الذي تصوره كونت ، ليس لها وجود . وهي من غير شك لا وجود لها في نطاق الديناميكا (وأعني الديناميكا) . وأقرب الأشياء إليها في مجال العلم الطبيعي - ولعل هذه الأشياء ما كان يقصده كونت - هي الظواهر الطبيعية التي تحدث على نحو دوري ، كالفضول ، وأوجه القمر وتكرار الكسوف وذبذبات البندول . لكن هذه الظواهر الدورية التي تعتبر في علم الطبيعة ديناميكية (وإن كانت موقوفة) هي في اصطلاح كونت «استاتيكية» لا «ديناميكية» ؛ وهي على أية حال لا يجوز اعتبارها قوانين (لأنها تعتمد على الظروف الخاصة السائدة في المجموعة الشمسية ؛ أنظر العدد التالي) . وإنما سنقول إنها «شبه قوانين للتعاقب» .

النقطة الحاسمة في هذه المسألة هي ما يأتي : قد نفترض أن أي تعاقب فعلي للظواهر يحدث طبقاً لقوانين الطبيعة ، لكن المهم أن نتبين أنه لا توجد سلسلة واحدة من الظواهر تحدث طبقاً لأي قانون طبيعي مفرد - إذا كانت هذه السلسلة مؤلفة ، مثلاً ، من ثلاثة حوادث ، أو أكثر ، ترتبط فيما بينها ارتباطاً عالياً . فإذا اهتزت شجرة بفعل الريح ، وسقطت تفاحة نيوتن على الأرض ، فليس من ينكر أن هذه الحوادث يمكن وصفها بواسطة القوانين العلية . ولكن لا يوجد قانون واحد مفرد (كقانون الجاذبية) ، بل لا توجد مجموعة مفردة محددة من القوانين تصف التعاقب الفعلي أو المعين في هذه الحوادث المترابطة ارتباطاً عالياً ؛ وذلك لأنه ، بالإضافة إلى تأثير الجاذبية ، يتعين علينا أن ننظر في القوانين التي نفسر بواسطتها ضغط الريح ، كما يتعين علينا النظر في حركات اهتزاز الغصن ؛ وفي توتر عتق التفاحة ؛ وفي الأثر الذي يصيب التفاحة نتيجة لاصطدامها ؛ وفيما يترتب على هذا الاصطدام من عمليات كيميائية ، إلى آخر ذلك . إذن أخطأ الرأي القائل بأن من الممكن للسلسلة المعينة أو المجموعة المعينة من الحوادث المتعاقبة (عدا حركة البندول ، مثلاً ، أو المجموعة الشمسية) أن تفسر بواسطة قانون واحد ، أو مجموعة واحدة محددة من القوانين . فلا وجود لقوانين التعاقب ، ولا وجود لقوانين التطور .

مع ذلك نظر كونت ومل إلى قوانينهما في التعاقب على أنها قوانين تعين سلسلة الحوادث التاريخية من حيث ترتيب حدوثها في الواقع . وهذا ما يتبين لنا من الطريقة التي يصف بها مل منهجاً يقول عنه إنه «محاولة تستمين على اكتشاف . . قانون التقدم بدراسة الوقائع التاريخية العامة وتحليلها ؛ وإذا ما اكتشفنا هذا القانون أصبح باستطاعتنا التنبؤ بالحوادث المستقبلية ، كما نستطيع ، بعد النظر في قليل من حدود السلاسل الجبرية اللامتناهية ، أن نكتشف مبدأ نظام تكوينها ، وأن نتنبأ ببقية كل سلسلة من هذه السلاسل إلى أي عدد نشاء من الحدود»^(١٧) . وقد توجه مل نفسه إلى هذا المنهج بالتقدي ؛ ولكنه في نقده يسلّم تمام التسليم (أنظر بداية العدد

٢٨ مما يلي) بإمكان العثور على قوانين للتعاقب تماثل قوانين المتواليات الهندسية؛ وهو يسلم بذلك رغم تشككه في أن يكون «نظام التعاقب...» الذي نراه في التاريخ» من «ثبات الاطراد» بحيث تمكن مقارنته بالمتوالية الرياضية^(١٨).

لكننا رأينا أنه لا وجود للقوانين التي تعين التعاقب في مثل هذه السلسلة «الديناميكية» المؤلفة من الحوادث^(١٩). ومن ناحية أخرى فقد توجد اتجاهات لها هذا الطابع الديناميكي؛ كالاتجاه نحو تزايد السكان. ومن ثم فقد يخطر لنا أن مل إنما كان يقصد هذه الاتجاهات حينما تكلم عن «قوانين التعاقب». ويعزز هذا التقدير أن مل نفسه يصف قانونه التاريخي في التقدم بأنه ميل. إذ يعبر في مناقشة لهذا «القانون» عن «اعتقاده... بأن الميل العام، إذا صرفنا النظر عن بعض الأمور الاستثنائية العارضة المؤقتة، هو الآن وفي المستقبل ميل نحو التحسن - أي أنه ميل نحو حالة أفضل وأسعد. وهذه... قضية من قضايا هذا العلم» (أي علم الاجتماع). وإذا كان مل يبحث جاداً فيما إذا كانت «ظاهرة المجتمع الإنساني» تدور «في مدار مقفل» أو ما إذا كانت تسير سيراً تقدماً «في مسار غير مقفل»^(٢٠)، فإن بحثه يتفق مع ذلك الخلط الأساسي بين القوانين والاتجاهات، كما يتفق مع الرأي الكلي النزعة القائل بأن المجتمع، كالكوكب السيار، يمكن أن «يتحرك» ككل.

ولكي لا يخطيء القارئ فهمي، فإني أود الإبانة عن اعتقادي بأن كلاً من كونت ومل قد ساهم في قتل وافر من الفلسفة وفي دراسة المنهج العلمي؛ وأقصد على الخصوص تأكيد كونت للقوانين والتنبؤ العلمي، كذلك نقده للنظرية الماهوية في العلية؛ كما أقصد قوله وقول مل بوحدة المنهج العلمي. غير أن قولهما بقوانين التعاقب التاريخية لم يكن، في اعتقادي، إلا مجموعة من المجازات التي جاءت في غير موضعها^(٢١).

٢٨ - طريقة الرد. التفسير العلي التنبؤ والنبوءة

لا يزال نقدي للقول بقوانين التعاقب التاريخية ناقصاً من جهة واحدة هامة. فقد حاولت إظهار أن «الميل» التي يتبينها التاريخانيون في تعاقب الحوادث الذي نسميه التاريخ، ليست قوانين، وإنما هي اتجاهات لا أكثر. وقد بينت لم كان الاتجاه، على عكس القانون، لا يصلح بوجه عام أن يكون أساساً للتنبؤات العلمية.

لكن مل وكونت لا يزالان قادرين على دفع هذا النقد؛ وفي اعتقادي أنهما يتفردان بهذه القدرة عن سائر التاريخانيين. فقد يسلم مل بأن هناك شيئاً من الخلط بين القوانين والاتجاهات. ولكن باستطاعته أن يذكرنا بأنه انتقد بنفسه أولئك الذين أخطأوا فهم «اطراد التعاقب التاريخي» على أنه قانون من قوانين الطبيعة بالمعنى الصحيح؛ وبأنه ألح في بيان أن مثل هذا الاطراد «لا يكون إلا قانوناً إمبريقياً»^(٢٢) (وهذه العبارة على شيء من الغموض)؛ وبأن هذا القانون لا يجب الركون إليه قبل رده إلى مرتبة القانون الطبيعي الحق «عن طريق المطابقة بين الاستنباط الأولي وبين البيئة التاريخية». كذلك يستطيع مل أن يذكرنا بأنه ذهب إلى حد وضع «القاعدة الجازمة بالآ نلجأ أبداً إلى نقل أية قضية تاريخية عامة إلى العلم الاجتماعي إلا إذا توفر لدينا ما يكفي لذلك من الشروط»^(٢٣)، - أي بعد استنباطها من بعض القوانين الطبيعية الحقة التي يمكن إثباتها على نحو مستقل (كان يقصد قوانين «الطبيعة الإنسانية»، أي علم النفس). وهذه الطريقة التي تُرد بواسطتها القوانين التاريخية أو غيرها من القضايا العامة إلى فئة من القوانين التي تفوقها في درجة التعميم، أطلق عليها مل اسم «المنهج الاستنباطي العكسي»، وقد دافع مل عن هذا المنهج باعتباره وحده المنهج التاريخي والاجتماعي الصحيح.

ولاني على استعداد للتسليم بأن في هذه الإجابة على نقدي شيئاً من القوة. ذلك أننا لو وفقنا في رد الاتجاه التاريخي إلى فئة من القوانين،

لكان باستطاعتنا أن نعتبر الاتجاه، كالقانون، أساساً صالحاً للتنبؤات؛ ولكان في هذا الرد، أو الاستنباط العكسي، ما يساعدنا كثيراً على عبور الهوة بين القوانين والاتجاهات. وتبين لنا قوة هذه الاجابة أيضاً من أن منهج مل في «الاستنباط العكسي» يحتوي على وصف صادق (ولكنه ناقص) لطريقة تُستخدم لا في العلوم الاجتماعية فحسب، بل في كل العلوم، وهي طريقة تفوق، إلى حد ما، تقدير مل نفسه.

وعلى الرغم من تسليمي بكل ذلك أعتقد أن نقدي السابق ما يزال صحيحاً، وأن الخلط الأساسي في المذهب التاريخاني بين القوانين والاتجاهات لا يمكن الدفاع عنه. وليبان ذلك لا بد من تحليل دقيق لمنهج الرد أو الاستنباط العكسي.

لنا أن نقول إن العلم تواجهه المشكلات في كل لحظة من لحظات نموه. وهو لا يمكنه البدء بالملاحظات، أو «بجمع المعطيات»، كما يعتقد بعض الباحثين في المناهج. إذ أننا قبل أن نجمع المعطيات لا بد من أن يثار اهتمامنا بنوع معين من المعطيات: أي أن المشكلة تأتي دائماً أولاً. والمشكلة بدورها قد توحى بها حاجتنا العملية، أو توحى بها المعتقدات العلمية أو ما قبل العلمية، إذ تبدو هذه المعتقدات لسبب من الأسباب في حاجة إلى المراجعة.

لكن المشكلة العلمية تنشأ في أغلب الأحيان عن الحاجة إلى التفسير. وستتبع مل في تمييزه بين مطلبين رئيسين: الأول يتعلق بتفسير حادث فردي مشخص بعينه، والثاني يتعلق بتفسير الحوادث المنتظمة الوقوع أو القانون. ويعبر مل عن ذلك كالآتي: «يقال عن واقعة فردية إنها فُسرَت إذا بينا علتها، أي إذا ذكرنا القانون أو القوانين... التي يكون حدوث الواقعة حالةً من حالاتها. فنحن نفسر حدوث الحريق ببيان أنه تسبب عن سقوط شرارة في كومة من المواد القابلة للاشتعال؛ وبالمثل يقال عن قانون معين... إنه فُسر إذا بينا قانوناً آخر أو قوانين أخرى لا يكون ذلك القانون نفسه إلا حالة من حالاتها التي يمكن استنباطها

منها»^(٦٤). وتفسير القانون هذا هو الذي يطلق عليه مل عبارة «الاستنباط العكسي»، وهو إذن الذي يهنا فيما نحن بصدده الآن.

نحن نقبل تفسير مل للتفسير، أو بعبارة أصح، تفسيره للتفسير العلي، في خطوطه الرئيسية. ولكنه، فيما يتصل ببعض الأعراض المعينة، لا يتوفر فيه القدر الكافي من الدقة؛ وفقدان الدقة هذا له شأن هام في المشكلة التي أمامنا. لذلك سأعيد صياغة المسألة، وأبين مواضع الخلاف بين رأي مل ورأيي.

أقول إن المقصود بالتفسير العلي لحادث معين هو استنباط قضية تصف هذا الحادث من نوعين من المقدمات: أعني من بعض القوانين الكلية، وبعض القضايا المخصوصة أو المعينة التي يمكن أن نطلق عليها عبارة «الشروط الأولية المعينة». ذلك أننا نكون قد أدلينا بتفسير علي لانتقاطع قطعة من الخيط، مثلاً، إذا بينا أن هذا الخيط لا يقوى على حمل ثقل يزيد وزنه على رطل واحد، وأن الثقل الذي علقناه به يزن رطلين. فإذا تناولنا هذا التفسير العلي بالتحليل، وجدنا أنه يحتوي على نوعين مختلفين من القضايا. فهو يحتوي (أولاً) على بعض الفروض التي لها طابع القوانين الطبيعية الكلية؛ كالقول بأنه «في حالة كل خيط ذي تركيب معين، ت، (كان يكون الخيط من مادة معينة، وأن يكون له سمك معين، إلخ)، يوجد ثقل معين، ث يكون مميزاً للخيط بحيث ينقطع الخيط إذا علقنا به ثقلًا يزيد وزنه على ث»؛ والقول بأنه «في حالة كل خيط له التركيب ت، يكون الثقل المميز مساوياً لرطل واحد». ويحتوي التفسير (ثانياً) على بعض القضايا المخصوصة - الشروط الأولية - المتعلقة بالحادث المعين الذي نطلب تفسيره؛ كقولنا، مثلاً، في هذه الحالة التي ننظر فيها، إن «هذا الخيط له التركيب ت»؛ وإن «الثقل الموضوع على هذا الخيط يزن رطلين». إذن فلدينا هنا نوعان مختلفان من المقومات التي يتركب منها التفسير، أو نوعان مختلفان من القضايا التي ينتج عنها جميعاً التفسير العلي التام. وهما (أولاً) القضايا الكلية التي لها طابع القوانين

الطبيعية؛ و(ثانياً) القضايا المخصوصة المتعلقة بالحالة الخاصة التي ننظر فيها، وتسمى هذه القضايا بـ «الشروط الأولية». ومن القوانين الكلية (النوع الأول) نستطيع، بمعونة الشروط الأولية (النوع الثاني)، أن نستنبط (ثالثاً) القضية المخصوصة الآتية: «هذا الخيط سينقطع». وهذه القضية يمكن تسميتها أيضاً بـ «النبأ». والشروط الأولية (أو، بتعبير أدق، الحالة التي تصفها هذه الشروط) غالباً ما يقال إنها علة الحادث الذي ننظر فيه، كما يقال عن النبأ (أو الحادث الذي يصفه النبأ) إنه المعلول؛ فنقول، مثلاً، إن وضع ثقل يزن رطلين على خيط لا يقوى على حمل أكثر من رطل واحد، هو العلة، وإن انقطاع الخيط هو المعلول^(٢٥).

مثل هذا التفسير العلي لا يكون، بالطبع، مقبولاً من الوجهة العلمية إلا إذا كانت القوانين الكلية قد جازت مرحلة الاختبار والتأييد، وكان لدينا أيضاً بيئة مستقلة تشهد بصدق العلة، أي الشروط الأولية.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل التفسير العلي للحوادث المنتظمة الوقوع أو القوانين، نلاحظ بعض الأمور الناتجة عن تحليلنا لتفسير الحوادث المفردة. أحد هذه الأمور أننا لا نستطيع أن نتكلم عن العلة والمعلول على سبيل الإطلاق، بل يجب أن نقول أن حادثاً ما هو علة حادث آخر (المعلول) - بالنسبة إلى قانون كلي. غير أن هذه القوانين الكلية قد تكون من قلة الشأن (كما هو الحال في المثال السابق) بحيث نأخذها في غالب الأحيان قضية مسلمة، فنستخدمها عن غير وعي. والأمر الثاني أن استخدام النظرية لأجل التنبؤ بحادث معين ليس إلا وجهاً آخر لاستخدامها لأجل تفسير مثل هذا الحادث. ولما كنا نختبر النظرية بالمقارنة بين الحوادث التي نتنبأ بوقوعها والحوادث التي نشاهدها بالفعل، فتحليلنا السابق يكشف لنا أيضاً عن النحو الذي يجري عليه اختبار النظريات. ويكون استخدامنا للنظرية بقصد التفسير أو التنبؤ أو الاختبار متوقفاً على الناحية التي نوجه إليها اهتمامنا؛ إذ يتوقف ذلك على أي القضايا هي التي نعتبرها مسلماً بها، أو لا إشكال فيها، وأياً نعتبرها في حاجة إلى مزيد من النقد، أو في حاجة إلى الاختبار. (أنظر العدد ٢٩).

أما تفسير انتظام الحوادث الذي يصفه قانون كلي فهو مختلف بعض الشيء عن تفسير الحادث المفرد. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الحالتين متماثلتان، وأن القانون الذي نطلب تفسيره يجب استنباطه من (١) بعض القوانين العامة و(٢) بعض الظروف الخاصة المعينة التي تناظر الشروط الأولية لكنها ليست مشخصة مثلها بل تشير إلى حالة من نوع معين. ولكن الأمر في حالة تفسير القانون مغاير لذلك، إذ يجب النص صراحة على الظروف الخاصة (٢) في صيغة القانون الذي نطلب تفسيره؛ وإلا تناقض هذا القانون مع القضايا (١) (مثال ذلك إذا أردنا الاستعانة بنظرية نيوتن في تفسير القانون القائل بأن الكواكب السيارة تتحرك في مدار إهليلجي، فلا بد من النص أولاً في صيغة هذا القانون على شروط صحته، وربما كان ذلك في صورة كهذه: إذا كان عدد من السيارات يتحرك حول شمس تزيد عنها كثيراً جداً في الثقل، وكانت هذه السيارات يبعد كل منها عن الآخر مسافة كافية تضوّل معها جداً قوة الجاذبية المتبادلة بينها، فإن كلاً من هذه السيارات يتحرك على وجه التقريب في مدار إهليلجي تكون الشمس في إحدى بؤرتيه).

بعبارة أخرى فإن صيغة القانون الكلي الذي نحاول تفسيره لا بد من أن تحتوي على كل شروط صحته، فإذا لم يتحقق ذلك لم يكن باستطاعتنا أن نقرر القانون على نحو كلي (أو غير مشروط، كما يقول مل). إذن فالتفسير العلمي للحوادث المنتظمة الوقوع يقوم في استنباط قانون (يحتوي على الشروط التي لا بد من تحققها لحدوث الانتظام المقرر) من مجموعة من القوانين العامة التي سبق اختبارها ودعمها على نحو مستقل.

فإذا قارنا الآن بين وصفنا التفسير العلمي ووصف مل، رأينا أنه لا بينهما فارق كبير فيما يتصل برد القوانين إلى قوانين أعم منها، أي صل بالتفسير العلمي للحوادث المنتظمة الوقوع. ولكن مل حين للتفسير العلمي للحوادث المفردة، لا يميز بوضوح بين (١) القوانين ، و (٢) الشروط الأولية المعينة. ويرجع هذا في أكثر الأمر إلى أن

مل يعوزه الوضوح في استخدامه لفظ «العلة»، إذ يدل به أحياناً على الحوادث المفردة، ويطلقه أحياناً أخرى على القوانين الكلية. وسنبين الآن كيف يؤثر هذا في تفسير الاتجاهات أو ردها.

لا شك في أن من الممكن منطقياً رد الاتجاهات أو تفسيرها. ولنفرض، مثلاً، أننا وجدنا الكواكب السيارة تقترب شيئاً فشيئاً من الشمس، ففي هذه الحالة تكون المجموعة الشمسية نسقاً ديناميكياً بالمعنى الذي قصده كونت، وتكون لها حركة متطورة أو تاريخ ذو اتجاه محدد. ومن السهل تفسير هذا الاتجاه في الفيزيكا النيوتونية بافتراض أن الفضاء تملؤه مادة لها بعض المقاومة، ولتكن هذه المادة نوعاً من الغاز مثلاً (وقد نجد لهذا الفرض بيئة مستقلة تشهد بصدقه). هذا الفرض يعبر عن شرط أولى معين جديد لا بد من إضافته إلى الشروط الأولية المعهودة التي تقرر مواضع السيارات وكميات حركاتها في وقت معين. وما دام هذا الشرط الأولي الجديد باقياً على حاله، فلا بد من استمرار التغير أو الاتجاه على نحو منتظم. وإذا افترضنا بالإضافة إلى ذلك أن التغير الحاصل كبير الشأن، فلا بد من أن يكون له تأثير ظاهر منتظم في تاريخ الأنواع المختلفة الكائنة على الأرض، بما في ذلك تاريخ النوع الإنساني، وفي تكوينها البيولوجي. ومن هذا يتبين أن باستطاعتنا، من حيث المبدأ، أن نفسر بعض الاتجاهات التطورية والتاريخية - بل «الاتجاهات العامة» التي تظل على حالها أثناء الحركة التي ننظر فيها. وواضح أن هذه الاتجاهات تكون مماثلة لأشبه قوانين التعاقب (كدورات الفصول وغيرها) التي ذكرناها في العدد السابق، مع اختلافهما عنها بأنها «ديناميكية» الطابع. إذن فمثل هذه الاتجاهات تكون أكثر قرباً إلى فكرة كونت ومل الغامضة عن قوانين التعاقب التطورية أو التاريخية من تلك القضايا «الاستاتيكية» التي تشبه أن تكون قوانين. فإذا كان هناك ما يدعونا إلى افتراض بقاء الشروط الأولية على حالها، جاز لنا أن نفترض بقاء هذه الاتجاهات أو «أشبه القوانين الديناميكية»، بحيث يمكن استخدامها، كالقوانين، باعتبارها أساساً نقيم عليه التنبؤات.

ليس من شك كثير في أن مثل هذه الاتجاهات المفسرة (كما يجوز لنا أن نسميها)، أو الاتجاهات التي توشك أن تخضع للتفسير، لها شأن هام في نظرية التطور الحديثة، فبالإضافة إلى وجود عدد من مثل هذه الاتجاهات في تطور بعض الأشكال البيولوجية كالمحار والكركدن، يبدو أن هناك اتجاهات عامة نحو تعدد الأشكال البيولوجية وتنوعها ينتشر في نطاق متسع من الظروف البيئية، وأن هذا الاتجاه العام يقبل التفسير شيئاً فشيئاً بواسطة القوانين البيولوجية (بالإضافة إلى بعض الشروط الأولية التي تضع فروضاً خاصة بالبيئة الأرضية للكائنات العضوية، والتي يلزم، مثلاً، عن اقترانها بالقوانين طريقة سير العملية الهامة المعروفة باسم «الانتخاب الطبيعي»^(٢٦).

كل ذلك يبدو معارضاً لما ذهبنا إليه، بل يبدو مؤيداً لمل والمذهب التاريخاني. ولكن الواقع غير هذا. فالاتجاهات المفسرة موجودة حقاً، لكن بقاءها رهن ببقاء بعض الشروط الأولية المعينة (وأحياناً تكون هذه الشروط هي أيضاً اتجاهات). لكن مل وأتباعه من أصحاب المذهب التاريخي قد غفلوا عن انتصار الاتجاهات على الشروط الأولية. فهم ينظرون إلى الاتجاهات كما لو كانت غير مشروطة، مثل القوانين. وقد أدى وقوعهم في الخلط بين القوانين والاتجاهات^(٢٧) إلى اعتقادهم بوجود الاتجاهات غير المشروطة (أي العامة)؛ أو الاتجاهات المطلقة^(٢٨)، كما يجوز أن نسميها؛ مثال ذلك الاعتقاد بوجود ميل تاريخي عام نحو التقدم - أي «ميل نحو تحقيق حالة أفضل وأسعد». وهم إذا نظروا أصلاً في «رد» هذه الميول إلى قوانين، اعتقدوا بإمكان استنباط الميول من القوانين الكلية وحدها، كقوانين علم النفس (أوربما قيل إنها قوانين المادية الجدلية، أو غير ذلك).

هذا ما يجوز لنا القول بأنه الخطأ المركزي في المذهب التاريخاني. إن «قوانين التطور» التي يقول بها ليست إلا اتجاهات مطلقة؛ أي اتجاهات تشبه القوانين في عدم توقفها على شروط أولية، وهي تحمّلنا

معها في اتجاه معين نحو المستقبل دون أن تقوى على مقاومتها. وهي الأساس الذي تقوم عليه التنبؤات غير المشروطة التي تباين التنبؤات العلمية المشروطة. لكن ماذا تقول في أولئك الذين يعتبرون الاتجاهات مرهونة بظروف أو شروط معينة يحاولون اكتشافها والنص عليها نصاً صريحاً؟ وجوابي على هذا السؤال أنه لا نزاع بيني وبينهم. فالاتجاهات لا يمكن الشك في وجودها. إذن فواجبنا العسير هو تفسيرها على أحسن ما نستطيع، أي تحديد شروط بقائها بأكثر ما نستطيع أن نبلغ إليه من الدقة. (أنظر العدد ٣٢) (٢٩).

لكن الذي يجب الانتباه إليه هو أن إغفال هذه الشروط من الأخطاء التي تنزلق إليها بسهولة كبيرة. فهناك، مثلاً، اتجاه نحو «تكديس وسائل الإنتاج» (كما يقول ماركس). لكننا لا يجب أن نتوقع بقاء هذا الاتجاه في بلد يتناقص سكانه بسرعة؛ ومثل هذا التناقض قد يتبين أنه معتمد بدوره على ظروف غير اقتصادية، كاعتماده على اختراع وليد الصدفة. أو على ما يمكن أن يكون للبيئة الصناعية من أثر فيزيولوجي مباشر (ربما كان بيولوجيا - كيميائياً). والحق أن هناك من الظروف الممكنة ما لا حصر له؛ ونحن لكي نستطيع امتحان هذه الممكنات في بحثنا عن شروط الاتجاه الحقة، لا بد من أن ندعو إلى مخيلتنا دائماً الشروط التي يخفي الاتجاه عند تحققها. ولكن هذا هو يعينه ما لا يقدر التاريخاني على فعله. إذ أنه لا يسمح لنفسه بتخيل الظروف التي يخفي الاتجاه بتحققها. ولهذا يمكن القول إن عقم المذهب التاريخاني عقم في المخيلة. فالتاريخاني لا يني عن تعنيف أولئك الذين يعجزون عن تصور التغير في عالمهم الصغير، ولكنه مفترق هو نفسه إلى التصور، لأنه عاجز عن تصور التغير في شروط التغير.

٢٩ - وحدة المنهج

قلت في العدد السابق إن المناهج الاستنباطية التي عرضنا لها

بالتحليل في ذلك الموضوع هي مناهج شائعة هامة - بل إن أهميتها تفوق ما قدره لها مل مثلاً:

وسأتناول الآن هذا القول بالتفصيل حتى ألقى بعض الضوء على النزاع القائم بين المذهب الطبيعي والمذهب المعارض له. وسأقتصر في هذا العدد مذهباً يقول بوحدة المنهج؛ أي يقول بأن العلوم النظرية أو التي تهدف إلى تقرير القضايا العامة، سواء كانت علوماً طبيعية أو اجتماعية، تستخدم جميعاً منهجاً واحداً بعينه. (نرجى مناقشة العلوم التاريخية إلى العدد ٣١). وسأعرض في نفس الوقت لبعض دعاوى المذهب التاريخاني التي لم أتناولها بالبحث حتى الآن بحثاً كافياً، مثل مشكلة التعميم، والمذهب الماهوي، ووظيفة الإدراك الحدسي، وعدم الدقة في التنبؤ، والتعقيد، وتطبيق المناهج الكمية.

ولست أريد القول إنه لا توجد فوارق أياً كانت بين مناهج العلوم النظرية الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية؛ فإن وجود مثل هذه الفوارق أمر واضح، بل إنها موجودة فيما بين العلوم الطبيعية المختلفة، كما توجد فيما بين العلوم الاجتماعية المختلفة. (قارن، مثلاً، بين تحليل الأسواق التنافسية وبين تحليل اللغات الرومانسية). ولكني أوافق مل وكونت - وكثيرين غيرهما، مثل كارل منجر C. Menger - على أن المناهج المتبعة في هذين الميدانين هي في أساسها واحدة (وإن كان ما أفهمه من هذه المناهج غير ما فهماه منها). فهذه المناهج ترجع إلى التفسير العلي الاستنباطي، والتنبؤ، والاختبار، كما لخصناها في العدد السابق. وهذا ما سمي في بعض الأحيان باسم المنهج الفرضي الاستنباطي^(٣٠)، وسمي في أكثر الأحيان بمنهج الفرض، لأنه لا يحقق اليقين المطلق لأي من القضايا العلمية التي يختبرها؛ وإنما تحتفظ هذه القضايا دائماً بطابع الفروض المؤقتة، وإن بدا أن هذا الطابع قد يذهب عنها بعد نجاحها في كثير من الاختبارات القاسية.

وبسبب هذا الطابع المؤقت كان معظم الباحثين في المنهج ينظرون

إلى الفروض على أنها مؤقتة بمعنى أنه لا بد من أن تحل محلها في نهاية الأمر نظريات قام البرهان على صدقها (أو، على الأقل، نظريات يمكن إثباتها «بدرجة كبيرة من الاحتمال»، بالمعنى المأخوذ به في حساب من حسابات الاحتمال). وفي اعتقادي أن هذا رأي خاطيء، وأنه يؤدي إلى جملة من الصعوبات لا ضرورة لها أصلاً. ولكن هذه المشكلة^(٣١) لأهمية لها نسبياً فيما نحن بصدده الآن. والذي يهمنا تبيينه أننا في العلم معنيون دائماً بالتفسير والتنبؤ والاختبار، وأن منهج اختبار الفروض هو منهج واحد دائماً (أنظر العدد السابق). فمن الفرض الذي نطلب اختباره - وليكن قانوناً كلياً - بالإضافة إلى بعض القضايا التي لا نعتبرها في هذا الطلب موضع سؤال - ولتكن بعض الشروط الأولية - نستنبط قضية تنبئ بحدوث شيء ما. ثم نواجه هذا النبأ، كلما أمكن ذلك، بتسائج المشاهدات التجريبية أو غيرها من المشاهدات. فإذا كان النبأ موافقاً لها رأينا في ذلك تأييداً للفرض، وإن لم يكن برهاناً قاطعاً على صدقه؛ وإذا كان ثم خلاف واضح بينهما، اعتبرنا ذلك تفييداً للفرض أو تكذيباً له.

تبعاً لهذا التحليل لا يوجد فارق كبير بين التفسير والتنبؤ والاختبار. فالفارق بينهما ليس فارقاً من جهة البناء المنطقي، بل هو فارق من جهة التوكيد؛ إذ يتوقف هذا الفارق على أي الأشياء نعتبره مطلوباً وأيهما لا نعتبره كذلك. فإذا كنا لا نطلب النبأ، ونطلب في الوقت نفسه الشروط الأولية أو بعض القوانين الكلية (أو الشروط والقوانين معاً) بقصد استنباط «النبأ» المعلوم لنا منها، فنحن في صدد البحث عن تفسير (وفي هذه الحالة يصير «النبأ» المعلوم «موضوعاً للتفسير» explicandum). وإذا اعتبرنا القوانين والشروط الأولية معلومة (وليست مطلوبة)، واستخدمناها لمجرد استنباط النبأ، حتى نحصل بذلك على معرفة جديدة، فنحن هنا في صدد التنبؤ (ونحن في هذه الحالة نطبق نتائجنا العلمية). وإذا اعتبرنا إحدى المقدمتين، أي القانون الكلي أو الشرط الأولي، موضع سؤال، واعتبرنا النبأ أمراً نطلب مقارنته بنتائج التجربة، فنحن هنا في صدد اختبار المقدمة موضع السؤال.

نفضي بنا الاختبارات إلى انتخاب الفروض التي صمدت أمامها، أو حذف الفروض التي لم تثبت أمامها فأطرحناها. ومن المهم أن نتبين ما يلزم عن هذا القول من نتائج. وهي أن الاختبارات يمكن النظر إليها جميعاً على أنها محاولات ترمي إلى استئصال النظريات الكاذبة - أو اكتشاف مواضع الضعف في النظريات حتى ننبذها إن كان الاختبار يكذبها. وتبدو هذه النظرة أحياناً مخالفة لأهداف العلم؛ إذ يقال إن غايتنا إثبات النظريات، لا حذف الكاذب منها. ولكن استهدافنا إثبات النظريات إلى أقصى درجة نستطيعها هو نفسه الذي يدعونا إلى إخضاعها لأقصى أنواع الاختبار؛ فينفي أن نحاول اكتشاف وجوه النقص فيها، وينبغي أن نحاول تكذيبها. وقد لا نستطيع القول إنها صمدت أمام الاختبارات العسيرة إلا إذا فشلت جهودنا التي نبذلها لتكذيبها. وهذا هو السبب في أن اكتشاف الشواهد المؤيدة للنظرية يكاد لا يكون له شأن إلا إذا حاولنا اكتشاف ما يكذبها وفشلنا في هذه المحاولة. ذلك أننا إذا لم نتخذ إزاء النظريات موقفاً نقدياً، فسوف نعرّ دائماً على ما نريد: أي أننا سنبحث عما يؤيدها وسنجد، وسنصرف النظر عن كل ما يمكن أن يهدد النظريات التي نفضلها فلا تقع علية أبصارنا. وهكذا يسهل الحصول على ما يبدو لنا أنه حجة هائلة على صدق نظريتنا، ولو نظرنا إلى هذه النظريات نظرة نقدية لتبين لنا كذبها. هكذا إذا أردنا لمنهج الانتخاب عن طريق الحذف أن يقوم بعمله، وإذا أردنا أن نضمن البقاء للنظريات الصالحة وحدها، علينا أن نجعل كفاحها من أجل الحياة عسيراً.

هذا هو، باختصار، منهج كل العلوم التي تستند إلى التجربة. لكن ماذا نقول عن المنهج الذي نحصل بواسطته على النظريات أو القروض؟ ماذا نقول عن التعميمات الاستقرائية، والطريق الذي نمضي فيه من المشاهدات إلى النظريات؟ سأجيب على هذا السؤال بجوابين (يكون فيهما الرد أيضاً على الدعاوي التي عرضتها في العدد ١ ولم أتعرض لها بما يكفي من المناقشة في العدد ٢٦).

(أ) لا أعتقد أننا نستخدم في أي وقت تعميمات استقرائية بمعنى أننا نبدأ بالملاحظات ثم نحاول اشتقاق النظريات منها. ورأيي أن الاعتقاد بأننا نسير في العلوم على هذا النحو ضرب من خداع البصر، فنحن في كل مرحلة من مراحل البحث العلمي نبدأ دائماً بشيء له طبيعة النظرية، وذلك كالفرض، أو الحكم السابق، أو المشكلة (وهي قد تكون في كثير من الأحيان مشكلة تكنولوجية) - وهذه الأشياء توجه مشاهداتنا على نحو معين، فتساعدنا على انتخاب ما قد تكون له أهمية في نظرنا من بين عدد لا يحصى من الأمور المشاهدة^(٣٢) وإذا صح ذلك فمن الممكن أن نطبق منهج الحذف دائماً - وهو لا يختلف عن منهج المحاولة الذي عرضنا له في العدد ٢٤. مع ذلك فلست أرى أن الإلحاح في هذه النقطة أمر ضروري بالنسبة لما نحن في صدد مناقشته الآن. إذ يمكن القول (ب) إنه لا أهمية، من وجهة النظر العلمية، للاعتقاد بأننا نتوصل إلى نظرياتنا بالقفز إلى النتائج دون مبرر أو بمجرد العثور عليها بطريق المصادفة (أو بـ «الحسد») أو بطريق الاستقراء. فالسؤال عن كيفية حصولنا على النظريات أول الأمر هو سؤال شخصي (إن صح هذا التعبير)، في حين أن السؤال عن كيفية اختبارنا للنظريات هو وحده السؤال الذي يهتم به العلم. وطريقة الاختبار التي وصفناها هنا طريقة خصبة، إذ تفضي بنا إلى مشاهدات جديدة، وتسمح بتبادل الأخذ والرد بين النظرية والمشاهدة.

كل ذلك لا يصدق فقط على العلوم الطبيعية، إذ أعتقد أنه صادق على العلوم الاجتماعية كذلك. بل إن عجزنا عن رؤية الأشياء قبل التفكير فيها يكون أوضح في العلوم الاجتماعية منه في العلوم الطبيعية. ذلك أن معظم الأشياء التي تدرسها العلوم الاجتماعية، إن لم تكن كلها، أشياء مجردة، ومن ثمّ مركبات نظرية (ويصدق هذا الوصف على مثل «الحرب» أو «الجيش»، فهما مفهومان مجردان، وإن بدا ذلك غريباً لبعض الناس؛ أما العيني فهم الأفراد الكثيرون الذين يُقتلون؛ أو الرجال والنساء الذين يلبسون الرداء العسكري، إلخ). لقد نتجت هذه الأشياء، أو المركبات النظرية المستخدمة في تأويل التجربة، عن تركيبنا للنماذج المعينة

(وبخاصة نماذج النظم) بقصد الاستعانة بها في تفسير التجارب المعينة - وهذا منهج نظري مألوف في العلوم الطبيعية (حيث نبني نماذج للذرات، والجزيئات، والأجسام الصلبة، والسوائل، وغير ذلك). وهو جزء من منهج التفسير بواسطة الرد، أو الاستنباط من الفروض. وكثيراً ما يغيب عن إدراكنا أننا نستخدم الفروض أو النظريات، فينتج عن ذلك فهمنا الخاطئ للنماذج النظرية على أنها أشياء عينية. ومثل هذا النوع من الخطأ كثير الشيوع^(٣٣).

واستخدامنا الكثير للنماذج على هذا النحو يفسر دعاوي الماهوية المنهجية، وبذلك يهدمها (قارن العدد ١٠). أقول يفسرها لأن النموذج له طابع مجرد أو نظري، لذلك نميل إلى الشعور بأننا إما نراه في الحوادث المشاهدة المتغيرة، أو نراه قائماً وراءها وكأنه شبح لا يفارقها أو كأنه ماهية. وأقول يهدمها لأن مهمة النظرية الاجتماعية تركيب النماذج الاجتماعية وتحليلها في ألفاظ وصفية أو اسمية، أي في ألفاظ تشير إلى الأفراد بما يكون لهم من مواقف وآمال وعلاقات، إلى غير ذلك - وهذه المسلمة يمكن أن نطلق عليها عبارة «المذهب الفردي المنهجي».

وباستطاعتنا أن نشرح وحدة المناهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية وأن ندافع عنها، عن طريق تحليلنا الفقرتين الآتيتين المأخوذتين من مقال الأستاذ هايك «العلمية ودراسة المجتمع»^(٣٤). يقول الأستاذ هايك في الفقرة الأولى:

«إن عالم الطبيعة الذي يريد أن يستعين على فهم مشكلات العلوم الاجتماعية بمثل يستمد من ميدان بحثه، عليه أن يتخيل عالماً يستطيع فيه أن يدرك باطن الذرات إدراكاً مباشراً، ولا يمكنه فيه إجراء التجارب على الكتل المادية المؤلفة من هذه الذرات، كذلك ففي هذا العالم تقتصر مشاهداته بالضرورة على ملاحظة التأثير المتبادل بين عدد قليل نسبياً من هذه الذرات في فترة محدودة. وهو بناء على معرفته بأنواع الذرات يستطيع أن ينشئ نماذج تمثل كل الأنحاء المختلفة لاجتماع هذه الذرات في وحدات أكبر، كما يستطيع أن يعدل هذه النماذج بحيث تقترب شيئاً فشيئاً

من تحقيق كل خصائص الحالات القليلة من الظواهر التي شاهد فيها قدرًا كبيراً من التعقيد. لكن قوانين العالم الكبير التي اشتقها على هذا النحو من معرفته بالعالم الصغير ستبقى دائماً قوانين «استنباطية»، ذلك أن معرفته المحدودة بمعطيات الموقف المعقد لن تمكنه أبداً من التنبؤ على وجه الدقة بما سيحدث في حالة معينة؛ ولن يتمكن أبداً من تحقيق هذه القوانين بما يجريه من تجارب يتحكم فيها - وإن كان من المستطاع له أن يبرهن على كذبها بمشاهدة الحوادث التي تقضي نظريته باستحالة وقوعها».

وأنا أسلم بأن الجملة الأولى في هذه الفقرة تشير إلى بعض الفوارق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، لكن بقية هذه الفقرة تؤيد، فيما أعتقد، القول بوحدة المنهج وحده تامة. فإذا صح وصف هذه الفقرة لمنهج العلوم الاجتماعية (وهو ما لا أشك فيه) فهي تبين أن هذا المنهج إنما يختلف عن تأويل منهج العلوم الطبيعية الذي رفضناه سابقاً. وأقصد بنوع خاص ذلك التأويل «الاستقرائي» الذي يذهب إلى القول بأننا في العلوم الطبيعية نمضي في خطوات منظمة من المشاهدات إلى النظريات بطريقة من طرق التعميم ثم «نحقق» هذه النظريات، بل ربما نبرهن على صحتها، بطريقة من طرق الاستقراء. وقد دافعت هنا عن تأويل مختلف عن هذا جد الاختلاف - هو تأويل المنهج العلمي بأنه استنباطي، فرضي، انتقائي عن طريق التكذيب، إلى آخر ذلك. وهذا الوصف لمنهج العلم الطبيعي يطابق تماماً وصف الأستاذ هايك لمنهج العلم الاجتماعي (ولدي من الأسباب ما يدعوني إلى الاعتقاد بأن تأويلي لمناهج العلم لم يتأثر بأية معرفة بمناهج العلوم الاجتماعية؛ فعندما قلت بهذا التأويل للمرة الأولى لم أكن أقصد سوى العلوم الطبيعية^(٣٥)، وكانت معرفتي بالعلوم الاجتماعية تكاد لا تكون شيئاً).

بل إن الفوارق التي تشير إليها الجملة الأولى في الفقرة التي سبق اقتباسها ليست من الأهمية كما قد تبدو للنظرة الأولى. فمما لا شك فيه أن لدينا مع معرفة مباشرة «بباطن الذرات الإنسانية» لا نحصل عليها في حالة

الذرات الفيزيائية، ولكنها معرفة حدسية. بعبارة أخرى، نحن نستخدم من غير شك معرفتنا بذواتنا في صياغة الفروض المتعلقة بغيرنا من الناس، أو المتعلقة بالناس جميعاً. لكن هذه الفروض لا بد من اختبارها، ولا بد من إخضاعها لمنهج الانتقاء بواسطة الحذف (ذلك أن الحدس قد يمنع بعض الناس من تصور كره الآخرين لطعم الشوكولا). ومن الحق أن عالم الطبيعة لا يستعين بمثل هذا الإدراك المباشر فيما يصوغه من فروض خاصة بالذرات؛ ومع ذلك فهو يستخدم في كثير من الأحوال نوعاً من المشاركة الوجدانية أو الحدث الذي قد يدفعه إلى الشعور بأنه على اتصال مباشر «بباطن الذرات» - بل قد يدفعه إلى الشعور بأنه على علم مباشر بنزواتها وأهوائها. ولكن هذا الحدس أمر خاص به. ولا يهتم العلم إلا بالفروض التي ربما يكون الحدس أوحى بها، وهو بالإضافة إلى ذلك لا يهتم بها إلا إذا كانت حافلة بالنتائج، وكان من الممكن اختبارها على النحو الصحيح (فيما يتصل بالفارق الآخر المذكور في جملة الأستاذ هايك الأولى، أعني الفارق المتصل بصعوبة إجراء التجارب، أنظر العدد ٢٤).

في هذه الملاحظات القليلة ما يدلنا أيضاً على نوع النقد الذي ينبغي توجيهه ضد دعوى المذهب التاريخاني التي عرضناها في العدد ٨ - وهي الدعوى القائلة بأن واجب العلوم الاجتماعية أن تستخدم منهج الإدراك الحدسي.

يتكلم الأستاذ هايك في الفقرة الثانية عن الظواهر الاجتماعية فيقول إن: «... معرفتنا بالمبدأ الذي تحدث بمقتضاه هذه الظواهر لن تساعدنا إلا نادراً، وقد لا يساعدنا أبداً، في التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يتمخض عنه أي موقف عيني. ونحن قد نستطيع تفسير المبدأ الذي تحدث بعض الظواهر بمقتضاه، وقد نستعين بهذه المعرفة على استبعاد إمكان حدوث بعض النتائج، كأن نستبعد وقوع بعض الحوادث في وقت واحد، غير أن معرفتنا هذه لن تكون إلا معرفة سلبية بمعنى ما، أي أننا لن تتمكن

بواسطتها إلا من استبعاد بعض النتائج ، ولن تمكننا من توضيح نطاق
الممكنات بالقدر الكافي بحيث لا يبقى إلا واحداً منها فقط .

هذه الفقرة لا تصف أمراً خاصاً بالعلوم الاجتماعية وحدها ، بل إن
فيها وصفاً كاملاً لخصائص القوانين الطبيعية التي تقتصر وظيفتها فعلاً على
استبعاد بعض الممكنات («لا يمكنك أن تحمل الماء في مصفاة» ؛ أنظر
العدد ٢٠ مما سبق) . وبوجه خاص فالقول بأننا في أغلب الأحوال لا
سبيل لنا إلى «التنبؤ الدقيق بما يتمخض عنه أي موقف عيني» ، يفضي بنا
إلى مسألة انعدام الدقة في التنبؤ (أنظر العدد ٥ مما سبق) . وزعمي أن
هذا القول نفسه يمكن إطلاقه على العالم الفيزيقي العيني . فنحن ، بوجه
عام ، لا نقدر على التنبؤ بالحوادث الفيزيكية إلا باستخدام التجارب التي
نتوصل فيها إلى عزل الظواهر اصطناعياً عن بعضها البعض . (يستثنى من
ذلك المجموعة الشمسية - فهذه حالة يكون فيها العزل طبعياً ، لا
اصطناعياً . ولو انضم إلى هذه المجموعة جسم غريب كبير الحجم فأفسد
عليها انعزالها ، لصارت تنبؤاتنا جميعاً عرضة للفشل) . ونحن في علم
الطبيعة نفسه أبعد ما نكون عن التنبؤ الدقيق بالنتائج المترتبة على حادث
من الحوادث العينية ، كهبوب عاصفة أو اندلاع حريق .

ولنا أن نضيف هنا ملاحظة قصيرة تتصل بمشكلة التعقيد (أنظر
العدد ٤ مما تقدم) ، فلا شك أن تعقد الموقف الاجتماعي العيني من شأنه
أن يجعل تحليله أمراً عسيراً جداً . ولكن هذا ينطبق أيضاً على أي موقف
فيزيقي عيني^(٣٦) . أما الرأي الخاطيء الشائع الذي يقول إن المواقف
الاجتماعية أكثر تعقيداً من المواقف الفيزيكية فيبدو أنه ناشيء عن
مصدرين . الأول أننا نميل إلى مقارنة الأشياء التي لا تجوز المقارنة بينها ؛
فنقارن بين المواقف الاجتماعية العينية من ناحية والمواقف الفيزيكية
التجريبية المعزولة عزلاً اصطناعياً من ناحية أخرى (والأجل أن يقارن هذا
النوع الأخير بالمواقف المعزولة اصطناعياً - كالسجن أو الجماعة المؤلفة
لأغراض تجريبية) . والمصدر الآخر هو الاعتقاد القديم بأن وصف

الموقف الاجتماعي يتطلب وصف الأحوال النفسية، بل والأحوال الفيزيكية لكل من له صلة بهذا الموقف (وربما ذهب البعض إلى حد القول بأن الموقف الاجتماعي يجب رده إلى هذه الأحوال). لكن هذا الاعتقاد ليس له ما يبرره؛ بل إنه مقتصر إلى التبرير أكثر من القول بأن وصف التفاعل الكيميائي العيني يتطلب وصف الأحوال الذرية وما تحت الذرية لكل دقائق العناصر الداخلة فيه، وهو قول ممتنع (وإن أمكن فعلاً رد الكيمياء إلى الفيزيكا)، وأيضاً يحمل ذلك الاعتقاد آثاراً من الرأي الشائع الذي يذهب إلى أن الكائنات الاجتماعية، كالنظم والجمعيات، أشبه بالكائنات الطبيعية العينية، كالجواهر البشرية، منها بالنماذج المجردة التي نركبها لأجل تفسير بعض ما نتخبه من العلاقات المجردة القائمة بين الأفراد.

الحق أن هناك أسباباً قوية لا تدعونا فقط إلى الاعتقاد بأن العلوم الاجتماعية أقل تعقيداً من العلوم الطبيعية، بل إنها تدفعنا كذلك إلى الاعتقاد بأن المواقف الاجتماعية العينية هي بوجه عام أقل تعقيداً من المواقف الفيزيكية. ذلك أنه يوجد في معظم المواقف الاجتماعية، إن لم يكن فيها كلها، عنصر عقلي. نعم إن الناس يكادون لا يعملون قط بما يطابق العقل تمام المطابقة (يتحقق مثل هذا العمل إذا استخدموا، على أمثل وجه، كل ما لديهم من معرفة للبلوغ إلى هدف من الأهداف)، ولكنهم مع ذلك يعملون بما يتفق والعقل في كثير أو قليل؛ وهذا من شأنه أن يمكننا من تركيب نماذج بسيطة نسبياً تمثل أفعالهم وتفاعلاتهم، وهذه النماذج يمكن استخدامها بوصفها صوراً تقريبية للواقع.

يبدو لي أن هذه النقطة الأخيرة تدل على فارق كبير بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وربما كان هذا أهم الفوارق بين منهجي هذين النوعين من العلوم، من حيث إن الفوارق الهامة الأخرى كالصعوبات الخاصة بإجراء التجارب (أنظر نهاية العدد ٢٤)، والصعوبات الخاصة بتطبيق المناهج الكمية (أنظر ما يلي)، هي من حيث الدرجة، لا من حيث

النوع . والذي أقصد الإشارة إليه أننا نستطيع في العلوم الاجتماعية أن نستخدم منهجاً تمكن تسميته بمنهج التركيب المنطقي أو العقلي ، وربما أطلقنا عليه أيضاً عبارة «المنهج الصفري» zero method^(٣٧). وأعني بذلك منهج تركيب النماذج بناءً على افتراضنا المعقولة التامة (وربما افترضنا أيضاً المعرفة التامة) في جانب كل الأفراد الذين يحتويهم موقف معين ، ثم نقدر انحراف السلوك الفعلي لهؤلاء الأفراد عن سلوك النموذج ، باعتبار هذا الأخير أحداثياً co-ordinate قيمته صفر^(٣٨). ومن أمثلة هذا المنهج المقارنة بين سلوك الناس الفعلي (الخاضع ، مثلاً ، لتأثير الأحكام السابقة الموروثة ، وما إلى ذلك) وبين السلوك النموذجي الذي نتوقعه بناءً على «منطق الاختيار البحت» كما تصفه المعادلات الاقتصادية . فيمكن ، مثلاً ، تأويل فكرة مارشاك في «خداع النقد» على هذا النحو^(٣٩). وثم محاولة لتطبيق «المنهج الصفري» في ميدان آخر نجدها في المقارنة التي عقدها ب . سارجنت فلورنس بين «منطق العملية الواسعة النطاق» في الصناعة وبين «انعدام المنطق في العملية الفعلية»^(٤٠).

وأود أن أذكر على سبيل الملاحظة العابرة أن مبدأ الفردية المنهجية ومبدأ المنهج الصفري في تركيب النماذج النظرية ، لا يستلزمان في رأيي اتباع أي منهج سيكولوجي ، بل أعتقد على العكس من ذلك أن هذين المبدأين يمكن اقترانهما بالرأي^(٤١). القائل بأن العلوم الاجتماعية متحررة نسبياً من الاعتماد على الفروض السيكلوجية ، وبأن علم النفس يمكن النظر إليه على أنه واحد من بين العلوم الاجتماعية ، وليس الأساس الذي ترتكز عليه العلوم الاجتماعية كلها .

يتعين عليّ أن أذكر في ختام هذا العدد ما اعتبره الفارق الرئيس الآخر بين مناهج بعض العلوم الطبيعية النظرية وبعض مناهج العلوم الاجتماعية النظرية . وأعني الصعوبات الخاصة المتصلة بتطبيق المناهج الكمية ، وبخاصة مناهج القياس^(٤٢). فمن الممكن التغلب على هذه الصعوبات ، وقد أمكن التغلب عليها فعلاً ، بتطبيق المناهج الإحصائية ،

وذلك كما حدث في مسألة تحليل الطلب. وهذه الصعوبة لا بد لنا من التغلب عليها إذا أردنا، مثلاً، أن نتخذ من معادلات الاقتصاد الرياضي أساساً نعتمد عليه حتى في التطبيقات الكيفية؛ لأننا بدون مثل هذا القياس عاجزون في كثير من الأحيان عن تبين ما إذا كانت بعض الآثار المضادة تفوق ما قدرناه من نتائج تقديراً كيفياً خالصاً. وهكذا فالاعتبارات الكيفية البحتة كثيراً ما تخذعنا؛ كما يخذعنا، على حد تعبير الأستاذ فريش Frisch، «القول بأن الإنسان إذا حاول بالتجديف أن يدفع قارباً إلى الأمام، انزلق القارب إلى الوراء نتيجةً لضغط قدميه»^(٤٣). ولكن مما لا شك فيه أن هنها بعض الصعوبات الأساسية. ففي علم الطبيعة، مثلاً، يمكن من حيث المبدأ رد البارامترات الواقعة في المعادلات إلى عدد قليل من الثوابت الطبيعية - وقد كان التوفيق حليف هذا الرد في كثير من الحالات الهامة. وليس الأمر كذلك في الاقتصاد، حيث تكون البارامترات نفسها في معظم الحالات الهامة كميات سريعة التغير^(٤٤). وواضح أن هذا يقلل من أهمية القياس ومن إمكان تفسيره واختباره.

٣٠ - العلوم النظرية والعلوم التاريخية

في حدود معينة يصبح القول بوحدة المنهج العلمي، وهو القول الذي دافعت الآن عن تطبيقه على العلوم النظرية، على العلوم التاريخية نفسها. وذلك ممكن لنا دون حاجة إلى التخلي عن التمييز الأساسي بين العلوم النظرية والعلوم التاريخية - كالتمييز بين علم الاجتماع والنظرية الاقتصادية والنظرية السياسية من ناحية، وبين التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى - وهو تمييز كثيراً ما ألح في توكيده خيرة المؤرخين مرةً بعد أخرى. إنه التمييز بين الاهتمام بالقوانين الكلية وبين الاهتمام بالوقائع الجزئية. وأنا أود الدفاع عن الرأي الذي هاجمه التاريخانيون كثيراً بوصفه رأياً عفى عليه الزمان، أعني الرأي القائل بأن التاريخ يتميز بالاهتمام بالحوادث الواقعة المفردة المعينة، لا بالقوانين أو القضايا العامة.

يتفق هذا الرأي تمام الاتفاق مع تحليلنا للمنهج العلمي ، وبخاصة تحليلنا للتفسير العلي كما عرضناه في الأعداد السابقة . ويرجع الأمر إلى ما يأتي : بينما تهتم العلوم النظرية في الأكثر باكتشاف القوانين الكلية واختبارها، تسلم العلوم التاريخية تسليماً بالكثير من القوانين الكلية من كل نوع ثم توجه جل اهتمامها إلى اكتشاف القضايا المخصوصة واختبارها . مثل ذلك أننا إذا وضعنا حادثاً مفرداً موضع التفسير، فقد تبحث هذه العلوم عن الشروط الأولية الخاصة التي يمكن (باقترانها مع كثير من القوانين الكلية القليلة الأهمية) أن تفسر الحادث الذي نطلب تفسيره . أو قد تلجأ إلى اختبار فرض خاص معين، وذلك باعتباره يؤلف مع غيره من القضايا الخاصة مجموعة من الشروط الأولية، ثم تتخذ من هذه الشروط الأولية مقدمات تستنبط منها (بالاستعانة بكثير من القوانين الكلية القليلة الأهمية) «نبأ» جديداً قد يصف حادثاً وقع في الماضي البعيد، وهذا النبأ تمكن من مواجهته بالبيئة الإمبريقية (التجريبية) - كالوثائق والنقوش، إلى غير ذلك .

يعني هذا التحليل أن كل تفسير علي لحادث مفرد يمكن وصفه بأنه تاريخي، ما دامت «العلة» يدل عليها بشروط أولية خاصة . وهذا موافق للاعتقاد الشائع بأن تفسير الحادث تفسيراً علياً يقوم في بيان كيف وقع ولم وقع، أي أنه يقوم في حكاية «قصته» . ولكننا لا نهتم حقاً بتفسير الحوادث الخاصة أو (المفردة) تفسيراً علياً إلا في التاريخ . ففي العلوم النظرية تكون مثل هذه التفسيرات العلية في الأكثر وسائل لغاية مختلفة - هي اختبار القوانين الكلية .

ولذا كنا على صواب في هذه الاعتبارات، فإن الاهتمام الحار بالمسائل المتعلقة بالأصول، وهو ما نجده عند بعض التطورين والتاريخانيين الذين يحتقرون التاريخ بمعناه القديم ويريدون الارتقاء به إلى مرتبة العلم النظري، هو اهتمام في غير موضعه . ذلك أن المسائل المتعلقة بالأصول هي مسائل تختص بـ «كيف» و «لماذا» . وهي ليست

ذات أهمية نظرية نسبياً، وغالباً ما لا تكون لها إلا أهمية تاريخية محدودة.

وقد يُحتج في معارضة هذا التحليل^(٤٥) للتفسير التاريخي بأن التاريخ يستخدم بالفعل القوانين الكلية، على عكس ما يؤكد المؤرخون الكثيرون من أن التاريخ لا يهتم البتة بمثل هذه القوانين. وللدرد على هذه الحجة نقول إن الحادث المفرد لا يكون علة لحادث مفرد آخر - هو معلوله - إلا بالنسبة إلى قانون كلي^(٤٦). لكن هذه القوانين الكلية قد تكون من قلة الشأن بحيث نعتبرها جزءاً من معارفنا المشتركة التي لا نحتاج إلى إيرادها ويندر أن نلاحظها. فإذا قلنا إن الحرق كان علة موت جيوردانو برونو، لم تكن بنا حاجة إلى التصريح بالقانون الكلي القائل بأن الكائنات الحية كلها يصبها الموت إذا تعرضت للحرارة الشديدة. ولكن قانوناً كهذا كان مفترضاً ضمناً في تفسيرنا العلمي.

هناك بالطبع، من بين النظريات التي يفترضها المؤرخ السياسي، بعض النظريات الاجتماعية - كالنظرية الاجتماعية في السلطة، لكن المؤرخ يستخدم هذه النظريات ذاتها دون شعور بها في غالب الأحوال. وهو يستخدمها في الأكثر، لا على أنها قوانين كلية تساعد في اختبار فروضه الخاصة، بل تكون هذه النظريات متضمنة في الألفاظ الاصطلاحية التي يستعملها. فهو حين يتكلم عن الحكومات أو الأمم أو الجيوش يستخدم، عن غير وعي منه، «النماذج» التي يمد بها التحليل الاجتماعي العلمي أو التحليل الذي لا يكون قد ارتقى بعد إلى مرتبة العلم (أنظر العدد السابق).

ونلاحظ أن العلوم التاريخية لا تنفرد تماماً بموقفها تجاه القوانين الكلية. إذ يوجد ما يشبه هذا الموقف أينما صادفنا تطبيقاً فعلياً للعلم على مشكلة خاصة بشيء مفرد معين. فالكيميائي العملي، مثلاً، حين يريد تحليل مركب معين - وليكن قطعة من الصخر - يكاد لا ينظر في أي قانون كلي. وإنما يعمد، من غير إعمال فكر، إلى تطبيق بعض الطرق الفنية المعمودة، وهي الطرق التي تعتبر، من وجهة النظر المنطقية، اختبارات

لمثل هذا الفرض المخصوص: «هذا المركب يحتوي على الكبريت»، فاهتمامه في الأكثر اهتمام تاريخي - أي أنه متجه إلى وصف مجموعة من الحوادث المعينة، أو وصف جسم فيزيقي واحد مفرد.

يوضح هذا التحليل، فيما أعتقد، بعض المنازعات المشهورة التي قامت بين بعض الباحثين في منهج التاريخ^(٤٧). فقد ذهبت جماعة من أصحاب المذهب التاريخاني ألى أن التاريخ، لما كان لا يكتفي بـتعداد الوقائع بل يحاول رصفها في نوع من الترابط العلي، فواجه أن يهتم بصياغة القوانين التاريخية، من حيث إن العلية في أساسها تفيد التعيين بواسطة القانون. وذهبت جماعة أخرى، تشمل هي أيضاً بعض التاريخانيين، إلى أن الحوادث «الفئة» نفسها، وهي الحوادث التي لا تقع إلا مرة واحدة وليست لها صفة من صفات «العموم»، قد تكون علة في وقوع غيرها من الحوادث، وأن هذا النوع من العلية هو الذي يهتم به التاريخ. وباستطاعتنا أن نتبين الآن أن هاتين الجماعتين كانتا معاً على شيء من الصواب وشيء من الخطأ. فالقوانين الكلية والحوادث المفردة ضرورية جميعاً في كل تفسير علي، ولكننا إذا خرجنا عن نطاق العلوم النظرية، وجدنا القوانين الكلية لا تحظى بغير الاهتمام القليل في غالب الأحوال.

يفضي بنا هذا إلى المسألة المتصلة بما للحوادث التاريخية من طابع فذ. فنحن إذا كنا معنيين بتفسير الحوادث النموذجية تفسيراً تاريخياً، فلا مفر لنا من النظر إليها بوصفها نموذجية، أي باعتبارها مندرجة في أنواع أو فئات من الحوادث. فهذا وحده يمكن تطبيق المنهج الاستنباطي في التفسير العلي. ولكن التاريخ لا يهتم فقط بتفسير الحوادث المعينة، بل يهتم أيضاً وصف الحوادث المعين من حيث هو كذلك. إذ لا شك أن وصف الحوادث الهامة بما لها من طابع خاص أو فذ هو من أعظم مهام علم التاريخ؛ ومثل هذا الوصف يشمل الأمور التي لا يحاول التاريخ تفسيرها تفسيراً علياً، كالحوادث «العرضية» التي لا تتصل فيما بينها

اتصالاً علياً. وهاتان المهمتان اللتان تكفل التاريخ بالقيام بهما، أعني الكشف عن خيوط الاتصال العلي ووصف الطريقة «العرضية» التي تشابكت بها هذه الخيوط، هما مهمتان ضرورتان، وكل منهما تكمل الأخرى؛ فحيناً يمكن اعتبار الحادث الواحد نموذجياً، وذلك من وجهة نظر تفسيره العلي، وحيناً آخر يعتبر حادثاً فذاً.

هذه الآراء يمكن تطبيقها على مسألة الجدة التي ناقشناها في العدد ٣. فالتمييز الذي عرضنا له في ذلك الموضع بين «الجدّة في الترتيب» وبين «الجدّة الجوهرية» يقابله التمييز الذي وضعناه الآن بين وجهة نظر التفسير العلي وبين تقدير الحوادث الفذة. فالجدّة إذا كانت تقبل التحليل العقلي وكان من الممكن التنبؤ بها، فمن المستحيل أن تكون جدّة «جوهريّة». وفي هذا ما يبدد قول التاريخانيين بأن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تكون قادرة على التنبؤ بظهور الحوادث الجديدة في جوهرها - فهذا القول يعتمد في نهاية الأمر على تحليل ناقص للتنبؤ وللتفسير العلي.

٣١ - منطق المواقف في التاريخ

التأويل التاريخاني

ولكن أهذا كل شيء؟ ألا يوجد ما يبرر دعوة المذهب التاريخاني إلى إصلاح علم التاريخ - أي دعوته إلى إنشاء علم اجتماعي يكون له دور التاريخ النظري، أو تشكّل منه نظرية في تطور التاريخ؟ (انظر العددين ١٢ و ١٦). ألا يوجد ما يستحق الاهتمام في تصور المذهب التاريخاني «للفترات» أو «روح» العصر أو «أسلوبه»؛ أو في تصوره للاتجاهات التاريخية التي لا مرد لها، أو الحركات التاريخية التي يقول إنها تأسر العقول الفردية فتدفع الأفراد من الناس في طريقها كالطوفان بدلاً من أن يدفعها الأفراد؟ إن المرء إذا قرأ، مثلاً، تأملات تولستوي في «الحرب والسلام» - وهي تأملات تنزع منزع المذهب التاريخاني من غير شك ولكنها تعبر بصراحة عن دوافع المؤلف - وفيها يتكلم تولستوي عن اتجاه

الغربيين نحو الشرق واتجاه الروسيين بالعكس نحو الغرب^(١٨)، إذا قرأ امرؤ هذه التأملات فلن ينكر على المذهب التاريخاني أنه يرضي في أنفسنا حاجة حقيقية. وواجبنا إذن أن نرضي هذه الحاجة بأن نقدم بديلاً أفضل من المذهب التاريخاني، حتى يجوز لنا أن نأمل جدياً في التخلص منه.

كان اعتناق تولستوي للمذهب التاريخاني رداً على منهج في التاريخ يسلم ضمناً بصحة مبدأ الزعامة؛ وهو منهج يعزو الشيء الكثير إلى الرجل العظيم أو القائد (بل إنه، في رأي تولستوي، يعزو إليه أكثر مما ينبغي - وهو رأي لا شك في صوابه). وقد حاول تولستوي محاولة موفقة فيما اعتقد بـ في أنها الأعمال والقرارات التي صدرت عن نابليون وألكساندر وكروتزوف وغيرهم من عظماء قادة سنة ١٨١٢، كانت شيئاً قليل الأثر بالقياس إلى ما يمكن تسميته بمنطق الحوادث. وقد أبرز تولستوي، بحق، ما كان قد أغفله الناس من أهمية عظمى ترتبط بقرارات وأعمال ما لا يحصى من الأفراد المجهولين، أولئك الأفراد الذين خاضوا المعارك، وأحرقوا موسكو، وابتكروا طريقة العصابات في القتال. ولكنه كان يرى نوعاً من الحتمية التاريخية في هذه الحوادث - كالقدر، أو القوانين التاريخية، أو الخطة المرسومة. فكان في تصوره للمذهب التاريخاني يجمع بين الفردية المنهجية وبين التصور الجماعي؛ أي أنه يمثل خليطاً بليغ الدلالة على عصره وعصرنا معاً - لأنه خليط من العناصر الفردية الديمقراطية والعناصر الوطنية الجماعية.

في هذا المثال ما قد يدلنا على أن هناك بعض العناصر السليمة في المذهب التاريخاني؛ وتتمثل هذه العناصر في اعتراضه على المنهج الساذج الذي ينظر إلى التاريخ باعتباره قصة الطغاة العظام والجنرالات العظام. ومن حق التاريخانيين أن يشعروا بأن لهذا المنهج بديلاً أفضل منه. وهذا الشعور هو مصدر الجاذبية في قولهم بـ «الأرواح» - كروح العصر، أو الأمة، أو الجيش.

ولكنني لا أكن شيئاً من العطف على هذه «الأرواح»؛ ولست أعطف عليها لا في صورتها الأصلية المشالية ولا في تجسدها الديالكتيكية والمادية، وإنما أعطف كل العطف على أولئك الذين ينظرون إليها نظرة ازدراء. مع ذلك فإنني أشعر بأنها تشير على الأقل إلى وجود نوع من الفراغ لا بد لعلم الاجتماع من أن يملأه بشيء مقبول، شيء يشبه أن يكون تحليلاً للمشكلات التي تنشأ في إطار معين من التقاليد. إن ههنا أمراً يدعونا إلى القيام بتحليل مفصل لما يسمى بمنطق المواقف. وهذه الفكرة كثيراً ما استخدمها خيرة المؤرخين بدرجة من الوعي تزيد أو تنقص: مثال ذلك تولستوي في بيانه أن «الضرورة»، لا الاختيار، هي التي دفعت الجيش الروسي إلى تسليم موسكو دون قتال حتى ينسحب إلى حيث يمكنه العثور على الطعام. ونحن بحاجة إلى شيء آخر يتعدى منطق المواقف هذا، أوروبما يكون جزءاً منه، شيء يشبه أن يكون تحليلاً للحركات الاجتماعية. نحن محتاجون إلى دراسات تعتمد على الفردية المنهجية في معالجتها النظم الاجتماعية التي تنتشر عن طريقها الأفكار فتأسر الأفراد، ودراسات للطريقة التي يمكن بواسطتها خلق التقاليد، والطريقة التي بها تحيا التقاليد ثم تموت. أي أن النماذج الفردية النظمية التي تمثل بها الكائنات الجماعية كالأمم أو الحكومات أو الأسواق، هذه النماذج يجب أن تكملها نماذج للمواقف السياسية والحركات الاجتماعية، كالتقدم العلمي والصناعي (يجد القارئ في العدد التالي تحليلاً مختصراً للتقدم، كالذي نشير إليه هنا). وهذه النماذج يمكن للمؤرخين استخدامها في التفسير، بالإضافة إلى القوانين الكلية الأخرى التي يعتمدون عليها. لكن هذا وحده لا يكفي؛ إذ أنه لا يرضي جميع الحاجات التي يحاول المذهب التاريخاني إرضاءها.

وإذا نظرنا إلى العلوم التاريخية في ضوء المقارنة التي عقدناها بينها وبين العلوم النظرية، تبين لنا صعوبة موقفها نتيجة إهمالها القوانين الكلية. ففي العلوم النظرية تؤدي القوانين وظائف عدة، منها أنها مركز الاهتمام الذي نصل به المشاهدات، أو وجهة النظر التي نسترشد بها في

مشاهداتنا. ولكن لما كانت القوانين الكلية في التاريخ قليلة الشأن في أكثر الأمر، ولا يكون استخدامها عن وعي، فليس باستطاعتها أن تقوم بهذه الوظيفة. ولا بد من أن يضطلع بها شيء آخر. ولا شك أن التاريخ مستحيل بدون وجهة نظر؛ فعلم التاريخ، كالعلوم الطبيعية، يجب أن يكون انتقائياً في اختيار وقائعه وإلا خنقه سيل الوقائع المجدية التي لا تربط بينها رابطة. ولا جدوى من محاولة تعقب العلل في الماضي البعيد، لأن وراء كل معلول عيني واحد نبدأ منه، عدداً هائلاً من العلل الجزئية المختلفة؛ أن أي وراء كثرة بالغلة التعقيد من الشروط الأولية التي لا يحظى معظمها إلا بالقليل من اهتمامنا.

ولا مخرج من هذه الصعوبة، في رأيي، إلا بأن نقصد في كتابتنا التاريخ إلى اتخاذ وجهة نظر انتقائية نتصورها أولاً؛ أي أن نكتب التاريخ الذي تهمنا كتابته. وليس يعني هذا تزييف الوقائع حتى تلائم الإطار الفكري الذي تصورناه أولاً، ولا يعني إهمال الوقائع التي لا نجد لها مكاناً في ذلك الإطار^(٤٩). بل يجب على العكس من ذلك أن نمتحن كل البيانات المتصلة بوجهة نظرنا امتحاناً مدقّقاً موضوعياً (بمعنى «الموضوعية العلمية» الذي ناقشناه في العدد التالي). ولكننا لا حاجة بنا إلى البحث عن كل الوقائع والصفات التي لا صلة لها بوجهة نظرنا، والتي لا نهتم بها نتيجة لذلك.

مثل هذه الطرق الانتقائية تؤدي في دراستنا التاريخ وظائف مماثلة من بعض الوجوه للوظائف التي تؤديها النظريات في العلم. ولهذا السبب كثيراً ما فهمت على أنها نظريات. والحق أن هذه الطرق تحوي بالفعل بعض الأفكار النادرة التي يمكن وضعها في صيغة فروض قابلة للاختبار، وهي إما فروض خاصة أو كلية، لكن الغالب على هذه «الطرق» أو «وجهات النظر» التاريخية أنه لا يمكن اختبارها. إذ أنها لا تقبل التنفيذ، وعلى ذلك فكل الشواهد التي يبدو أنها تؤيدها لا قيمة لها ولو بلغت نجوم السماء عدداً. مثل هذه النظرة الانتقائية، أو هذه البؤرة التي نركز فيها

اهتمامنا التاريخاني، إذا كان يستحيل التعبير عنها في صورة فرض قابل للاختبار، فنحن نطلق عليها عبارة «التأويل التاريخي».

والمذهب التاريخاني يفهم هذه التأويلات خطأً على أنها نظريات. وهذه إحدى مثالبه الكبرى. فمن الممكن، مثلاً، تأويل «التاريخ» باعتباره تاريخ الصراع بين الطبقات، أو تاريخ الصراع بين الأجناس البشرية من أجل السيادة، ومن الممكن تأويله باعتباره تاريخ الصراع بين الأفكار الدينية، أو بين المجتمع «المفتوح» والمجتمع «المقفّل»، أو باعتباره تاريخ التقدم العلمي والصناعي. وكل هذه وجهات نظر تزيد أو تنقص في أهميتها، ولا اعترض لنا عليها من حيث هي تأويلات. ولكن التاريخانيين لا يعرضونها من حيث هي كذلك؛ ولا يرون أن هناك بالضرورة كثرة من التأويلات المتساوية في أساسها من حيث قدرتها على الإحياء وكذلك من حيث افتقارها إلى الإلزام (وإن تميز بعضها على البعض بالخصوصية - وهذه نقطة جديرة بالاهتمام). وإنما هم يعرضون هذه التأويلات على أنها مذاهب أو نظريات، فيقررون أن «كل تاريخ هو تاريخ الصراع بين الطبقات»؛ أو ما إلى ذلك. وهم إذا اكتشفوا شيئاً من الخصوصية في وجهة النظر التي يأخذون بها، فتبينوا أن كثيراً من الوقائع يمكن تنظيمها وتأويلها في ضوءها، فهموا ذلك خطأً على أنه تأييد لمذهبهم، بل برهان على صدقه.

من ناحية أخرى فالمؤرخون الكلاسيكيون الذين يعارضون بحق هذا الاتجاه قد يقعون في خطأ من نوع آخر. فلأنهم يستهدفون الموضوعية في أبحاثهم قد يشعرون بضرورة اجتنابهم كل وجهة نظر انتقائية؛ ولكن لما كان ذلك أمراً مستحيلاً، فهم غالباً ما يأخذون بوجهات نظر لا يشعرون بها. وفي هذا ما لا بد أن يفسد عليهم سعيهم في طلب الموضوعية، إذ لا يمكن للمرء أن يقف من وجهة نظره موقفاً نقدياً يكشف له عن حدودها إلا إذا كان مدركاً لها. ولا مخرج لنا، بالطبع، من هذا المأزق إلا بأن نتبين ضرورة اتخاذنا وجهة نظر ما؛ فيكون واجبنا أن نفصح

عنها بوضوح، ثم لا يغيين عن إدراكنا أبداً أنها ليست إلا وجهة واحدة من وجهات كثيرة غيرها، وأنها حتى إذا بلغت إلى مرتبة النظرية، فقد لا يمكن اختبارها.

٣٢ - النظرية النظمية في التقدم

كانت الاعتبارات السابقة على شيء من التجريد، وسأحاول التقليل من طابعها المجرد بأن أعطي في هذا العدد مجملًا مختصراً جداً لنظرية في التقدم العلمي والصناعي. أي أنني سأحاول أن أعطي مثلاً للأفكار التي بسطتها في الأعداد الأربعة الأخيرة؛ وأخص منها فكرة منطق المواقف، وفكرة الفردية المنهجية المجانية لعلم النفس. وقد وقع اختياري على مثال التقدم العلمي والصناعي لأن هذه الظاهرة كانت من غير شك مصدر إلهام المذهب التاريخاني الحديث في القرن التاسع عشر، ولأنني ناقشت من قبل بعض آراء مل في هذا الموضوع.

يذكر القارئ أن كونت ومل قد ذهبوا إلى أن التقدم اتجه غير مشروط أو مطلق يمكن رده إلى قوانين الطبيعة الإنسانية. فيقول كونت «إننا إذا توصلنا إلى قانون في تعاقب الحوادث، وكان هذا القانون يؤيده منهج المشاهدة التاريخية بكل ما لهذا المنهج من نفوذ، فلا ينبغي مع ذلك أن نقبله نهائياً إلا بعد رده بالاستنباط العقلي إلى العقلي النظرية الإيجابية (الوضعية) في الطبيعة الإنسانية...»^(٥٠) وهو يعتقد أن قانون التقدم يمكن استنباطه من ميل في طبيعة البشر يدفعهم إلى طلب الكمال أكثر فأكثر. ويتبعه مل في كل ذلك تماماً، فيحاول رد قانونه في التعاقب إلى ما يسميه «تقدمية النفس الإنسانية»^(٥١)، هذه النفس التي يقول إن أول «قوة دافعة فيها... هي الرغبة في تحقيق أوفر قدر من الرخاء المادي».

ويرى كونت ومل معاً أن اتصاف هذا الاتجاه أو شبه القانون بالطابع غير الشرطي أو المطلق يساعدنا على أن نستنبط منه الخطوات أو المراحل الأولى في تطور التاريخ، دون حاجة بنا في ذلك إلى أية شروط تاريخية،

أو مشاهدات أو معطيات أولية^(٥٢). ويجب من حيث المبدأ أن يكون استنباط مجرى التاريخ كله ممكناً على هذا النحو، ولا تحول دون ذلك، في رأي مل، إلا صعوبة واحدة هي أن «هذه السلسلة الطويلة... التي يتألف كل حد فيها من أجزاء تفوق في كثرتها وتنوعها أجزاء الحد السابق، لا يمكن للقوى الإنسانية بحال من الأحوال أن تستوعبها»^(٥٣).

ويبدو ضعف هذا «الرد» الذي يقول به مل واضحاً. فحتى لو سلمنا بمقدماته واستنباطاته، لما لزم عن ذلك أن تكون للتقدم الاجتماعي أو التاريخي المترتب على قوانين الطبيعة الإنسانية أهمية تذكر. فقد تسبب ظروف الطبيعة التي لا سلطان لنا عليها في إعاقة سير ذلك التقدم بحيث يضؤل شأنه كثيراً. وفضلاً عن ذلك لا تعتمد مقدمات مل إلا على ناحية واحدة فقط لما يسميه «الطبيعة الإنسانية» ولا تأخذ في حسابها غيرها من النواحي، كميل الناس إلى الإهمال والتكاسل (أولم تلجأ النظريات التاريخية المزعومة في أكثر حيلها قبولاً عند الناس إلى تفسير اضمحلال الإمبراطوريات وسقوطها بما لدى البشر من صفات الكسل والميل إلى الإفراط في الأكل؟) نعم إن الغالبية العظمى من الحوادث التاريخية يمكن تفسيرها مقبولاً في ظاهره بالاعتماد على بعض الميول المغروزة في «الطبيعة الإنسانية». ولكن المنهج الذي يستطيع تفسير كل ما يمكن أن يحدث، لا يفسر شيئاً.

وإذا أردنا أن نستبدل بهذه النظرية المدهشة في سذاجتها نظرية أخرى تكون أقرب إلى الصواب، فلا بد من إجراء تعديلين رئيسيين. الأول أننا لا بد من أن نحاول العثور على شروط التقدم، ويقتضينا ذلك أن نحاول أن نتخيل الظروف التي يترتب على تحقيقها وقوف التقدم. ويفضي بنا هذا مباشرة إلى تبين أن الميول السيكلولوجية وحدها لا تكفي لتفسير التقدم، من حيث إننا قد نعثر على ظروف لا يوجد التقدم بدونها. وإذن يتعين علينا إجراء التعديل الثاني: وهو أن نستبدل بنظرية الميول السيكلولوجية منهجاً آخر يفضلها؛ وأنا أقترح أن يكون هذا المنهج تحليلاً

نُظْمياً (وتكنولوجياً) لشروط التقدم.

كيف نستطيع وقف التقدم العلمي والصناعي؟ بإغلاق معامل البحوث العلمية أو التحكم فيها، وبوقف المجالات العلمية وغيرها من وسائل النقاش أو التحكم فيها، وبإغلاق الجامعات وغيرها من دور العلم، وبوقف آلات الطباعة ومنع الكتب والكتابة، وأخيراً بتحريم الكلام. كل هذه الأشياء التي يمكن بالفعل قمعها (أو السيطرة عليها) هي نظم اجتماعية. فاللغة نظام اجتماعي يستحيل تصور التقدم العلمي بدونه، إذ لا وجود للعلم بدونها، وبدونها لا تتقدم التقاليد ولا تنمو. والكتابة نظام اجتماعي، وكذلك كل المنظمات الخاصة بالطباعة والنشر وسائر النظم التي يتخذها المنهج العلمي أدوات له. وللمنهج العلمي نفسه جانب اجتماعي. فالعلم، والتقدم العلمي بنوع خاص، لا يتجان عن الجهود المنعزلة عن بعضها بعضاً، بل يتجان عن حرية التنافس الفكري. ذلك أن العلم محتاج إلى التنافس المتزايد بين الفرضيات، وهو مفتقر إلى الدقة المتزايدة في الاختبارات. وتحتاج الفرضيات المتنافسة إلى من يمثلها أو ينوب عنها من الأشخاص، إن صح هذا التعبير، أي أنها تحتاج إلى محامين ومخلفين، بل تحتاج إلى جمهور. وهذا التمثيل الشخصي لا يقوم بوظيفته إلا إذا اتخذ صورة النظم. وهذه النظم لا بد من إمدادها بالمال، ولا بد من حمايتها بالقانون. ويعتمد التقدم، في نهاية الأمر، على العوامل السياسية إلى حد بعيد، أي أنه يعتمد على النظم السياسية التي تحمي حرية الفكر: يعتمد على الديمقراطية.

ويهمنا أن نلاحظ أن «الموضوعية العلمية» صفة تعتمد إلى حد ما على النظم الاجتماعية. فالقول الساذج بأن الموضوعية العلمية وليدة موقف ذهني أو سيكولوجي لدى الفرد من العلماء، وأنها تعتمد على ما حصله من تجربة وما اكتسبه من تعود على الحيلة وتجنب التحيز، هذا القول من شأنه أن يستثير الرأي المعارض الذي يذهب إلى التشكيك في قدرة العلماء على اتخاذ موقف موضوعي. يقول أصحاب هذا الرأي

الأخير إن افتقار العلماء إلى الموضوعية قد لا يكون له أثر يذكر في العلوم الطبيعية حيث لا يوجد ما يثير انفعالهم، أما في العلوم الاجتماعية التي لا تنجو أبحاثها من الأهواء الاجتماعية والتحيز الطبقي والمصالح الشخصية فقد يكون لهذا الافتقار إلى الموضوعية أثر فتاك. وهذا الرأي الذي ظهر بصورة مفصلة فيما يسمى بـ «النظرية الاجتماعية في المعرفة» (أنظر العددين ٦ و ٢٦) يغفل تماماً عما للمعرفة العلمية من طابع اجتماعي أو نُظمي، لأنه يركز على القول الساذج بأن الموضوعية معتمدة على سيكولوجية الأفراد من العلماء. وهو لا يرى أن جفاف موضوع البحث في العلوم الطبيعية أو بعده عن الأمور الشخصية لا يمنعان التحيز والمصلحة الذاتية من التسلل إلى معتقدات العالم؛ والحق أننا لو اعتمدنا كل الاعتماد على نزاهة العالم عن الهوى، لاستحال العلم تماماً، بما في ذلك علم الطبيعة.

إن ما غفلت عنه «النظرية الاجتماعية في المعرفة» هو عين الصفة الاجتماعية للمعرفة - أعني ما للعلم من طابع اجتماعي أو عام: إذ أنها أهملت قيام العلم على قدرة الأفراد على اختباره، واستخدامها النظم في نشر الأفكار الجديدة ومناقشتها، وهذان الأمران هما اللذان يصونان الموضوعية العلمية، وهما أيضاً اللذان يفرضان على ذهن العالم نوعاً من النظام يلتزم به^(٥٤).

وربما جاز لي أن أشير في هذا الصدد إلى دعاوي المذهب التاريخاني التي عرضتها في العدد ٦ (الخاص بـ «الموضوعية والتقويم»). فقد عرضت هناك حجة المذهب التاريخاني القائلة بأن البحث العلمي في المشكلات الاجتماعية لا بد أن يؤثر هو نفسه في الحياة الاجتماعية، وإذن فمن المستحيل على العالم الاجتماعي المدرك لهذا التأثير أن يحتفظ بالموقف العلمي الصحيح المتصف بالموضوعية والتزهد عن الهوى. لكن هذا الأمر لا تخصص به العلوم الاجتماعية وحدها. فالعالم الفيزيقي والمهندس الفيزيقي يوجدان معاً في هذا الموقف نفسه. وليس المهندس

الفيزيقي بحاجة أن يصير عالماً اجتماعياً حتى يتبين أن اختراع طائفة جديدة قد يكون له أثر هائل في المجتمع.

لقد أجملت فيما تقدم بعض الشروط المتصلة بالنظم، وهي الشروط التي يعتمد التقدم العلمي والصناعي على تحقيقها. وبهنا أن نبين الآن أن معظم هذه الشروط لا يمكن اعتباره ضرورياً للتقدم، كما أن اجتماعها كلها لا يكفي لتحقيقه.

أقول إنها ليست ضرورية، لأن التقدم العلمي لن يكون مستحيلاً تمام الاستحالة بدون النظم (وربما استثنينا من ذلك اللغة). فقد حدث «تقدم» فعلاً من مرحلة الكلام الملفوظ إلى مرحلة الكلام المكتوب، بل ذهب التقدم أبعد من ذلك (وإن كان، ربما، لا يجوز اعتبار هذه المرحلة الأولية في التطور تقدماً علمياً بالمعنى الصحيح).

وينبغي، من ناحية ثانية، أن نتبين أمراً آخر أكثر أهمية: هو أن التقدم العلمي قد يتوقف يوماً ما بالرغم من وجود أفضل النظم وأصلحها له. فقد تنتشر النزعة الصوفية، مثلاً، على هيئة وباء بين الناس. وهذا أمر لا شك في أنه ممكن الوقوع، إذ لما كان بعض المتعقلين يردون فعلاً على التقدم العلمي (أو على مطالب المجتمع المفتوح) بالانسحاب إلى التصوف، فلا استحالة في أن يتخذ الناس جميعاً هذا الموقف. وقد نستطيع أن نقاوم انتشاره بتصميم المزيد من النظم الاجتماعية، كالنظم التعليمية، التي تحول دون اتفاق الأفراد في وجهة نظر واحدة معينة، وتعمل بدلاً من ذلك على تنويع وجهات النظر. كذلك قد يكون لفكرة التقدم والتحمس لنشرها بعض الأثر في ذلك. لكن هذا كله لا يجعل من التقدم أمراً يقيني الوقوع. فما يزال من الممكن منطقياً أن ينتشر نوع من البكتريا أو الفيروس الذي قد يؤلّد في الناس نوعاً من النيرفانا.

من هذا نرى أن النظم لا تكون أبداً آمنة من العطب، ولو كانت من خيرة النظم. فكما قلت من قبل، «النظم كالحصون، لا يكفي أن يُحسن تصميمها، بل ينبغي إمدادها بالجند الصالحين». ولكننا لا نستطيع أن

نضمن اجتذاب أصلح الناس للبحث العلمي . ولا نستطيع أن نضمن الحصول على الأفراد ذوي المخيلة الخصبة الذين تكون لهم القدرة على ابتكار الفروض العلمية الجديدة . فكل ذلك يتوقف في النهاية على مجرد الحظ إلى حد بعيد . ذلك أن الحق ليس أمراً بيناً، ومن الخطأ الاعتقاد - كما اعتقد كونت ومل - بأننا إذا ما أزلنا «العوائق» من طريقنا (والإشارة هنا إلى الكنيسة)، تبين الحق لكل من يرغب صادقاً في رؤيته .

ويمكن، في اعتقادي، تعميم النتيجة التي توصلنا إليها من التحليل السابق . فالعنصر الإنساني والشخصي سوف يظل دائماً العنصر اللاعقلي في معظم النظريات الاجتماعية إلى علم النفس، على نحو ما نحاول رد الكيمياء إلى علم الطبيعة، فهو في اعتقادي مذهب يرتكز على فهم خاطئ . وهو ناشئ عن الاعتقاد الكاذب بأن «المذهب السيكولوجي المنهجي» نتيجة ضرورية للمذهب الفردي المنهجي - أي لذلك المذهب المنيع الذي يقول بضرورة محاولة فهم الظواهر الاجتماعية كلها باعتبارها راجعة إلى أفعال الأفراد من البشر وأهدافهم وآمالهم وأفكارهم والتأثير المتبادل بينهم، كما ترجع إلى التقاليد التي خلقها الأفراد من الناس وحافظوا عليها . لكن في استطاعتنا أن نقبل المذهب الفردي دون أن يضطرننا ذلك إلى قبول المذهب السيكولوجي . ذلك أن «منهجنا الصفري» في تركيب النماذج العقلية ليس منهجاً سيكولوجياً، بل هو منهج منطقي (أنظر العدد ٢٩).

والحق أن علم النفس لا يمكن أن يكون أساساً لعلم الاجتماع . وذلك، أولاً، لأن علم النفس ليس هو نفسه إلا واحداً من العلوم الاجتماعية . وما يسمى بـ «الطبيعة الإنسانية» يختلف اختلافاً بيناً باختلاف النظم الاجتماعية . إذن فدراسة «الطبيعة الإنسانية» قائمة على افتراض فهمنا لهذه النظم . والسبب الثاني أن العلوم الاجتماعية معنية إلى حد بعيد بالنتائج غير المقصودة للأفعال الإنسانية، أو الآثار المترتبة على هذه الأفعال . ووصفنا لهذه النتائج بأنها «غير مقصودة» لا يعني في هذا السياق أنها «ليست مقصودة عن وعي»، وإنما يدل هذا الوصف على النتائج التي

تتعارض مع كل مصالح الفاعل، سواء كان مدركاً لها أم لم يكن، فقد يزعم البعض أن الشغف بالجبال والعزلة أمر يمكن تفسيره سيكولوجياً، غير أن هذا الشغف إن وجد عند كثيرين من الناس فلن يتمتعوا بالعزلة، وهذه ليست حقيقة سيكولوجية؛ لكن هذا النوع من الإشكال هو مما تهتم به النظريات الاجتماعية في أساسها.

بهذا نصل إلى نتيجة معارضة أشد المعارضة لمنهج كونت ومل، وهو المنهج الذي ما يزال مقبولاً لدى الكثيرين. فبدلاً من النظر إلى سيكولوجية الطبيعة الإنسانية بوصفها أساساً متيناً في الظاهر نرد إليه الأمور الاجتماعية، يجوز لنا القول إن العامل الإنساني هو نفسه، من بين عناصر الحياة الاجتماعية والنظم الاجتماعية، العنصر المفتقر في نهاية الأمر إلى التعيين والانتظام. وهو العنصر الذي لا يمكننا في نهاية الأمر أن نتحكم فيه تماماً بواسطة النظم (كما سبق إلى إدراك ذلك سبينوزا^(٥٥))، فإن كل محاولة للسيطرة عليه لا بد من أن تؤدي إلى الطغيان؛ وهذا معناه استبداد العنصر الإنساني ممثلاً في نزوات القلة من الأفراد، أو ممثلاً في نزوات فرد واحد.

لكن ألا يمكن التحكم في العنصر الإنساني بواسطة العلم - وهو نقيض النزوة؟ حقاً إن علم الحياة وعلم النفس باستطاعتهما، أو سوف يكون باستطاعتهما عاجلاً أو آجلاً، أن يتوصلا إلى حل «مشكلة تغيير الإنسان». لكن كل من يقبل على هذه المحاولة مضطر إلى القضاء على الموضوعية العلمية، وبذلك يقضي على العلم نفسه؛ فالعلم والموضوعية العلمية كلاهما يعتمدان على حرية التنافس الفكري؛ أي أنهما يعتمدان على الحرية. فإذا كان للعقل أن يستمر في نموه، وإذا كان للإنسانية أن تحافظ على حظها من الرشاد، فلا يجب التدخل أبداً بما يمنع التنوع بين الأفراد وآرائهم وأهدافهم وأغراضهم (إلا في الحالات المتطرفة التي تتعرض فيها الحرية السياسية للخطر). بل إن الدعوة الجذابة إلى اتخاذ هدف مشترك، مهما بلغ من السمو، ليست إلا دعوة إلى نبذ كل ما يتعارض معه من آراء أخلاقية وكل ما يؤدي إليه هذا التعارض من نقد

وحجج مخالفة. إنها دعوة إلى نبذ الفكر الراشد.

إن التطوري الذي يطلب التحكم «العلمي» في الطبيعة الإنسانية لا يدرك ما في هذا الطلب من دعوة إلى الانتحار. فالباعث على التطور والتقدم هو تنوع المادة التي يمكن أن تكون موضوعاً للانتخاب الطبيعي. وهذا الباعث في حالة التطور الإنساني هو «حرية الشخص في الانفراد بصفة من الصفات وحرية في الاختلاف عن جاره» - «حرية في عدم موافقة الأغلبية والسير في طريقه الخاص»^(٥٦). أما التحكم الكلي الذي يؤدي إلى المساواة بين العقول بدلاً من أن يؤدي إلى المساواة بين الحقوق، فمعناه القضاء على التقدم.

٣٣. خاتمة. الجاذبية العاطفية للتاريخانية

التاريخانية مذهب عريق في القدم. وهي في أقدم صورها، كما في القول بدورات حياة المدن والأجناس، سابقة بالفعل على النظرة الغائية البدائية التي تقول بوجود أغراض مستترة^(٥٧) وراء أحكام القدر العمياء في ظاهرها. ورغم أن التكهّن بوجود مثل هذه الأغراض ينأى كثيراً عن الطريقة العلمية في التفكير، فقد امتدت آثاره من غير شك إلى أحدث النظريات المصطبغة بصيغة المذهب التاريخاني. وفي كل صورة من صور هذا المذهب تعبير عن الشعور بالانسياق نحو المستقبل بتأثير قوى لا تمكن مقاومتها.

لكن المحدثين من أصحاب المذهب التاريخاني لا يدركون، فيما يبدو، قدم مذهبهم. فهم يعتقدون، ولم يكن لهم خيار في هذا نتيجة لتأليههم كل جديد، بأن المذهب التاريخاني في صورته التي يأخذون بها هو آخر ما حققه العقل الإنساني من نتائج وأكثرها جرأة، وأن هذا العمل العظيم باهر في جدته، بحيث لا يقوى على إدراكه إلا القليلون. بل يعتقدون أنهم هم الذين اكتشفوا مشكلة التغير - وهي من أعرق المشكلات التي تناولتها الميتافيزيقا النظرية. وهم إذ يعارضون بين

تفكيرهم «الديناميكي» وبين التفكير «الاستاتيكي» الذي وقفت عنده الأجيال السابقة كلها، يعتقدون بأن ما تحقق على أيديهم من تقدم لم يكن ممكناً إلا أننا الآن «نعيش في ثورة» عملت على الإسراع في سير التطور بحيث يمكن للفرد الواحد أن تكون له الآن تجربة مباشرة بالتحول الاجتماعي. وهذه القصة هي، بالطبع، مجرد خرافة. فقد حدثت ثورات في عصور سابقة على عصرنا، وقد اكتشف الناس التحول مرات بعد مرات منذ هيرقليطس إلى الآن^(٥٨).

في اعتقادي ينبغي القول بهذه الفكرة المؤثرة على أنها شيء جريء وثوري بنزعة رجعية غير واعية؛ ومن حق المتأمل في هذا التحول العظيم للتغير أن يتساءل: ألا يكون هذا التحول وجهاً واحداً فقط لموقف مزدوج؟ ألا يخفي هذا التحول وراءه مقاومة لا تقل عنه في شدتها ومن الراجب التغلب عليها؟ فإذا أجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب، كان في ذلك تفسير للحمية الدينية التي اصطليح بها القول أن هذه الفلسفة العتيقة البالية هي آخر ما تكشف عنه العلم وأعظمه. ومن يدري، فلعل أصحاب المذهب التاريخاني خائفون من التغير. أهو الخوف من التغير يجعلهم عاجزين عن مواجهة النقد بما يتفق والموقف العقلي؟ وهل كان هذا الخوف هو السبب في استجابة غيرهم لتعاليمهم؟ الحق أن التاريخانيين يدون كأنهم يحاولون تعويض أنفسهم عن فقدان عالم لا يتغير، فيتشبثون بالاعتقاد بأن التغير يمكن التنبؤ به لأنه محكوم بقانون لا يتغير.

الهوامش

دعاوى التاريخانية المعارضة المذهب الطبيعي

- (١) انظر القول الحادي عشر من «أقوال في فويرباخ» (١٨٤٥)، انظر أيضاً العدد ١٧ مما يلي .
(٢) انظر العدد ٤ من الفصل الثالث من كتابي The Open Society and its Enemies وبخاصة الحاشية ٣٠ ؛ والعدد ٢ من الفصل الحادي عشر.

دعاوى التاريخانية المؤيدة للمذهب الطبيعي

- (١) مقدمة كتاب «رأس المال» .
(٢) صاحب هذا القول أيضاً هو ماركس «أقوال في فويرباخ» ؛ أنظر، فيما سبق، نهاية العدد ١ .
(٣) بعد كتابة هذه السطور نشر كتابي The Open Society and its Enemies . (لندن ١٩٤٥ ؛ طبعة منقحة، برنستون ١٩٥٠ ، لندن ١٩٥٢ ؛ طبعة ثالثة، لندن ١٩٥٧) . وقد كنت أشير هنا خاصة إلى الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب، وعنوانه «النظرية الأخلاقية للمذهب التاريخاني» .

نقد الدعاوى المعارضة للمذهب الطبيعي

- (١) هذه مسألة قديمة . فقد حمل أفلاطون نفسه في بعض الأحيان على البحث «النظري» . انظر

- دفاعاً عن البحث النظري لـ ت. ه. هكسلي T. H. Huxley في كتابه Science and Culture (١٨٨٢)، ص ١٩ وما بعدها؛ وكذلك لـ م. پولاني M. Polanyi، في مجلة Economica، المجموعة الجديدة، المجلد الثامن (١٩٤١)، ص ٤٢٨ والصفحات التالية. (وبالإضافة إلى الكتب المذكورة في هذه المؤلفات، أنظر أيضاً: فيلن Veblen في كتابه The Place of Science in Modern Civilisation، ص ٧ والصفحات التالية).
- (٢) كنط، وأحلام راقي الأشباح، الجزء الثاني، الفصل الثالث (Werke) نشر لـ. كاسيرر E. Cassirer، المجلد الثاني، ص ٣٨٥.
- (٣) انظر مجلة Economica، المجلد الثالث عشر (١٩٣٣)، ص ١٢٢.
- (٤) قارن ف. أ. فون هايك، في مجلة Economica، المجلد الثالث عشر (١٩٣٣) ص ١٢٣: «... كان تطور علم الاقتصاد في أكثر أمره نتيجة لبحث وتفنيد المقترحات البيوتية المتعاقبة...».
- (٥) انظر م. جتيربرج M. Cinsberg، في Hnman Affairs (نشر ر. ب. كاتل R.B. Cattell وآخرين)، ص ١٨٠. ولكن يجب التسليم بأن علم الاقتصاد الرياضي دليل على أن واحداً من العلوم الاجتماعية على الأقل قد مر بمرحلة تناظر الثورة النيوتونية.
- (٦) انظر كتابي The Logic of Scientific Discovery (١٩٥٧)، العدد ١٥ (القضايا الوجودية السالبة). والنظرية المذكورة تعارض النظرية التي يقول بها مل في كتابه Logic، المقالة الخاصة، الفصل الخامس، العدد ٢.
- (٧) انظر، مثلاً، م. ر. كوهن M. R. Cohen في كتابه Reason and Nature، ص ٣٥٦ والصفحات التالية. ويبدو أن الأمثلة المذكورة في المتن تلخص هذا الرأي المعين المعارض للمذهب الطبيعي.
- (٨) يناقش ك. ج. فريدريك C. J. Friedrich صيغة مشابهة لـ «قانون الفساد» هذا في كتابه المشوق الذي يتجه فيه وجهة تكنولوجية إلى حد ما، وعنوانه Constitutional Government and Politics (١٩٣٧)، يقول عن هذا القانون إن العلوم الطبيعية جميعاً لا تستطيع أن تباهي بـ «فرض» واحد يعادله في أهميته بالنسبة للبشرية، (ص ٧). وأنا لا أشك في أهميته، ولكني أرى أن العلوم الطبيعية تحتوي على عدد لا حصر له من القوانين التي تعادله في أهميته، ويمكن العثور عليها إذا بحثنا عنها ضمن القوانين المألوفة بدلاً من أن نبحث عنها بين القوانين المجردة. (تأمل، مثلاً، القانون القائل بأن الناس لا يستطيعون الحياة بلا غذاء، أو القانون القائل بأن الحيوانات الفقيرة مزودة بالجنس). ويلح الأستاذ فريدريك في الدعوى المعارضة للمذهب الطبيعي القائلة بأن «العلوم الاجتماعية لا يتبعها تطبيق مناهج العلوم الطبيعية عليها» (نفس المرجع، ص ٤). ولكنه من ناحية أخرى، يحاول أن يقيم نظريته السياسية على عدد من الفروض نستطيع أن نتبين طابعها من النظر في عباراته الآتية (نفس المرجع، ص ١٤ والصفحات التالية): «الرضا والإكراه كل منهما قوة حية تتولد عنها السلطة؛ وبهما معاً تتعين وثلة الموقف السياسي؛ ولما كانت «هذه الشدة يعينها مطلق كمية الرضا أو الإكراه أو الاثنين معاً، فربما كان أقرب ما يعبر عن شدة الموقف السياسي هو قطر متوازي الأضلاع يمثل هاتين القوتين، أعني الرضا والإكراه. وعلى ذلك

تكون قيمتها العددية مساوية للجذر التربيعي لحاصل جمع مربع القيمة العددية للرضا ومربع القيمة العددية للإكرامه. هذه المحاولة التي ترمي إلى تطبيق النظرية الفيناغورية على متوازي الأضلاع هذا الذي لا يقول المؤلف لم كان قائم الزوايا، والذي ينسب إليه تمثيل هذه «القرى» التي تمتنع على القياس لقموضها - أقول إن هذه المحاولة ليست مثلاً على الموقف المعارض للمذهب الطبيعي، وإنما هي مثال على ذلك النوع من المذهب الطبيعي أو «العلموي» الذي أقر المؤلف بعدم جدواه في العلوم الاجتماعية. ولنلاحظ أن هذه «الفروض» المعرومة يبعد أن تقبل التعبير عنها في صيغة تكنولوجية، في حين أن «قانون الفساد» الذي يؤكد فريدريك أهميته بحث، يمكن وضعه في تلك الصيغة.

فيما يتصل بالظروف التاريخية التي نشأ فيها رأي «العلميين» القائل بأن مشكلات العلوم السياسية يمكن فهمها بواسطة «متوازي أضلاع القرى» انظر كتابي The Open Society and its Enemies (الطبعة المتقحة)، الحاشية ٢ على الفصل السابع.

(٩) اعترض الأستاذ هايك على استخدام عبارة «الهندسة الاجتماعية» (بالمعنى «الجزئي») قائلاً إن العمل الهندسي النموذجي يتطلب تركيزاً لكل المعلومات المتصلة به في ذهن واحد، بينما تتميز جميع المشكلات الاجتماعية الحقة بحاجتها إلى استخدام معارف لا يمكن جمعها على هذا النحو في نقطة مركزية. (انظر كتابه Collectivist Economic Planning، ص ١٩٣٥، ص ٢١٠). وأنا أسلم بما لهذه الحقيقة من أهمية أساسية. ومن الممكن صياغتها في الفرض التكنولوجي الآتي: «لا يمكنك أن تجمع في سلطة تخطيطية مركزية كل المعلومات المتصلة بتحقيق غايات معينة، مثل إرضاء الحاجات الشخصية أو الانتفاع بالخبرات والكفايات المتخصصة». (ويمكن وضع فرض مماثل خاص باستحالة تركيز القدرة على بدء الأعمال الجديدة وتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بتحقيق غايات مماثلة). ونستطيع الآن الدفاع عن عبارة «الهندسة الاجتماعية» ببيان أن المهندس الاجتماعي يجب عليه أن يستخدم المعرفة المودعة في هذه الفروض التي تخبره بحدود قدرته على بدء الأعمال الجديدة كما تنبئه بحدود معرفته. انظر أيضاً الحاشية ٤ في العدد ٢٤ مما يلي.

(١٠) وهي تشمل - إن أمكن - المعرفة بحدود المعرفة، كما بينا في الحاشية السابقة

(١١) هذان الرأيان - أعني الرأي القائل بأن النظم الاجتماعية صادرة عن «تصميم» سابق، والرأي القائل بأنها إنما «نشأ» وحسب - يناظران رأي القائلين بنظرية العقد الاجتماعي ورأي المعارضين لهم مثل هيوم Hume. لكن هيوم لا يتخلى عن النظرة «لوظيفية» أو «الوسيلة» إلى النظم الاجتماعية، إذ يقول إن الناس لا يسعهم الاستغناء عنها. وهذا الموقف يمكن أن يستخلص منه تفسير دارويني لما لبعض النظم التي لم تنشأ نتيجة للتصميم (كاللغة) من صفة الوسيلة، فتقول إن هذه النظم إذا لم يكن لها وظيفة مفيدة تؤديها، فليس لها فرصة للبقاء. ويتفق وهذه النظرة أن النظم الاجتماعية التي لا تدلن بوجودها إلى تصميم سابق قد تنشأ باعتبارها نتائج غير مقصودة للأفعال المقصودة (أو الصادرة عن روية عقلية): مثال ذلك أن يستخدم الناس درياً من الدروب تسييراً لأنفسهم في انتقالهم، فينشأ عن ذلك طريق لم يقصودوا إلى إنشائه (كما لاحظ ديكارت). ولنا حاجة إلى الإلحاح في أن الاتجاه التكنولوجي مستقل تماماً عن كل ما يتعلق به «الأصول»

من المسائل التي تبحثها نظرية التطور.

(١٢) أنظر، فيما يتصل بوجهة النظر «الوظيفية»، ب. مالينوفسكي B. Malinowski في مقاله «Anthropology as the Basis of Social Science»، المنشور في كتاب *Human affairs* (نشر كاتل Cattell)، وبخاصة ص ٢٠٦ والصفحات التالية و ص ٢٣٩ والصفحات التالية.

(١٣) هذا المثال الذي يقر أن كفاية النظم بوصفها «آلات» هي كفاية محدودة، وأن قيام النظم بوظائفها يعتمد على إمدادها بالأشخاص الصالحين، هذا المثال يمكن مقارنته بمبادئ الديناميكا الحرارية، كقانون بقاء الطاقة (في صيغته التكنولوجية القائلة باستحالة وجود آلة دائمة الحركة). ولهذا فهو يتعارض مع المحاولات «العلموية» التي ترمي إلى بيان التماثل بين مفهوم الطاقة الفيزيقي وبعض المفاهيم الاجتماعية، كالسلطة؛ أنظر مثلاً كتاب برتراند رسل *Power* (١٩٣٨)، ص ١٠ وما بعدها، حيث توجد محاولة علموية من هذا النوع. فالتقطة الرئيسة عند رسل لا يمكن في اعتقادي وضعها في صيغة تكنولوجية - وهذه التقطة هي قوله إن «أشكال السلطة» المختلفة، كالثروة، وقوة الدعاية، والقوة السافرة، يمكن تحويلها إلى بعضها بعضاً.

(١٤) أنظر كتاب ليمان *The Good Society* (١٩٣٧)، الفصل الحادي عشر ص ٢٠٣ والصفحات التالية. أنظر أيضاً و. هـ. هـ W. H. Hutt في كتابه *Plan for Reconstruction* (١٩٤٣).

(١٥) هذا التعبير يستخدمه كثيراً كارل مانهايم K. Mannheim في كتابه *Man and Society in an Age of Reconstruction*؛ أنظر دليل الكتاب؛ وانظر، على سبيل المثال، الصفحات الآتية: ٢٦٩، ٢٩٥، ٣٢٠، ٣٨١. في هذا الكتاب عرض يفوق كل ما بلغ إليه علمي من المؤلفات في عنايته بتفصيل البرنامج الكلي النزعة المؤيد للمذهب التاريخاني، ولهذا فقد خصصته هنا بالنقد.

(١٦) أنظر: مانهايم، نفس الكتاب، ص ٣٣٧. توجد الفقرة التي أخذت عنها هذه العبارة في العدد ٢٣ مما يلي، وهناك أيضاً نقد لها.

(١٧) «مشكلة تغيير الإنسان» هو عنوان أحد الفصول في كتاب مانهايم: *Man and Society*. والاقتراس التالي مأخوذ من هذا الفصل، ص ١٩٩ وما بعدها.

(١٨) أنظر كتاب مل *Logic*، المقالة السادسة، الفصل العاشر، العدد ١.

(١٩) *Logic*، المقالة السادسة، الفصل العاشر، العدد ٨. - أما عبارة ماركس المناظرة لهذه (وقد سبق لنا اقتباسها في العدد ١٧)، فهي مأخوذة من تصدير الطبعة الأولى لكتاب «رأس المال».

(٢٠) تدل هذه الملاحظة على أن مذهب مل الإثني قد منعه من اعتبار كلمة «نافع» مرادفة لكلمة «تقدمي»؛ أي أنه، بالرغم من نزعته التقدمية، لم يأخذ بنظرية أخلاقية موافقة للمذهب التاريخاني (أنظر العدد ١٩) كالتي قال بها سبنسر Spencer وإنجلز Engels (ويقول بها في آيانتا وادنجتون Waddington؛ أنظر كتابه *Science and Ethics*).

(٢١) مل، نفس المرجع، المقالة السادسة، الفصل العاشر، العدد ٢

(٢٢) انظر الأعداد ١٥ إلى ١٧ مما سبق؛ وانظر على الخصوص كتاب إنجلز - *Socialism, Utopian and Scientific*.

(٢٣) لقد ناقشت هذه المسألة بإسهاب في كتابي *The Open Society and its Enemies*.

(٢٤) انظر، مثلاً، كتاب كارل مانهام *Man and Society*، ص ٦ (ومواضع كثيرة غيرها)، حيث يقول المؤلف إنه لم يعد ثم اختار «بين التخطيط وعدم التخطيط»، وإنما الاختيار الآن هو «بين التخطيط الحسن والتخطيط الرديء»؛ أوف. زقايج F. Zweig في كتابه *Planning of Free Societies* (١٩٤٢)، ص ٣٠، حيث يقول في الاختيار بين المجتمع القائم على التخطيط والمجتمع الذي لا يقوم على التخطيط إن هذه المسألة لا وجود لها، فقد حلها التاريخ من أجلنا باتخاذها اتجاهًا معينًا هو الاتجاه الذي يسير فيه الآن التطور التاريخي.

(٢٥) كارل مانهام، المرجع المذكور، ص ٣٣؛ والمبارة المقتبسة فيما بعد مأخوذة من المرجع نفسه، ص ٧.

(٢٦) يميز كارل مانهام (وهو في ذلك لا يختلف عن كونت) بين ثلاثة مستويات لتطور الفكر: ١ - المحاولة والخطأ أو الاكتشاف بطريق المصادفة، ٢ - الاختراع، ٣ - التخطيط (نفس المرجع، ص ١٥٠ وما بعدها). وأنا بعيد عن مذهبه إلى حد القول بأن طريقة المحاولة والخطأ هي أقرب هذه والمستويات جميعاً إلى منهج العلم. - وثم سبب آخر يدعوني إلى اعتبار الطريقة الكلية في العلوم الاجتماعية طريقة لا ترقى إلى مرتبة العلم هو أنها تحتوي على عنصر النزوع إلى الكمال. ولكننا إذا تبين لنا عجزنا عن تحقيق السماء على الأرض، وأن غاية ما نستطيعه تحسين الأمور بقدر ضئيل، تبين لنا أيضاً أننا لا نستطيع تحسينها إلا قليلاً قليلاً.

(٢٧) يلاحظ هـ. جومبرتز H. Gomperz في *Weltanschauungslehre, III* (١٩٠٨)، ص ٦٣، أن أية قطعة واحدة من العالم نختارها، ولكن عصفوراً يرفرف مضطرباً حولنا، يمكن وصفها بواسطة القضايا الآتية التي تبين بعضها البعض أشد التباين، ويقابل كلا منها صفة أو جانب من جوانب القطعة الموصوفة: «هذا الطائر يطير» - «هاك طائر يمر» - «انظر، هنا حيوان» - «شيء يتحرك هنا» - «هنا طاقة تتحول» - ليست هذه حالة من الحركة الدائمة! - «المسكين مذعور» - ومن الواضح أنه لا يمكن للعلم أن يهتم باستكمال هذه القائمة، لأنها بالضرورة غير متناهية. - يقدم هايك Hayek، في مجلة *Ethics*، المجلد الرابع والخمسين (١٩٤٣)، الحاشية ٥، نقداً مختصراً للنزعة الكلية شديدة الشبه بالنقد الذي أوردته هنا في المتن.

(٢٨) يصف كارل مانهام العلم الانتخابي أو التجريدي بأنه «مرحلة لا بد من أن تمر بها كل العلوم التي تسعى إلى الدقة» (المرجع المذكور، ص ١٦٧).

(٢٩) انظر، بالإضافة إلى المقتبسات التالية، كتاب مانهام المذكور، ص ١٨٤؛ انظر أيضاً الحاشية في ص ١٧٠، ص ٢٣٠.

(٣٠) نفس المرجع، ص ٢٣٠. المذهب القائل بأننا نستطيع الحصول على نوع من المعرفة العينية بـ «الحقيقة ذاتها» مذهب مشهور باعتباره جزءاً مما يمكن وصفه اصطلاحاً

- بـ «التزعة الصوفية» وكذلك الصباح في طلب «الكليات» wholes.
- (٣١) أنظر المرجع المذكور، ص ٢٦، ٣٢ على سبيل المثال. لا يعني نقدي للتزعة الكلية أنني أعارض الدعوة إلى التعاون بين فروع العلم المختلفة. ولن يعارض هذه الدعوة أحد، بخاصة حين تواجهنا مشكلة جزئية محددة يحتاج حلها إلى تعاون الجهود. ولكن هذا أمر مختلف جد الاختلاف عن المخطئة التي ترمي إلى إدراك الكليات العينية بواسطة منهج تركيبي منظم، أو شيء من هذا القبيل.
- (٣٢) أنظر المرجع المذكور، ص ٣٣٧؛ والحاشية ٨ في العدد ٢١ مما سبق.
- (٣٣) تكاد الصيغة المقتضية أن تطابق تماماً صيغة أعطاهها ك. شميت C. Schmitt.
- (٣٤) ربما يأمل الكليون في الخروج من هذه الصعوبة بأنكارهم صحة المنطق الذي يقولون إن الجدل قد حل محله. وقد حاولت أن أسد هذا المخرج عليهم في مقالي 'What is Dialectic' المنشور بمجلة Mind، المجلد التاسع والأربعين (المجموعة الجديدة)، ص ٤٠٣ والصفحات التالية.
- (٣٥) أنظر كارل مانهايم، المرجع المذكور، ص ٢٠٢. نلاحظ أنه توجد في الوقت الحاضر نزعة كلية سيكولوجية شائعة بين أصحاب النظريات التربوية.
- (٣٦) المذهب القائل بأن علم التاريخ ينظر في «الكليات الفردية العينية»، كالأشخاص والحوادث والعصور، هذا المذهب عمل على نشره خاصة ترويتش Troeltsch. ويسلم مانهايم بصحة دائماً.
- (٣٧) كارل مانهايم، المرجع المذكور، ص ١٧٥ وما بعدها.
- (٣٨) أنظر، مثلاً، مبدأ الاستبعاد الذي قال به باولي Pauli. - ينبغي أن يتضح للعالم الاجتماعي من مثل فكرة التنافس أو تقسيم العمل، أن الطريقة «الذرية» أو «الفردية» لا تمنعنا قط من إدراك التأثير المتبادل بين كل فرد وآخر، (يختلف الموقف في علم النفس، إذ يبدو أن المنهج الذري الذي لا يقبل الانطباق في هذا العلم).
- (٣٩) كانت هذه نظرة مل أيضاً حين قال عن التجارب الاجتماعية إن «من الواضح أنه ليس في وسعنا إجراؤها أبداً. وليس لنا إلا أن نرقب ما تنتجه الطبيعة منها، ... أعني ما يسجله التاريخ من الظواهر المتعاقبة. ...» (أنظر أيضاً Logic، المقالة السادسة، الفصل السابع، العدد ٢).
- (٤٠) يعطي سدي وبيتريس وب Sidney and Beatrice Webb. في كتابهما *Methods of Social Study* (١٩٣٢)، ص ٢٢١ والصفحات التالية، أمثلة مشابهة على التجارب الاجتماعية. ولكنهما لا يميزان بين نوعي التجارب اللذين وصفناهما هنا بالتجارب «الجزئية» والتجارب «الكلية»، رغم ما في تقديمهما للمنهج التجريبي من قوة (أنظر ص ٢٢٦، «امتزاج المعلومات»)، وخاصة باعتبار هذا النقد موجهاً ضد التجارب الكلية (التي يبدو أنهما معجبان بها). وكذلك يقترون تقديمهما بـ «الحجة القائمة على تغير الظروف التجريبية»، وهي حجة لا أعتقد بصحتها؛ أنظر العدد ٢٥ مما يلي.
- (٤١) يجد القارئ تحليلاً أولياً لمناهج الفيزياء الحديثة من وجهة النظر المشار إليها هنا، في كتابي *Logic of Scientific Discovery*؛ أنظر أيضاً مقالي 'What is Dialectic' في مجلة

Mind، المجلد التاسع والأربعين، ص ٤٠٣ والصفحات التالية. أنظر أيضاً، على سبيل المثال، تينبرجن *Tinbergen* في كتابه *Statistical Testing of Business Cycle Theories* الجزء الثاني، ص ٢١: «إن تركيب النموذج... هو... من قبيل المحاولة والخطأ»، إلخ.

(٤٢) ترجع إلى هايك ملاحظة أن المعرفة اللازمة للتخطيط «يستحيل تركيزها في ذهن واحد مفرد»؛ أنظر كتابه *Collectivist Economic Planning*، ص ٢١٠. (أنظر أيضاً الحاشية ١ في العدد ٢١ مما سبق).

(٤٣) من النقاط الحاسمة في نظرية سبينوزا السياسية قوله باستحالة معرفة أفكار الآخرين والتحكم فيها. وهو يحدد «الطفنان» بأنه محاولة تحقيق المستحيل، وممارسة السلطة حيث لا تمكن ممارستها. ويجب أن نذكر أن سبينوزا لم يكن، على التدقيق، ذا نزعة ليبرالية. فلم يكن يعتقد بوجود التحكم في السلطة عن طريق النظم، بل كان يرى من حق الأمير أن يمارس سلطاته إلى آخر حدودها الفعلية. مع ذلك فهذا الذي يدعوه سبينوزا «طفناناً» معارضاً العقل، يأخذ أصحاب التخطيط الكلي في سداجة على أنه مشكلة «علمية»، هي مشكلة «تغيير الإنسان» (أو تحويله إلى صورة أخرى).

(٤٤) يقول نيلس بور *Niels Bohr* عن طريقتين من الطرق إنهما متتامتان إذا كانتا (أ) متتامتين بالمعنى العادي، و (ب) إذا كانت كل منهما تمنع من الأخرى بمعنى أنه كلما زاد استخدامنا للواحدة منهما صرنا أقل مقدرة على استخدام الأخرى. ورغم أن الإشارة في المثال المذكور متعلقة بالمعرفة الاجتماعية خاصة، فيمكن القول إن تكليس «وتركيز» السلطة السياسية «وتمسم» لتقدم المعرفة العلمية بوجه عام. فلكل لأن تقدم العلم يعتمد على حرية المنافسة الفكرية، ومن ثم يعتمد على حرية الفكر، وهو في آخر الأمر معتمد على الحرية السياسية.

(٤٥) أنظر ر. هـ. توني *R. H. Tawney*، كتابه *Religion and the Rise of Capitalism*، الفصل الثاني، نهاية العدد الثاني.

(٤٦) وفي كلتا الحالتين - حالة الفترات التاريخية وحالة المواضيع الجغرافية - قد نجد، باستخدام النظريات التي سبق اختبارها تجريبياً، أن أية إشارة إلى التبعيات الزمانية أو المكانية يمكن أن يحل محلها وصف عام لبعض الظروف السائدة المتصلة بنتيجة التجربة، مثل حالة التعليم، أو الارتفاع عن سطح البحر.

(٤٧) كما أنه اتخذ أساماً لما يسمى بـ «النظرية الاجتماعية في المعرفة»، وهي النظرية التي أنقدها هنا في العدد ٣٢، وفي الفصل الثالث والعشرين من كتابي *The Open Society*.

(٤٨) يقول كارل مانهايم في كتابه *Man and Society*، ص ١٧٨، عن «الرجل العادي الذي يلحظ الحياة الاجتماعية في ذكائه»، إنه «في الفترات الاستاتيكية (السكنة) عاجز على أية حال عن التمييز بين القانون الاجتماعي المجرد العام وبين المبادئ الخاصة التي يقتصر انطباقها على عصر معين، ذلك لأن القوارق بين هذين النوعين لا تتضح للمشاهد في الفترات التي يغلب عليها السكون. وهذه المبادئ التي يقتصر انطباقها على عصر معين

يسمى ما نهائيم والمبادئ المتوسطة *principia media*؛ أنظر الحاشية ٤ في هذا العدد. وفيما يخص بالموقف «في عصر يتغير فيه البناء الاجتماعي تغيراً شاملاً، أنظر ما نهائيم، المرجع المذكور، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٤٩) يأخذ مل قوانين كبلر مثلاً على ما يسميه، عبارة بيبكون، «مقدمات متوسطة» *axiomata media*، ذلك لأنها ليست قوانين عامة للحركة، وإنما هي قوانين (تقريبية) لحركة السيارات؛ أنظر *Logic*، المقالة السادسة، الفصل الخامس، العدد ٥. والذي يماثل هذه «المقدمات المتوسطة» في علم من العلوم الاجتماعية هي القوانين التي تصدق على «كل المجموعات (أو الأنساق) الاجتماعية من نوع معين، وليست هي الحوادث العرضية المنتظمة في فترة تاريخية معينة. فمثل هذه الحوادث لا تقارن بقوانين كبلر، بل تقارن، مثلاً، بالأمور المنتظمة المتعلقة بترتيب السيارات في مجموعتنا الشمسية المعينة.

(٥٠) أدخل كارل ما نهائيم (المرجع المذكور، ص ١٧٧) عبارة «المبادئ المتوسطة» بالإشارة إلى مل (الذي يتكلم عن «المقدمات المتوسطة»؛ أنظر الحاشية السابقة) للدلالة على ما أسميته «التعميمات المقتصرة على الفترات التاريخية المعينة التي أجريت فيها المشاهدات المتصلة بهذه التعميمات»؛ أنظر، مثلاً، فقرته الآتية (المرجع المذكور، ص ١٧٨) وقارنها بالحاشية ٣ في هذا العدد: «إن الرجل العادي الذي لاحظ الحياة الاجتماعية في ذلك يكون فهمه للحوادث معتمداً أولاً على استخدامه من غير وهي لمثل هذه المبادئ المتوسطة، التي هي «... مبادئ جزئية لا تصدق إلا في عصر معين». (ويعرف ما نهائيم، في الموضع المذكور، «مبادئ المتوسطة» بقوله إنها «في نهاية الأمر قوى كلية تجمعت، في موقف معين، من العناصر المؤثرة في مكان وزمان معينين - أي أنها مجموعة من الظروف التي اختلفت على نحو خاص قد لا يمكن أن يتكرر أبداً»). ويقرر ما نهائيم أنه لا يتبع «المذهب التاريخاني والهيكلية والماركسية» في إغفالها «العوامل الكلية» (المرجع المذكور، ص ١٧٧ وما بعدها). ومن ثم فسوقفه موقف من يلح في أهمية التعميمات المقتصرة على الفترات التاريخية المعينة، كل على حدة، بينما يسلم بأن من الجائز الانتقال من هذه التعميمات، بواسطة ما يسميه «طريقة التجريد»، إلى «المبادئ العامة المتضمنة فيها» (خلاف هذا الرأي لا اعتقد أن النظريات العامة يمكن الحصول عليها بالتجريد من العادات أو الإجراءات القانونية أو ما إلى ذلك من الأمور المنتظمة التي يتبين من أمثلة ما نهائيم في ص ١٧٧ وما بعدها أنها تكون ما يسميه «مبادئ متوسطة»).

(٥١) كثيراً ما ظهر الاقتراح بأنه بدلاً من المحاولات الباطلة التي ترمي إلى إتخاذ العلوم الطبيعية مثلاً للعلوم الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من بحث عن القوانين الاجتماعية الكلية، يحسن أن نتخذ من علم الاجتماع القائم على مبادئ المذهب التاريخاني مثلاً يتبع في العلوم الطبيعية، فنبحث في هذه العلوم عن القوانين المقتصرة على الفترات التاريخية. ويميل بخاصة إلى مثل هذا الضرب من التفكير أصحاب المذهب التاريخاني الذين يهتمهم تأكيد وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية. أنظر نويرات *Neurath*، في مجلة *Erkenntnis*، المجلد السادس، ص ٣٩٩.

(٥٢) وهي نفس المسئلة التي تؤدي بنا في علم الطبيعة إلى أن نطلب، مثلاً، تفسيراً لظاهرة

red shifts المشاهدة في السدم البعيدة؛ فيكون هذه المسلمة كان يكفي أن نفترض أن معدل التذبذب الذري يختلف باختلاف المناطق في العالم، أو باختلاف الزمن. وهي نفس المسلمة التي أدت بنظرية النسبية إلى التعبير عن قوانين الحركة، مثل قانون جمع السرعات وغيره، في صورة واحدة بالنسبة للسرعات الكبيرة والصغيرة على السواء (أو بالنسبة لمجالات الجاذبية الشديدة والضعيفة) وهي السبب في عدم الاكتفاء بالفروض المعينة *ad hoc* التي تختلف باختلاف نوع السرعة (أو تختلف باختلاف الجاذبية). أنظر كتابي *Logic of Scientific Discovery*، العدد ٧٩، حيث توجد مناقشة لهذه المسلمة القائلة بـ «ثبات القوانين الطبيعية»، ومعارضة لها بالمسلمة القائلة بما يسمى «اطراد الطبيعة».

نقد الدعاوي المؤيدة للمذهب الطبيعي

(١) انظر ف. أ. فون هايك F. A. von Hayek في مقالة *Scientism and the Study of Society*، مجلة *Economica*، المجموعة الجديدة، المجلد السادس، وبخاصة ص ٢٦٩. يستخدم الأستاذ هايك عبارة «الزعة العلمية» للدلالة على «التقليد الأعمى لمنهج العلم ولفته». ونحن نستخدمها هنا للدلالة على تقليد ما يظن بعض الناس خطأ أنه منهج العلم ولفته.

(٢) أوافق الأستاذ ريفن Raven حيث يقول عن هذا التعارض في كتابه *Science' Religion and the Future* (١٩٣٤)، إنه «عاصفة في فنجان فكتوري»، وإن كان قد أضعف قليلاً من قوة هذه الملاحظة بما وجه من عنابة إلى الأيخرة التي ما تزال تتصاعد من هذا الفنجان - أعني تلك النظم الفلسفية التطورية التي صدرت عن برجسون وهوايتهد Whitehead ومسطن Smuts وغيرهم.

(٣) لأنني أشعر بشيء من الإرهاب نتيجة لما يميل إليه أصحاب مذهب التطور من الصاق تهمة الوقوف في وجه الإصلاح والتنوير بكل من لا يشاركهم موقفهم العاطفي إزاء التطور باعتباريه «تحدياً جريئاً ثورياً للفكر التقليدي»، فيحسن بي أن أقول إنني أرى في المذهب الدارويني الحديث أوفق تفسير للوقائع المتصلة به. وثم مثال مفصّل عن موقف التطوريين العاطفي نجده في عبارة لواندنجتون C. H. Waddington جاءت في كتابه *Science and Ethics* (١٩٤٢، ص ١٧) حيث يقول «إننا يجب أن نقبل اتجاه التطور باعتباره حسناً، لا شيء غير أنه حسن بالفعل»؛ وهذه العبارة تبين لنا أيضاً أن الملاحظة الكاشفة الآتية، وقد أدلى بها الأستاذ برنال Bernal (نفس المرجع، ص ١١٥) في موضوع النزاع حول مذهب دارون،

لم تفقد بعد فائدتها: «لم يكن الأمر... نزاعاً بين العلم وبين عدو خارجي هو الكنيسة؛ بل كانت الكنيسة... قائمة في العلماء أنفسهم».

(٤) بل إن مثل هذه القضية القائلة بأن «كل الفقرات تشترك في رجب واحد من الأسلاف» ليست، على الرغم من كلمة «كل»، قانوناً طبيعياً كلياً؛ ذلك أنها تشير إلى الفقرات الكائنة على الأرض، ولا تشير إلى كل ما يوجد في أي مكان وزمان من كائنات عضوية لها ذلك التكوين الذي نعتبره من خصائص الفقرات. انظر كتابي *Logic of Scientific Discovery*، العدد ١٤ وما بعده.

(٥) انظرت. هـ. هكسلي T.H.Huxley في كتابه *Lay Sermons* (١٨٨٠)، ص ٢١٤. إن اعتقاد هكسلي بقانون للتطور يبدو شيئاً غريباً حقاً بالنظر إلى تشدده في نقد فكرة قانون التقدم (المحتوم). وتفسير ذلك، فيما يبدو، أنه لم يميز فقط تمييزاً قاطعاً بين التطور الطبيعي والتقدم، بل كان يعتقد أيضاً بأن الواحد منهما لا شأن له كثيراً بالآخر (وهو في رأيي اعتقاد صائب). ويبدو لي أن ما جاء به چوليان هكسلي من تحليل منته لما يسميه «التقدم التطوري» (انظر كتابه *Evolution*، ١٩٤٢، ص ٥٥٩ والصفحات التالية) لم يزد كثيراً على ذلك، رغم أنه كان يقصد من هذا التحليل فيما يظهر أن يعقد صلة بين التطور والتقدم. ذلك أنه يسلم بأن التطور وإن كان في بعض الأحيان تقدماً، إلا أنه في أكثر الأحيان لا يكون كذلك. (انظر، فيما يتصل بهذه المسألة، وفيما يتصل بتمريف هكسلي للتقدم، الحاشية ٥ في المجلد ٢٨ مما يلي). من ناحية أخرى فالقول بأن كل تغير «تقدمي» من الممكن اعتباره تطوراً، هذا القول يكاد لا يفيدنا بجديد. (والقول بأن تعاقب النماذج السائدة يعتبر تقدماً بالمعنى الذي يقصده چوليان هكسلي قد لا يزيد معناه على أن من عادتنا إطلاق عبارة «النماذج السائدة» على أكثرها توفيقاً، وهي أكثرها «تقدماً».

(٦) أنظر فيشر H.A.L. Fisher في كتابه *History of Europe*، الجزء الأول، ص. vii، انظر أيضاً: أ. فون هايك، المراجع المذكور، مجلة *Economica*، المجلد العاشر، ص. ٥٨، حيث ينتقد محاولة «العشور على قوانين» حيث تقضي طبيعة الأمور باستحالة العشور عليها، أي في تعاقب الظواهر التاريخية الفلة المفردة.

(٧) يصف أفلاطون دورة السنة الكبرى في محاوره «السياسي»؛ وفي محاوره «الجمهورية» يفترض أننا نعيش في فصل الاضمحلال، فيطبق هذا الملعب على تطور المدن اليونانية؛ وفي كتاب «القوانين» يطبقه على الامبراطورية الفارسية.

(٨) يلح الأستاذ توينبي في أن منهجه إمبيريقى (تجريبى) يرمى فيه إلى دراسة دورة حياة واحد وعشرين فرداً من أفراد ذلك النوع البيولوجى الذى يطلق عليه اسم «المدينة». ولكنه لا يبدو مدفوعاً إلى اتباع هذا المنهج بأية رغبة في الرد على حجة فيشر (التي سبق اقتباسها)؛ واني، على الأقل، لا أجد دليلاً واحداً على مثل هذه الرغبة في ملاحظاته على حجة فيشر التي يكتمها باطنها - بوصفها تعبيراً عما يسميه «الإيمان الغربى الحديث بقدرة الصلدة الشاملة»؛ انظر *A Study of History*، المجلد الخامس، ص ٤١٤. ولست أرى في هذا وصفاً عادلاً لفischer، وهو الذى يقول، وفيما يلى الفقرة المقتبسة، ما يأتى: «... إن حقيقة

التقدم مكتوبة بخط واضح عريض على صفحة التاريخ ؛ ولكن التقدم ليس قانوناً طبيعياً . فإن ما يجنيه جيل من الأجيال قد يضيعه الجيل الذي يليه .

(٩) الحال شبيه بذلك في علم الحياة ، بالقدر الذي يمكن اتخاذ كثرة التطورات «كتطورات الأجناس المختلفة» أساساً بني عليه التعميمات . ولكن هذه المقارنة بين التطورات لم تتمخض إلا عن وصف لبعض نماذج العمليات التطورية . ولا يختلف الحال عن ذلك في التاريخ الاجتماعي . فقد نجد أن بعض نماذج الحوادث يتكرر هنا أو هناك ، ولكن مثل هذه المقارنة لا يبدو أنها تؤدي إلى قانون يصف مجرى العمليات التطورية جميعاً (كتانون الدورات التطورية) أو يصف مجرى التطور بوجه عام . انظر الحاشية ٥ في العدد ٢٨ مما يلي .

(١٠) يمكن القول عن كل نظرية إنها متفقة مع الكثير من الوقائع ؛ وهذا أحد الأسباب التي من أجلها لا يمكن القول عن نظرية من النظريات إنها مؤيدة من الوقائع إلا إذا عجزنا عن العثور على الوقائع التي تدحضها ، لا إذا استطعنا فقط العثور على الوقائع التي تدعمها ؛ انظر العدد ٢٩ فيما يلي ، وانظر كتابي *Logic of Scientific Discovery* ، وبخاصة الفصل الثامن . ومن أمثلة المنهج الذي أنقده هنا بحث الأستاذ توينبي الذي يقول عنه إنه بحث إمبريقي في دورة حياة المدنية التي يعتبرها نوعاً من الأنواع البيولوجية . وقد غاب عنه فيما يبدو أنه في تصنيفه للمدنيات لم يتناول إلا الأمور المطابقة لاعتقاده الأولى بدورات الحياة . فمثلاً يعارض الأستاذ توينبي بين ما يعتبره «مدنيات» وبين «المجتمعات البدائية» حتى يثبت قوله بأنهما لا يمكن ردهما إلى «نوع» واحد وإن أمكن إدراجهما في «جنس» واحد . ولكن هذا التصنيف لا أساس له إلا خدمته الأولى لطبيعة المدنيات . ويظهر ذلك من حجته القائلة بأن اختلاف المدنيات عن المجتمعات البدائية هو من الوضوح كاختلاف الأفيال عن الأرانب - وهذه حجة خدمية يتضح لنا ضعفها إن نظرنا في حالة كلب من النوع المنسوب إلى القديس برنار وآخر من نوع البيكينيز . ونحن على أية حال لا نقبل المسألة برمتها (أعني التساؤل فيما إذا كانت المدنيات والمجتمعات البدائية من نوع واحد أم لا) ، وذلك لأن هذه المسألة قائمة على منهج علمي ينظر إلى المجتمعات البشرية كما لو كانت كائنات فيزيقية أو بيولوجية . وقد تعرض هذا المنهج كثيراً للنقد (انظر ، مثلاً ، ف . أ . فون هايك ، مجلة *Economica* ، المجلد العاشر ، ص ٤١ والمصفحات التالية) ، غير أن هذا النقد لم يلق حتى الآن رداً شافياً .

(١١) توينبي ، المرجع المذكور ، المجلد الأول ، ص ١٧٦ .

(١٢) انظر ، في الحاشية ٦ في العدد ٢٠ مما سبق ، نموذجاً لمحاولة علمية ترمي إلى حساب «القوى» السياسية بناء على نظرية فيثاغوراس .

(١٣) هذا الخلط الناشئ عن الكلام في «الحركة» و «القوة» و «الاتجاه» وغير ذلك ، يتبين لنا مداه من النظر في أن هنري آدمز Henry Adams ، المؤرخ الأمريكي المشهور ، كان يأمل جداً في تعيين حركة التاريخ بأن يحدد نقطتين على مساره - وقد حدد موضع النقطة الأولى في القرن الثالث عشر والثانية في عصره هو . وهو نفسه يقول عن مشروعه هذا إنه «بواسطة هاتين النقطتين . . . كان يأمل في إسقاط خطوطه في المستقبل وفي الماضي إلى

مسافات غير محدودة...، وذلك، في اعتقاده، لأن «بإستطاعة أي تلميذ أن يتبين أن قياس الإنسان باعتباره قوة لا بد أن يكون بواسطة الحركة، بالنسبة إلى نقطة ثابتة» *The Education of Henry Adams* ١٩١٨، ص ٤٣٤ وما بعدها). ومن الأمثلة الحديثة المهد ما لاحظته وادجنتون في كتابه *Science and Ethics* ص ١٧ وما بعدها، من أن «النسق الاجتماعي» هو «شيء ينطوي وجوده في جوهره على حركة في مسار تطوري...» وأن (ص ١٨ وما بعدها) «طبيعة ما يؤديه العلم للأخلاق من معونة... هي الكشف عن طبيعة وخصائص واتجاه عملية التطور في العالم ككل...».

(١٤) انظر كتابي *Logos of Scientific Discovery*، العدد ١٥، حيث عبرت عن الأسباب التي تدعو إلى اعتبار القضايا الوجودية ميتافيزيقية (بمعنى أنها لا علمية)؛ انظر أيضاً الحاشية ٧ في العدد ٢٨ مما يلي:

(١٥) ولكن القانون قد يقرر أنه إن تحققت ظروف معينة (هي الشروط الأولية) ظهرت اتجاهات معينة؛ ومن الممكن، بعد تفسير الاتجاه على هذا النحو، أن نصوغ قانوناً يقابل هذا الاتجاه؛ انظر أيضاً الحاشية ٨ في العدد ٢٨ مما يلي.

(١٦) قد يجدر بنا أن نذكر أن نظرية التوازن الاقتصادية هي من غير شك نظرية ديناميكية بالمعنى «المقبول» المضاد للمعنى «الكوني»، بالرغم من أن الزمن لا يدخل في المعادلة الخاصة بالتوازن الاقتصادي. وذلك لأن هذه النظرية لا تقرر أن التوازن متحقق في أي مكان؛ وإنما هي تقرر أنه كلما حدث اختلال (والاختلالات تحدث طول الوقت) فلا بد أن يتبعه تعديل - بواسطة «حركة» تنجّه نحو التوازن. أما الاستاتيكا في علم الطبيعة فهي نظرية في التوازن نفسه وليست نظرية في الحركات المتجهة نحو التوازن؛ ذلك أن المجموعة الاستاتيكية ليست متحركة.

(١٧) مل، *Logic*، المقالة الرابعة، الفصل العاشر، العدد ٣. انظر أيضاً نظرية مل في «الأثار المتوالية» بوجه عام، المقالة الثالثة، الفصل الخامس عشر، العدد ٢ وما بعده.

(١٨) يبدو أن مل غاب عنه أن المتواليات الحسابية والهندسية البالغة البساطة هي وحدها التي يكفي أن ننظر في «قليل» من حدودها حتى نكتشف «مبدأها». ومن السهل أن نركب متواليات رياضية أكثر تعقيداً لا يكفي النظر في آلاف من حدودها لاكتشاف قانون تركيبها - ولو كنا نعلم بوجود مثل هذا القانون.

(١٩) لعل أكثر ما يقترب من مثل هذه القوانين هو ما يجد القارئ تعبيراً عنه في العدد ٢٨ مما يلي، وبخاصة في الحاشية ٨ في ذلك العدد.

(٢٠) انظر مل، الموضوع المذكور. يميز مل بين معنيين لكلمة «التقدم»؛ فهي بالمعنى الواسع تعارض التغير الدوري ولكنها لا تتضمن التحسن (وهو يناقش «التغير التقدمي» في هذا المعنى بإفادته أكثر، في المرجع المذكور، المقالة الثالثة، الفصل الخامس عشر). وهي بالمعنى الضيق تتضمن التحسن. ويقول مل إن بقاء التقدم بالمعنى الواسع مسألة منهجية (وهذه النقطة لا أفهمها)، أما التقدم بالمعنى الضيق فهو قضية يقرها علم الاجتماع.

(٢١) كثيراً ما يستحيل التمييز في عدد وفير من كتابات التاريخانيين والتطوريين بين المعجاز والنظرية الجدية. (انظر، مثلاً، الحاشيتين ١٠ و ١٣ في هذا العدد). بل ينبغي أن نشوق

من التاريخانيين أن ينكروا التمايز بين المجاز والنظرية. انظر، مثلاً، الفقرة الآتية المأخوذة عن المحلل النفسي الدكتور كارن ستيفن Karin Stephen: «لن أجادل في أن التفسير الحديث الذي حاولت بيانه قد لا يزال ضرباً من المجاز فحسب... ولكن ليس في هذا ما يشين... لأن الفروض العلمية كلها قائمة في واقع الأمر على المجاز. وإلا فما هي النظرية الموجبة في الضوء...؟» (قارن وافنجتون في كتابه *Science and Ethics*، ص ٨٠؛ انظر أيضاً ص ٧٦ في الجاذبية). ولو كان منهج العلم لا يزال ماهوي المذهب، أي لو كان هو المنهج الذي نسأل فيه عن «ما هو الشيء؟» الذي نفحصه (انظر العدد ١٠ مما سبق)، ولو كانت النظرية الموجبة في الضوء هي القول الماهوي بأن الضوء حركة موجية، لكان لهذه الملاحظة ما يبررها. لكن الحقيقة أن واحداً من الفوارق الرئيسية بين التحليل النفسي وبين النظرية الموجبة في الضوء هو أن التحليل النفسي لا يزال ماهوياً مجازياً إلى حد بعيد، في حين أن النظرية الموجبة ليست كذلك.

(٢٢) هذه العبارة والعبارة المقتبسة التي تليها مأخوذتان من كتاب مل *Logic*، المقالة الرابعة،

الفصل العاشر، العدد ٣. وفي رأيي أن عبارة «القانون الإمبريقي» (ويستخدمها مل للدلالة على القانون المنخفض في درجة التعميم) هي أبعد ما تكون عن التوفيق، من حيث إن جميع القوانين إمبريقية: فهي كلها تقبل أو ترفض بناء على بيئة من البيانات الإمبريقية. (انظر أيضاً، فيما يتصل بعبارة مل «القوانين الإمبريقية»، المرجع المذكور المقالة الثالثة، الفصل السادس، والمقالة السادسة، الفصل الخامس، العدد ١). وقد لقي تمييز مل قبولاً عندك. منجر C. Menger إذ يعارض بين «القوانين المضبوطة» و«القوانين الإمبريقية». انظر *The Collected Works*، المجلد الثاني، ص ٣٨ والصفحات التالية، وص ٢٥٩ والصفحات التالية.

(٢٣) انظر مل، المرجع المذكور، المقالة السادسة، الفصل العاشر، العدد ٤. انظر أيضاً كوت، *Cours de philosophie positive*، الجزء الرابع، ص ٣٣٥.

(٢٤) مل، المرجع المذكور، المقالة الثالثة، الفصل الثاني عشر، العدد ١. فيما يتصل به «الاشتقاق» أو «الاستنباط المكسي» لما يسميه مل «القوانين الإمبريقية»، انظر أيضاً نفس

المقالة، الفصل السادس عشر، العدد ٢.

(٢٥) هذه الفقرة التي تحتوي على تحليل التفسير العلمي لحدث معين تكاد أن تكون اقتباساً عن

كتابي *Logic of Scientific Discovery*، العدد ١٢. وإني في الوقت الحاضر أميل إلى وضع تعريف لـ «العلة» يرتكز على نظرية المعنى semantics التي قال بها تارسكي Tarski (ولم أكن أعلم بهذه النظرية حين كتبت الكتاب المذكور)، وذلك على النحو الآتي: يقال عن الحادث (المفرد) أ إنه علة للحادث (المفرد) ب إذا، فقط إذا كان ينتج عن فئة من القضايا الكلية (القوانين الطبيعية) الصادقة لزوم مادي يدل على أ. ويدل لازمه على ب. ويمثل ذلك يمكن تعريف مفهوم «العلة المقبولة علمياً». وفيما يتصل بمفهوم الدلالة المعنوي، انظر كارناب Carnap، كتابه *Introduction to Semantics* (١٩٤٢). ويبدو من الممكن تحسين التعريف السابق باستخدام ما يسميه كارناب «المفاهيم المطلقة». انظر بعض الملاحظات التاريخية الخاصة بمشكلة العلة في الحاشية ٧ على الفصل الخامس والعشرين من كتابي *The Open Society and its Enemies*.

(٢٦) انظر مناقشة للاتجاهات التطورية في كتاب جوليان هكسلي *Evolution* (١٩٤٢)، الفصل التاسع. وفيما يتصل بنظرية هكسلي في التقدم التطوري (المرجع المذكور، الفصل العاشر)، يبدو لي أن كل ما يمكن قوله في حدود المعقول هو ما يأتي: إن الاتجاه العام نحو تنوع الأشكال الخ، يفسح مجالاً للقول بأن «التقدم» (نقاش تعريف هكسلي له فيما يلي) يحدث أحياناً، ولا يحدث أحياناً أخرى؛ وفي بعض الأحيان يكون تطور بعض الأشكال تقدماً، في حين أن تطور معظمها لا يكون كذلك، وليس هناك سبب عام يدعونا إلى توقع ظهور أشكال في المستقبل تكون متقدمة على الأشكال الراهنة. (انظر زعم هكسلي - كما في المرجع المذكور، ص ٥٧١ - بأنه إذا اندثر النوع الإنساني فإن من غير المحتمل إلى الدرجة القصوى أن يمضي التقدم في طريقه. وعلى الرغم من أن حججه لا تقنعني، فإنها تتضمن قولاً آميل إلى قبوله؛ وأعني القول بأن التقدم البيولوجي يحدث كما لو كان أمراً عرضياً). أما فيما يتصل بتعريف هكسلي للتقدم التطوري بأنه ازدياد مجموع الكفاية البيولوجية، أي ازدياد التحكم في البيئة والتحرر من الاعتماد عليها، فأرأي هو أنه قد نجح بالفعل في التعبير تعبيراً كافياً عن مقاصد الكثيرين ممن استخدموا هذا العبارة. وإني أسلم فضلاً عن ذلك بأن الألفاظ التي استعملها في التعريف ليست من النوع الذي يتضمن وضع الإنسان في مكان مركزي بين الأنواع الحيوانية؛ وليست تنطوي على أحكام تقويمية من أي نوع. مع ذلك فإن وصف زيادة الكفاية أو التحكم بلفظ «التقدم» يبدو لي معبراً عن حكم تقويمي؛ إذ يعبر عن الاعتقاد بأن الكفاية أو التحكم شيء حسن، وأن انتشار الحياة وسيطرتها على المزيد من المادة الميتة أمر مرغوب فيه. لكن من الممكن يقيناً أن يأخذ المرء بقيم مختلفة عن هذه جد الاختلاف. كذلك لا أظن أن من الممكن تبرير زعم هكسلي بأنه وضع «تعريفاً موضوعياً» للتقدم التطوري لا يشوبه التشبيه بالإنسان ولا ينطوي على الأحكام التقويمية. (انظر المرجع المذكور، ص ٥٥٩؛ وكذلك ص ٥٦٥، حيث يناقش المؤلف ضد رأي هالدين J.B.S. Haldane بأن فكرة التقدم فكرة مشبهة بالإنسان).

(٢٧) يظهر لنا أن هذا الخلط في حالة مل هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى اعتقاده بوجود ما أسميه بـ «الاتجاهات المطلقة»، ويظهر لنا هذا عند النظر في كتابه *Logic*، المقالة الثالثة، الفصل السادس عشر.

(٢٨) هناك بعض الأسباب المنطقية التي تدعونا إلى وصف الاعتقاد بوجود الاتجاه المطلق بأنه اعتقاد لا علمي أو ميتافيزيقي (قارن الحاشية ١٤ في العدد ٢٧ مما تقدم). فمثل هذا الاتجاه يمكن وضعه في صيغة قضية وجودية غير مخصوصة، أي عامة، كالقضية الآتية: ويوجد اتجاه صفته كذا وكذا. ولكن هذه القضية غير قابلة للاختبار، من حيث إن مشاهدة أي انحراف عن هذا الاتجاه لا يمكن أن تدحضها؛ لأننا نستطيع أن نأمل دائماً في أنه سوف تحدث، في المدى الطويل، انحرافات في الاتجاه المضاد من شأنها أن تعود بالأمور إلى مجراها.

(٢٩) إذا وفقنا إلى تحديد الشروط المعينة التامة أو الكافية، ش، الخاصة باتجاه معين، ج،، فياستطاعتنا أن نصوغ القانون الآتي: وكلما تحققت الشروط التي من النوع ش، وجد

اتجاه من النوع ج. ولا اعتراض من الوجهة المنطقية على القول بمثل هذا القانون؛ لكنه مختلف جد الاختلاف من قول كونت ومل بقانون التعاقب الذي يصف المجرى العام للحوادث، مثله في ذلك مثل الاتجاه المطلق، أو قانون المتواليّة الرياضية. فضلاً عن ذلك فكيف نتبين أن الشروط التي أوردناها كافية؟ وهذا السؤال يرجع إلى السؤال الآتي: كيف نخبر قانوناً صيغته كالصيغة السابق وضعها؟ (لا يجب أن ننسى أننا نشاقش هنا الموقف (ب) الذي وصفناه في العدد ٢٧، وهو الموقف الذي ينطوي على الزعم بأن الاتجاه قابل للاختبار، ولكي نخبر قانوناً كهذا لا بد من محاولة تحقيق الشروط أو الظروف التي لا يصدق فيها؛ ولكي نتوصل إلى هذه الغاية لا بد من بيان أن الشروط التي من النوع ش ليست كافية؛ وأنه حتى إذا تحققت فلسنا نجد دائماً اتجاهات كالاتجاه ج. ولا اعتراض على مثل هذا المنهج (الذي نصفه ملخصاً في العدد ٣٢) لكنه لا ينطبق على الاتجاهات المطلقة التي يقول بها صاحب المذهب التاريخاني، وذلك لأن هذه الاتجاهات أمور مصاحبة للحياة الاجتماعية بالضرورة وهي منبثة فيها بأكملها ولا يمكن استبعادها بأي نوع من التصرف في الظروف الاجتماعية. (نرى هنا أيضاً الطابع «الميتافيزيقي» للاعتقاد بوجود الاتجاهات غير المعينة، كالاتجاهات العامة؛ فالقضايا التي تعبر عن مثل هذا الاعتقاد لا يمكن اختبارها؛ انظر أيضاً الحاشية السابقة).

(٣٠) انظر كرافت V. Kraft، كتابه *Die Grundformen der Wissenschaftlichen Methoden* (١٩٢٥).

(٣١) انظر كتابي *Logic of Scientific Discovery*، وهو الذي اعتمدت عليه في هذا العدد، وبخاصة في القول بأن الاستنباط وسيلة الاختبار («المذهب الاستنباطي») ويأنه لا حاجة بنا بعد ذلك إلى «الاستقراء»، من حيث إن النظريات تحتفظ دائماً بطابعها الفرضي. كما اعتمدت على الكتاب نفسه في القول بأن الاختبارات العلمية محاولات صادقة تهدف إلى تكذيب النظريات («مذهب الحذف»); أنظر أيضاً في ذلك الكتاب المناقشة الخاصة بقابلية الاختبار وقابلية التكذيب.

والتعارض الذي نشير إليه هنا بين المذهب الاستنباطي والمذهب الاستقرائي يناظر من بعض الوجوه التمييز الكلاسيكي بين المذهب العقلي والمذهب الإمبريقي *empiricism* (التجريبي). فديكارت من أصحاب المذهب الاستنباطي، من حيث إنه تصور العلوم جمعاً في صورة أنساق استنباطية، بينما كان الإمبريقيون الإنجليز، بيكون Bacon والذين جاءوا بعده، يتصورون العلوم قائمة في جمع المشاهدات واشتقاق القضايا العامة منها بواسطة الاستقراء.

لكن ديكارت كان يعتقد أن المباحث، وهي مقدمات الأنساق الاستنباطية، يجب أن تكون مضمونة الصلوق بينه بذاتها - «واضحة، متميزة». وهي قائمة على حلس عقلي. (هي، بعبارة كنت، قضايا تركيبية، صادقة صدقاً مسبقاً *a priori*. وأنا، خلاف ذلك، أتصورها تخمينات مؤقتة، أو فروضاً.

وزعمي أن هذه الفروض يجب أن تكون قابلة للتفنيد من حيث المبدأ: وهنا موضع الخلاف بيني وبين أعظم اثنين من أصحاب المذهب الاستنباطي في العصر الحديث،

أعني هنري پوانكاريه Henri Poincaré وبيير ديهيم Pierre Duhem. لقد أدرك كل من پوانكاريه وديهيم استحالة تصور نظريات علم الطبيعة على أنها قضايا استقرائية عامة. وقد تحقق لهما أن المشاهدات القياسية التي قيل إن التعميمات تبدأ منها هي، على العكس من ذلك، تأويلات في ضوء النظريات. وهما لم يرفضاً المذهب الاستقرائي فحسب، بل رفضاً أيضاً اعتقاد المذهب العقلي بالمبادئ التركيبية الصادقة صدقاً أولياً، أو البديهيات. وفسرها پوانكاريه بأنها صادقة صدقاً تحليلياً، أي بأنها تعريفات؛ وفسرها ديهيم (كما فسرهما من قبل الكردينال بللارمينو Bellarmino والأسقف باركلي Berkeley) بأنها أدوات، أي بأنها وسائل تستخدم لتنظيم القوانين التجريبية - experimental laws. والنظريات على ذلك لا تحوي معرفة صادقة أو كاذبة: فهي ليست إلا أدوات لنا أن نقول عنها فقط إنها مناسبة أو غير مناسبة؛ مقتضدة أو غير مقتضدة؛ مرة دقيقة أو جامدة غليظة. (لذلك نجد ديهيم يتبع باركلي قائلاً إنه لا توجد أسباب منطقية تمنعنا من أن نقبل في وقت واحد نظريتين متناقضتين أو أكثر). وأنا أوافق هذين الكاتبين العظيمين تمام الموافقة على رفضهما المذهب الاستقرائي، كما أوافقهما على نبذهما الاعتقاد بأن النظريات الفيزيائية تتألف من قضايا تركيبية صادقة صدقاً أولياً. ولكني لا أقبل اعتقادهما باستحالة وضع الأنساق النظرية موضع الاختبار الإمبريقي. إذ أعتقد أن بعضها قابل للاختبار؛ أي قابل للتفنيد من حيث المبدأ؛ وهي إذن تركيبية (لا تحليلية)؛ إمبريكية (لا أولية)؛ وهي تؤدي معرفة (وليست مجرد أدوات). أما عن نقد ديهيم المشهور للتجارب الفاصلة، فهو يبين فقط أن التجارب عاجزة أبداً عن إثبات النظريات أو البرهنة عليها؛ ولكنه لا يبين في أي موضع عجز التجارب عن تفنيد النظريات. ومن المسلم به أن ديهيم كان مصيباً في قوله بأننا إنما نختار الأنساق النظرية الضخمة المعقدة، لا الفروض المعزولة؛ لكننا إذا اخترنا نسق من هذا النوع لا يختلفان إلا في فرض واحد، وكان باستطاعتنا تصميم التجارب التي تفند النسق الأول وتؤيد الثاني في نفس الوقت تأييداً يزيده قوة، فلن ننأى عن الصواب إن عزونا فشل النسق الأول إلى ذلك الفرض الواحد الذي يختلف فيه عن النسق الثاني.

(٣٢) انظر مثلاً مدهشاً على خضوع المشاهدات، حتى في علم النبات، لتوجيه النظريات (خضوعاً قد تذهب فيه إلى حد التأثير بالأراء السابقة المتحيزة) في أ. فرانكل O Frankel، مقالته Cytology and Taxonomy of Hebe, etc. المنشور في مجلة Nature، المجلد ١٤٧ (١٩٤١)، ص ١١٧.

(٣٣) قارن هذه الفقرة والتي تليها بمقال ف. أ. فون هايك Scientism and The Study of Society القسم الأول والثاني، مجلة Economica، المجلد التاسع والمجلد العاشر، حيث ينقد المؤلف المذهب الجمعي المنهجي ويناقش المذهب الفردي المنهجي مناقشة مفصلة.

(٣٤) انظر الفقرتين في مجلة Economica، المجلد التاسع، ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٣٥) انظر مجلة Erkenntnis، المجلد الثالث، ص ٤٢٦ وما بعدها، وكذلك كتابي Logik der Forschung (١٩٣٥)، وله عنوان فرعي يمكن ترجمته كما يأتي: «في

إيستولوجية العلوم الطبيعية».

(٣٦) قال كارل منجر C. Menger بحجة شبيهة بهذه إلى حد ما في *Collected Works*، المجلد الثاني (١٨٨٣ و ١٩٣٣)، ص ٢٥٩ - ٦٠.

(٣٧) انظر «الفرض الصفري» *null hypothesis* الذي يناقشه ج. مارشاك J. Marschak في مقاله 'Money illusion and Demand Analysis' (خداع النقد وتحليل الطلب) في مجلة *The Review of Economic Statistics*، المجلد الخامس والعشرين، ص ٤٠. - ويدعو أن المنهج الذي نصفه هنا يطابق جزئياً المنهج الذي أطلق عليه الأستاذ هايك، متبعاً في ذلك كارل منجر، عبارة «المنهج التاليفي» *compositive method*.

(٣٨) ربما أمكن القول هنا أيضاً إن استخدام النماذج العقلية أو «المنطقية» في العلوم الاجتماعية، أو استخدام «المنهج الصفري»، له ما يوازيه على نحو غامض في العلوم الطبيعية، وبخاصة في الديناميكا الحرارية وفي علم الحياة (كما في تركيب النماذج الميكانيكية، والنماذج الفيزيولوجية لتمثيل التغيرات والأعضاء. قارن أيضاً استخدام مناهج التنويم).

(٣٩) انظر ج. مارشاك، المرجع المذكور.

(٤٠) انظر ب. سارجنت فلورنس P. Sargent Florence، كتابه *The Logic of Industrial Organisations* (١٩٣٣).

(٤١) عرضت هذا الرأي عرضاً أوفى في الفصل الرابع عشر من كتابي *The Open Society*.

(٤٢) يناقش الأستاذ هايك هذه الصعوبات في المرجع المذكور، ص ٢٩٠ وما بعدها.

(٤٣) انظر مجلة *Econometrica*، المجلد الأول (١٩٣٣)، ص ١ وما بعدها.

(٤٤) انظر ليونل روبرت Lionel Robbins، في مجلة *Economica*، المجلد الخامس، وبخاصة ص ٣٥١.

(٤٥) يتعارض تحليلنا هذا مع تحليل مورتون ج. وايت Morton G. White في مقاله *Histor-*

ical Explanation (مجلة *Mind*، المجموعة الجديدة، المجلد الثاني والخمسين، ص

٢١٢ والصفحات التالية)، وهو التحليل الذي يعتمد فيه على نظريتي في التفسير العلمي

كما عرضها ك. ج. هبيل C.G. Hempel في مقال له. غير أن وايت يتوصل إلى نتيجة

مخالفة جداً لما انتهينا إليه هنا، إذ أنه يهمل ما يتميز به المؤرخ من اهتمام بالحوادث

المفردة ويقول إن التفسير يكون «تاريخياً» إذا كان من خصائصه استخدام الألفاظ

الاجتماعية (والنظريات الاجتماعية).

(٤٦) وهذا ما أدركه ماكس فيبر Max Weber. وقد اقتربت ملاحظاته في كتابه *Ges. Schr. zur*

Wissenschaftslehre (١٩٢٢)، ص ١٧٩، من التحليل الذي عرضته هنا أكثر من أي

قول آخر بلغ إليه علمي. ولكنني أعتقد أنه أخطأ بقوله إن الفارق بين العلوم النظرية

والعلوم التاريخية قائم في درجة عموم القوانين المستخدمة فيها.

(٤٧) انظر، مثلاً، فيبر، المرجع المذكور، ص ٨ وما بعدها، ص ٤٤ والصفحات التالية، ص

٤٨، ٢١٥ والصفحات التالية، ٢٣٣ والصفحات التالية.

- (٤٨) لقد سبق تولستوي في هذه الفكرة إلى تناول المسائل التي أمعن في بحثها حديثاً الأستاذ تويني ولم يجب عليها.
- (٤٩) انظر نقد الأستاذ هايك لـ «الرأي القائل . . . بأن كل معرفة تاريخية نسبية»، مجلة *Economica*، المجلد العاشر، ص ٥٥ والصفحات التالية.
- (٥٠) كونت، *Cours de philosophie positive* الجزء الرابع، ص ٣٣٥.
- (٥١) مل، *Logic*، المقالة السادسة، الفصل العاشر، العدد ٣؛ والاقباس التالي مأخوذ من العدد ٦ حيث يعرض مل نظريته بتفصيل أكثر.
- (٥٢) كونت، المرجع المذكور، الجزء الرابع، ص ٣٤٥.
- (٥٣) مل، الموضوع المذكور، العدد ٤.
- (٥٤) يجد القارئ نقداً أوفى لما يسمى بـ «النظرية الاجتماعية في المعرفة» في الفصل الثالث، والعشرين من كتابي *The Open Society and its Enemies*. أما مسألة الموضوعية العلمية وتوقفها على النقد العقلي والاختبار الذي يكون في متناول الأفراد جميعاً، فقد ناقشتها أيضاً في الفصل الرابع والعشرين من ذلك الكتاب، كما عرضت لها، من وجهة نظر مختلفة، في كتابي *Logic of Scientific Discovery*.
- (٥٥) انظر الحاشية ٥ في العدد ٢٤ مما تقدم.
- (٥٦) انظر وادنجتون (*The Scientific Attitude*، ١٩٤١، ص ١١١ و ص ١١٢)، الذي لا يمنعه إيمانه بالمذهب التطوري ولا إيمانه بالأخلاق العلمية من إنكار «القيمة العلمية» لهذه الحرية. وقد انتقد هايك هذه الفقرة في كتابه *The Road to Serfdom*، ص ١٤٣.
- (٥٧) يحتوي الفصل الأخير من كتاب م. ب. فوستر M.B. Foster : *The Political Philosophies of Plato and Hegel* على أفضل ما بلغ إليه علمي من نقد داخلي للمذهب الفائي (وهو نقد يأخذ بوجهة النظر الدينية وبخاصة القول بالخلق).
- (٥٨) انظر كتابي *The Open Society and its Enemies*، وبخاصة الفصل الثاني، وأيضاً الفصل العاشر، حيث أقول إن فقدان العالم غير المتغير الممثل في المجتمع البدائي المقل هو الذي يرجع إليه حد ما الشعور بتوتر الحياة المتمدنة، وهو الذي يرجع إليه الاستعداد لقبول ما قد يوجد من عزاء كاذب في نظام الدولة الجامعة وفي المذهب التاريخي.

حلیل عام

دليل علم

- (يدل الرقم المتبوع بالحرف «ش» على رقم الصفحة التي فيها شرح معنى اللفظ).
- الاتجاه التكنولوجي، ٧٧-٧٨، ٨٦، ٩٤؛ أنظر: التكنولوجيا الاجتماعية.
- الاتجاهات trends، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٤، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٩٨، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٥٥.
- الاتفاق في وجهة النظر، ١٥٩.
- الأثر الأوديسي Oedipus effect، ٢٥ ش، ٢٦.
- الإحصاء، ٥١، ٧٥، ١٢٤.
- الاختبارات tests، قابلية الاختبار testability، ٤٩، ٧٣، ٨٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٩، ١١٩، ١٢١، ١٣١، ١٧٨-١٧٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٣، ١٥٧.
- الأخلاق، ٦٨، ٨٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٣-١٠٥، ١٦١، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥-١٧٦، ١٨٢.
- أنظر أيضاً: القيم.
- الإدراك الحدسي intuitive understanding، ٣١-٣٥، ٤٢، ٩٢، ٩٣، ١٤٢؛ أنظر أيضاً: الحدس.
- آدمز (هنري) Henry Adams، ١٧٥-١٧٦.
- الأدوات (الوسائل)، ٤٠؛ النظم باعتبارها أدوات (وسائل)، ٨١.
- أرسطو، ١١-٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤.
- الاستاتيكا statics، ٥٣، ٨٨، ١٢١-١٢٢، ١٢٥، ١٣٣.
- الإسكندر الأكبر، ٣٤، ٣٨.
- الإسمية، الإسمية المنهجية، أنظر: المذهب الأسمي.
- الاشتراكية، ٩٨.
- الإصلاحات، ٨١-٨٤.
- اضمحلال الامبراطوريات وسقوطها، ١٥٦.
- اطراد الطبيعة uniformity of nature، ١٨، ١٧٣.
- أفلاطون، ٩، ١١، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٧٩، ٨٨، ٩٠، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢-١٢٣، ١٦٥.

- الاقتصاد، ١٢، ١٣، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٩٩، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٦؛ المنعّب التاريخاني في الاقتصاد، ١٧، ١٩، ٦٣، ١٣٥.
- أكتون (لورد) Lord Acton، ٨٠.
- الأنثروپولوجيا anthropology، ٨١، ١٠٧.
- إنجلز (ف.) F. Engels، ١٦٨، ١٦٩.
- الأنساق الاجتماعية social systems، ١٢٢، ١٧٦.
- أولى (سابق على التجربة) *a priori*، ٤٣، ١٠٦، ١٠٨، ١٢٨، ١٣٧، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠.
- باركلي (الأسقف) Bishop Berkeley، ١٧٩.
- پاستير (لوي) Louis Pasteur، ١١، ٧٤، ٧٧.
- پاولي W. Pauli، ١٧٠.
- البحث في المناهج، أنظر: المنهج.
- برنال (ج. د.) J.D. Bernal، ١٧٣.
- برونو (جيوردانو) Giordano Bruno، ١٤٨.
- بسمارك (أ.) (فون) O. von Bismarck، ٣٤.
- بللارمينو (كردينال) Cardinal Bellarmino، ١٧٩.
- البناء الاجتماعي social structure، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٥٩، ٦٠، ٦٣.
- پوانكاريه (هنري) Henri Poincaré، ١٧٩، ١٨٠.
- بور (نيلس) Niels Bohr، ٢٦، ١٧١.
- پولاني (م.) M. Polanyi، ١٦٦.
- البيتة، ١٠٧ - ١٠٨، ١١٢ - ١١٤.
- بيكون (فرانسيس) Francis Bacon، ١٧٢، ١٧٩.
- البيولوجيا، أنظر: علم الحياة.
- تارسكي (ألفرد) Alfred Tarski، ١٧٧.
- التاريخ، ٧ - ٩، ٢١، ٢٢، ٤٤ - ٤٥، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٩٤، ٩٨، ١٠٦ - ١٠٨، ١٤٦ - ١٥٠، ١٧٠؛ قصة التاريخ إلى فترات، ٢٣، ٥٥.
- التاريخيون (أصحاب المذهب التاريخاني)، أنظر: المذهب التاريخاني.
- تأويل التاريخ interpretation of history، ٦٤ - ٦٦، ١٠٧ - ١٠٨، ١٥١ - ١٥٥.
- التأييد confirmation، التعزيز corroborator، ٤٩، ١٠٠، ١٢١، ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٣.
- التام complementarity، ١٠٣، ١٧١.
- التجربة experiment، ١٠٩، ١١٠، ١٤٠، ١٤٣؛ أنظر أيضاً: المشاهدة؛ التجربة الاجتماعية، ٢٠ - ٢١، ٥٧، ٥٨، ٩٧ - ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨ - ١٠٩، ١٤١؛ التجربة الفاصلة crucial experiment، ١٨٠ - ١٨١؛ أنظر أيضاً: الظروف التجريبية.
- التجريد abstraction، مجرد abstract، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٧١.
- التحكم، ٥٩، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ١٠٣؛ التحكم في الفكر، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢.

دليل عام

- التخطيط، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٨١-٨٣، ١٦٧؛ التخطيط المرتجل (الذي لم يسبق تخطيطه)، ٨٣-٨٥؛ التخطيط الهوتسوي أو الكلي أو الجمعي، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٣-٩٤، ٩٥، ٩٧-٩٨، ١٠١-١٠٥، ١٦٩.
- التربية، التعليم، ١٠٢-١٠٣، ١٥٩، ١٧٠-١٧١.
- التركيز، المركزية، centralisation، ١٧١.
- ترويلتش (I. E. Troeltsch)، ١٧٠.
- التشابه، التماثل، ١٠٥، ١٠٦، ١١٨.
- التشاؤم، أنظر: مذهب التشاؤم.
- التصنيفات، classifications، ١٧٥.
- التطور (النمو) الاجتماعي أو التاريخي، ٤٤، ٥٥، ٥٩-٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٩٤، ١٢٢، ١٣٤؛ أنظر: مذهب التطور.
- والعلمية، «الزرعة العلمية» scientism، ٧٧ ش، ١١٧ ش، ١١٨، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥.
- التعقيد، ٢٤، ١٤٣، ١٤٤.
- التعليم، أنظر التربية.
- التعميمات، القضايا العامة، generalizations، ١٨-٢٠، ٣٢، ٥٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٨، ١٤١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩-١٨٠؛ أنظر أيضاً: المذهب الاستقرائي.
- التفسير، ٤٢-٤٥، ٥٣، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٨٨-٩٠، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٥، ١٦٢، ١٦٣؛ تفسير التغير، ١١٤؛ ميتافيزيقا التغير، ١٦٢.
- التفاوض، أنظر: مذهب التفاوض.
- التفسير، explanation، ٣١، ٣٢، ٤٩، ٥٣-٥٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٠ ش-١٣٧، ١٣٧، ١٧٩-١٨٠؛ التفسير التاريخي، ١٤٦-١٥٠، ١٥٤-١٥٥، ١٥٦؛ التفسير العلمي، Causal e.، ٣١، ٣٥، ٣٧، ١٢٦، ١٢٩-١٣٣، ١٤٨؛ أنظر: العلية.
- التقاليد، traditions، ٢٩، ٣١، ١٦٠.
- التقدم، المذهب التقدمي، progressivism، ٦٨، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧ ش، ١٣٤-١٣٥، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٨؛ التقدم العلمي، ١١٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٧١.
- تقسيم العمل، ١٧٠.
- التكذيب، falsification، ١٣٦-١٤٠، ١٤١.
- التكنولوجيا الاجتماعية، ٦٠، ٧٦، ١١٠-١١١؛ التكنولوجيا الجزئية piecemeal technology، ٧٥-٧٦ ش، ٧٦-٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٧؛ أنظر: الاتجاه التكنولوجي.
- التكيف، adjustment، ١٠٨.
- التماثل، أنظر: المماثلة، التشابه.

- التنافس، ١٨١؛ التنافس الفكري، ١٥٧، ١٦١.
- تينبرجن (ج.) G. Tinbergen، ١٧١.
- التنبؤ prediction، ٢٤ - ٢٥، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ١٢٩، ١٣١ - ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨؛ النبوءة في مقابل التنبؤ التكنولوجي، ٥٧ - ٥٩، ٦٠؛ التنبؤ التاريخي، ١٣، ٥٣، ٥٥؛ التنبؤات القريبة المدى short term ps.، ٥٢، ٥٨؛ التنبؤات البعيدة المدى أو الواسعة النطاق long term or large scale ps.، ٥٠ - ٥٢، ٥٦، ٥٨، ١٢٢؛ التنبؤ في العلوم الاجتماعية، ٢٧، ٤٩، ٥٠، ٥١؛ التنبؤ في علم الفلك، ٥٠، ٥١؛ التنبؤ في علم الأرصاد الجوية، ٥٨.
- تولستوي (ل. ن.)، ١٥٠، ١٥٢، ١٨٢.
- توني (ر. ه.) R.H. Tawney، ١٠٣، ١٧١.
- توينبي (أ.) A. Toynbee، ١٢٠، ١٢١، ١٧٥، ١٨٢.
- الثروة، ٦١، ٧٩، ١٦٣؛ قانون أفلاطون في الثروات، ٧٩.
- جالتون (ف.) F. Galton، ١١٨.
- الجدليات dialectics، ٩٣، ١٥٢، ١٧٠.
- الجدنة novelty، ٢١ - ٢٣، ٣١، ٣٥، ٦٢، ١٥٠؛ أنظر أيضاً: الحوادث الفظة.
- الجدشطلت Gestalt، ٩١، ٩٢، ٩٥ - ٩٦.
- الجغرافيا، ١٠٧، ١١٢.
- جليليو Galilei، ١١، ٧٧.
- الجماعة group، روح الجماعة g. spirit، ٣٥، ٤٥، ١٥١؛ أنظر أيضاً: النزعة الكلية.
- الجماعية، أنظر: المذهب الجمعي.
- «الجمهورية» (كتاب)، ٨٠، ١٧٤.
- جنتز بيرج (م.) M. Ginsberg، ١٦٦.
- جورنيرس (ه.) H. Gempertz، ١٦٩.
- الجيولوجيا، ٩٥.
- الحاكم الفيلسوف، ٦١.
- الحدس intuition، ١٣٩، ١٤٢؛ أنظر أيضاً: الإدراك الحدسي.
- الحرب، ٥٤، ١٠٤، ١٣٩.
- والحرب والسلام، (كتاب)، ١٥٠.
- الحرية والعلم، ١٧١، ١٥٧ - ١٦٢.
- الحق، ١٦٠.
- الحكومة، ٤٣.
- الحوادث الفظة (الفردة) unique events، ١١٩، ١١٩ - ١٢١، ١٥٠.
- دارون (تشارلس) Charles Darwin، الداروينية Darwinism، ٧٧، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤.
- دريفوس (ألفرد) Alfred Dreyfus، ٣٤.

- الدعاية، ١٠٣، ١٥٩ .
- الدقة exactness، ٢٤، ١٦٩ .
- ديكارت (رنيه) René Descartes، ١٦٧، ١٧٩ - ١٨٠ .
- الديمقراطية، ١٠٤، ١٥٧ .
- الدين، ١١٨، ١٦٣، ١٧٣ .
- الديناميكا الاجتماعية social dynamics، ٢٣، ٥٣ - ٥٥، ٨٨، ١٢١ - ١٢٢، ١٢٥ - ١٢٦، ١٢٧ - ١٢٨، ١٢٣، ١٣٤، ١٦٣ .
- ديهم (بيير) Pierre Duhem، ١٧٩، ١٨٠ .
- الذرات، أنظر: المذهب الذري .
- الرد reduction، ١٢٨ ش، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٩، ١٥٥، ١٥٦ .
- رسل (برتراند) Bertrand Russell، ١٦٨ .
- الرشاد؛ أنظر: العمل المطابق للعقل .
- روينز (ليونل) Lionel Robbins، ١٨١ .
- رونسن كروسو، ٢٠، ٩٨ .
- روح الجماعة، أنظر: الجماعة .
- الرياضيات، ٣٥ - ٣٧، ٧٤، ١٢٧ .
- ريفن (تشارلس) Charles Raven، ١٧٣ .
- زفايج (ف) F. Zweig، ١٦٩ .
- سارجنت فلورنس Sargent Florence، ١٨١ .
- سبنسر (هـ) H. Spencer، ٨٨، ١٦٨ .
- سبينوزا (ب) E. Spinoza، ١٦١، ١٧١ .
- ستيفن (ك) K. Stephen، ١٧٦ - ١٧٧ .
- سدني وبيترس وب Sidney and Beatrice Webb، ١٧٠ - ١٧١ .
- سقراط، ٨٢ .
- السلطة power، ٧٩ - ٨٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٤٨، ١٦٨ .
- سلم العلوم، ٢٤، ١٦٠، ١٦٩ .
- السماء على الأرض، ١٦٩ .
- السياسة (العلم السياسي)، ٤١، ٥٦، ٧٥، ٧٩، ٨٧، ١٠٠ - ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٥٧؛
- السياسة العلمية، ١٠١ .
- شبنجلر (أ) O. Spengler، ١٢٠ .
- الشخصية، ٢٩، ٤٥، ٩٤ .
- شميت (ك) C. Schmitt، ١٧٠ .
- الصفة، الجانب، الوجه aspect، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١٥٣ .
- الطغيان (الاستبداد) tyranny، ١٠٤، ١٢١، ١٥١، ١٧١ .
- الظروف التجريبية، ١٠٥ - ١٠٨، ١٠٩، ١٤٣؛ أنظر أيضاً: التجربة .

- عدم الدقة، ٢٤ - ٢٥، ٥٢، ١٤٣.
- عزل العوامل، ٢٠، ٢٤، ١٠٦، ١٤٣؛ أنظر أيضاً: النزعة الكلية، التجريد؛ الصفة (الوجه).
- العقد الاجتماعي، ١٦٧.
- العلم، ٧٣، ١٤٢، ١٧٠؛ العلوم النظرية أو المعممة، ٧٣ - ٧٥، ١٣٩؛ العلم التطبيقي، ٥٧، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١٣٧، ١٤٨؛ أنظر أيضاً: العلوم الاجتماعية؛ العلم التاريخي، ١٤٦ - ١٥٣، ١٥٧؛ الطابع العام للعلم، ١٥٧ - ١٥٨، ١٦١.
- علم الاجتماع، أنظر: العلوم الاجتماعية.
- علم الأرصاد الجوية، ٥٧، ٥٨، ٨٨.
- علم الحفريات، paleontology، ١١٨.
- علم الحياة (البيولوجيا)، ١١، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٤٠، ٤١، ٧٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٧٨، ١٨١؛ أنظر أيضاً: النزعة الكلية، النظرية العضوية.
- علم الطبيعة، أنظر: الفيزياء.
- علم الفلك، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٨، ١١٢، ١١٨، ١٢٢؛ أنظر أيضاً: الفيزياء.
- علم النفس، ١١، ٢٤، ٢٦، ٩٠ - ٩٢، ١٢٨، ١٧٠، ١٧٦ - ١٧٧؛ علم النفس بإعتباره واحداً من العلوم الاجتماعية، ١٤٥، ١٦٠ - ١٦١.
- العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع، ١١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٦٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ١٣٩، ١٨٦؛ تخلف العلوم الاجتماعية، ١١ - ١٣، ٧٤؛ منهج العلوم الاجتماعية، أنظر: المنهج؛ مهمة العلوم الاجتماعية، ٤١، ٤٩، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١١٧، ١٤٠؛ العلوم الاجتماعية التكنولوجية، ٦٠، ٦٢، ٧٦.
- العلية causality، العلية في التاريخ، ١٤٦ - ١٥٠، نظرة التاريخيين إلى العلية، ٢٣، ٣٧، ٥٣ - ٥٥؛ أنظر أيضاً: التفسير العلمي.
- العمل (الفعل) المطابق للعقل rational action، مطابقة العقل (الرشاد) rationality، ٨١، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٠؛ أنظر أيضاً: منطلق المواقف.
- فيلن (ثورشتين) Thorstein Veblen، ١٦٦.
- فرانكل (أ.) O. Frankel، ١٨٠.
- فرد، أنظر: الحوادث الفلة.
- الفردية المنهجية، أنظر: المذهب الفردي المنهجي.
- الفرض hypothesis، ٥٩، ٨١، ١٠٠، ١٠٩، ١١٤، ١١٨، ١٣٦ - ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥١، ١٥٧، ١٧٢. الفرض التاريخي historical h.، ١١٨ - ١١٩، ١٢٠، ١٥٣ - ١٥٤؛ الفرض العيني ad hoc hypothesis، ١١٤ ش. ١٧٢.
- فريدريك (ك.) C.J. Friedrich، ١٦٦.
- فريش (راجنر) Ragner Frisch، ١٤٦.
- فلد، أنظر: الحوادث الفلة.
- الفساد، قانون اللورد آتون في الفساد، ٨٠، ١٦٦ - ١٦٧.
- الفلك، أنظر: علم الفلك.

- فoster (م. ب.)، M. B. Foster ، ١٨٢ .
 فونت W.M. Wundt ، ١١ .
 فيبر (ماكس) Max Weber ، ١٨١ .
 فيثاغوراس، ١٦٦ - ١٦٧ ، ١٧٥ .
 الفيزيكا (علم الطبيعة) physics ، ٧ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ - ٣٧ ، ٤٠ - ٤١ ، ٤٢ ، ٤٩ - ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ - ٧٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢١ - ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ - ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٦٦ ، ١٧٩ - ١٨٠ ، ١٨١ .
 فيشر (ه.أ.ل.) H. Å.L. Fisher ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٧٤ - ١٧٥ .
 فيكو (جيامباتستا) Giambattista Vico ، ١٢٠ .
 قابلية الاختيار، أنظر: الاختيارات .
 القضايا العامة، أنظر: التعميمات .
 القوانين، ٦٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٩ - ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، ١٧٤ ، القوانين الاجتماعية، ١٧ ، ١٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٠ ، ١٢٥ ، القوانين الاجتماعية من حيث تطبيقها على الدراسات التاريخية، ١٤٨ - ١٤٩ ، القوانين التاريخية، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، القوانين التاريخية في التطور والتعاقب، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥٥ ، القوانين الطبيعية، ١٧ ، ١٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، القوانين العلنية، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ - ١٢٧ ، ١٢٩ - ١٣٢ ؛ أنظر أيضاً: التفسير، الفرض .
 القول بالماهيات، أنظر: المذهب الماهوي .
 القيم، ٦٨ ، ٧٥ ، ١٧٨ .
 كاتل (ر.ب.) R.B.Cattell ، ١٦٦ ، ١٦٨ .
 كارناب (رودلف) Rudolf Carnap ، ١٧٧ .
 كبلر (ي.) Yohannes Kepler ، ١٧٢ .
 كرافت (ف.) V. Kraft ، ١٧٩ .
 الكليات universals ، مشكلة الكليات، ٣٨ ، ٣٩ - ٤٠ .
 الكليات Wholes ، أنظر: التزعة الكلية .
 كنط (إ.) I. Kant ، ٧٣ .
 كوتوزوف M.I. Kutazov ، ١٥١ .
 كونت (أوجست) Auguste Comte ، ٨٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ - ١٧٩ .
 كوهن (م.ر.) M.R. Cohen ، ١٦٦ .
 الكيمياء، ١٤٤ ، ١٤٨ .

- اللغة، ٨٦، ١٥٧، ١٥٩،
 الليبرالية، أنظر: المذهب الليبرالي.
 لوثر (مارتن) Martin Luther، ١٠٣.
 ليمان (و.) W. Lippmann، ١٦٨.
 مارشاك (ج.) J. Marschak، ١٨١.
 ماركس (كارل) Karl Marx، الماركسية، ٩، ٦٣، ٦٦، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ١٣٥، ١٦٥،
 ١٦٨، ١٧٢.
 مالفينسكي (ب.) B. Malinowsky، ١٦٨.
 مانهايم (ك.) K. Mannheim، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٢.
 الماهوية، أنظر: المذهب الماهوي.
 المجاز، ١٢٣-١٢٤، ١٢٧، ١٧٦-١٧٧.
 والمجتمع ككله، ٨٣-٨٥، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٢٤، ١٢٧.
 والمجتمع المفتوح (كتاب) The Open Society، ٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٧،
 ١٨١، ١٨٢.
 مجرد، أنظر: التجريد.
 المحاولة أو الخطأ، ٩٠، ١٠٧، ١٠٨، ١٣٨، ١٧٠-١٧١.
 المخيلة، ١٣٥.
 المدنيات civilizations، ١٢٠، ١٢١، ١٧٥.
 المذهب الاستقرائي inductivism، ١٣٩، ١٤١، ١٧٩-١٨٠؛ أنظر أيضاً: التعميمات.
 المذهب الإسمي nominalism، ٣٨-٣٩ ش، الإسمية المنهجية methodological n، ٤٠ ش، ٤١.
 المذهب الإمبريقي (التجريبي) empiricism، ١٧٩-١٨٠.
 المذهب التاريخاني historicism، التاريخانيون historicists، ١٣ ش، ٢٢، ٢٣، ٢٤،
 ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥١،
 ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٦٩، ٧٠،
 ٧١، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٥،
 ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٢،
 ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١،
 ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٧١-١٧٧؛ تفنيد المذهب التاريخاني،
 ٧-٩؛ المذهب التاريخاني في الأخلاق، أنظر: الأخلاق.
 مذهب التدخل (القول بالتدخل، المذهب الداعي إلى التدخل)، interventionism، ٧٨.
 مذهب التشاؤم pessimism، ٨٨.
 مذهب التطور evolutionism، التطور evolution، ٦٥، ١١٨-١٢١، ١٢٢-١٢٤، ١٢٥،
 ١٣٣، ١٦٢، ١٧٥.
 مذهب التفاؤل optimism، ٦٤، ٦٧-٦٨، ٨٨.

- المذهب الجمعي collectivism، ٨٥، ١٥١.
- مذهب الحذف eliminationism، ١٣٧-١٣٩.
- المذهب الذري atomism، ٩٦، ١١٣، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢.
- المذهب السيكلوجي psychologism، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١.
- المذهب الفردي individualism، المذهب الفردي المنهجي methodological، ١٤٥، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٠، ١٨٣.
- المذهب الماهري (القول بالماهيات) essentialism، ٣٨-٤٠، ش، ٤١-٤٥، ٥٥، ١٤٠؛ الماهية المنهجية، ٤٠، ش، ٤١، ٤٤-٤٥، ٥٥، ٥٣، ١٤٠، ١٧٦-١٧٧.
- المذهب المؤيد للمذهب الطبيعي pro-naturalism، ١٢، ش، ٤٠، ٦٥، ٦٧، ٧٧، ١١٧-١١٨، ١٢١-١٢٤.
- المذهب المعارض للمذهب الطبيعي anti-naturalism، ١٢، ش، ٣١، ٤١، ٧٧، ٨٠، ١١١، ١١٧؛ أنظر أيضاً: المذهب الماهوي، النزعة الكلية، النظرية المضوية.
- المذهب الليبرالي liberalism، ٨٢.
- المذهب النفمي utilitarianism، ٨٧.
- المذهب الوظيفي functionalism، ٨١، ١٦٧، ١٦٨.
- المشاهدات observations، ٤٩، ٥٢-٥٣، ٥٧، ٩٩، ١٠٩، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٧٩، ١٨٠.
- المشكلات، ١٢٩، ١٣٧-١٣٨، ١٣٩؛ انتخاب المشكلات، ٧٣-٧٥، ٧٦-٧٧، ١٢٩؛ الطابع العام للمشكلات، ٧٦.
- المعرفة (حدودها)، ٨، ٩١-٩٢، ١٠٢-١٠٣، ١٦٧.
- مكيافيلي (نيكولو) Nicolo Machiavelli، ١٠٣، ١٢٠.
- مسل (ج. س.) J.S. Mill، ١١، ٨٦، ٨٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨-١٧٩.
- الملاحظة، ١٠٠.
- المماثلة، التماثل (التشابه)، مثل analogy، ٣٤، ٩٥، ٩٧.
- منجر (ك.) Menger، ١٣٦، ١٨١.
- «منطق الكشف العلمي» (كتاب) *Logic of Scientific Discovery*، ٧، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩ - ١٨٠.
- منطق المواقف situational logic، ١٥٣-١٥١؛ أنظر أيضاً: الإرشاد.
- المنهج method، البحث في المنهج methodology، ٢٨، ٦٩، ٧٤، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٠٠-١٠٢، ١١٠، ١١٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨-١٣١، ١٣٦، ١٤١؛ المنهج الاجتماعي، ١١، ١٢، ٢٨-٣١، ٣٢، ٦٠، ٨٩، ١٠٠-١٠١، ١٠٨، ١٢٨، ١٧٦؛ المنهج التاريخي، ٨٧، ٩٥، ٩٨؛ المنهج السياسي، ١٠٠-١٠١؛ المنهج الصفري zero method، ١٤٥، ش، ١٦٠؛ المنهج الكلي النزعة holistic m، ٩٢-٩٣، ٩٧.

- المنهج الكمي. quantitative m. ، ٣٥-٣٧ ، ١٤٥ ؛ المنهج النقدي. critical m. ، انظر: النقد؛ الصفة الاجتماعية للمنهج، ١٠٢-١٠٣ ، ١٥٧-١٥٨ ؛ أنظر أيضاً: المذهب المعارض للمذهب الطبيعي، المذهب الماهوي، التعميمات، الفرض، المذهب الاستقرائي، المذهب الاسمي، الموضوعية، التنبؤ، المذهب المؤيد للمذهب الطبيعي، الرشد، العلم، الاختبارات.
- المودرنزم (التشيع للجديد) modernism ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٦٢ .
- الموسيقى ، ٩٢-٩١ .
- الموضوعية objectivity ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٥٤ ، ١٥٧-١٥٩ ، ١٦١ .
- الموقف situation ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٣ ، ١١١ ، ١٦٦-١٦٧ ؛ انظر أيضاً: منطلق المواقف.
- المتافيزيقا metaphysics ، ميتافيزيقي mataphysical ، ٣٧-٣٨ ، ٤١ ، ٧٧ ، ١١٨ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ .
- نابليون، ١٧٧ .
- النبا prognosis ، ١٣١ ، ١٣٧ .
- النبوءة prophecy ، النبوءة التاريخية، ٢٤-٢٥ ، ٥٩-٥٧ ، ٦٤ ، ١٢٢-١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ؛ النبوءة التاريخية في قابل التنبؤ التاريخي، أنظر: التنبؤ.
- النزعة التاريخية ، historism ، ٢٨ ش.
- والنزعة العلمية، انظر: «العلموية».
- النزعة الصوفية mysticism ، ١٧٠ ، ١٨٦ .
- النزعة العملية activism ، ٢٠ ، ٦٣-٦٨ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٦ .
- النزعة الكلية holism ، ٢٨-٣١ ، ٣٥ ، ٨٢-٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨-٨٩ ، ٩٠ ، ٩٦-٩٨ ، ١٠٢-١٠٣ ، ١٢٣ ؛ النزعة الكلية باعتبارها وجهة نظر بدائية ، ٩٠ ؛ انظر أيضاً: النظرية العضوية.
- النزعة اليوتوبية، أنظر: اليوتوبيا.
- النزوع إلى الكمال perfectionism ، ١٦٩ .
- النظرية الاجتماعية في المعرفة sociology of knowledge ، ٢٨ش ، ١١٠-١١١ ، ١٥٨ ، ١٨٢ .
- النظرية العضوية في المجتمع organic theory of society ، ٢١-٢٢ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١١٩-١٢١ ؛ انظر أيضاً: النزعة الكلية.
- نظرية المعنى semantics (يقابلها نظرية المبنى syntax) ، ١٧٧ .
- النظم institutions ، ٣٢ ، ٤٢-٤٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٨١-٨٢ ، ٨٨ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ؛ التحليل النظامي institutional analysis ، ١٥٦-١٦٠ ؛ العامل الإنساني في النظم ، ٨١ ، ٨٤-٨٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٨ .
- النقد criticism ، المنهج النقدي، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٣٨ ، ١٦١ ، ١٨٢ ؛ التجارب اليوتوبية تقمع النقد ١٠١-١٠٣ ؛ النظم المنشأة لحماية النقد، ١٠٣-١٠٤ ، ١٥٧ .
- النماذج models ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٧١ .

- نويرات (أ.) O. Neurath ، ١٧٢ .
 نيوتن (أسحق) Isaac Newton ، ١١ ، ٥٠ ، ٧٧ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٢ .
 هالدان (ج. ب. س.) J.B.S. Haldane ، ١٧٨ .
 هالي (إ.) Edmund Halley ، ٣٨ .
 هايك (ف. أ. فون) F.A. von Hayek ، ٥ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ١١٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٦ ،
 ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .
 هت (و. هـ) W. H. Hutt ، ١٦٨ .
 هكسلي (ت. هـ.) T. H. Huxley ، ١٦٦ ، ١٧٤ .
 هكسلي (ج.) J. Huxley ، ١٧٤ ، ١٧٨ .
 همبل (ك. ج.) C. G. Hempel ، ١٨١ .
 الهندسة engineering ، ٨١-٨٢ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٥٨ ؛ الهندسة الاجتماعية ،
 ٥٧ ش ، ٥٨ ، ٦١ ، ٧٥ ، ٨٨ ، ١٦٧ ش ، انظر أيضاً: التكنولوجيا؛ الهندسة
 الاجتماعية الجزئية piecemeal social engineering ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٥ ،
 ١٦٧ ش ، الهندسة الاجتماعية اليوتوبية utopian social engineering ، ٨٢-٨٦ ،
 ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨ .
 هنري الثامن ، ١٠٣ .
 هوايت (م. ج.) M. G. White ، ١٨١ .
 هوسرل (إدمند) Edmund Husserl ، ٤٣ .
 هيغل (ج. ف.) G. W. F. Hegel ، ٩ ، ١٧٢ ، ١٨٢ .
 هيرقليطس Heraclitus ، ٩ ، ٤٤ ، ١٦٣ .
 هيزود Hesiod ، ١١١ .
 هيوم (ديفيد) David Hume ، ١٦٧ .
 وادينجتون C.H. Waddington ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٥-١٧٦ ، ١٧٦-١٧٧ ، ١٨٢ .
 وجهة النظر ، ١٥٣-١٥٥ .
 الوسائل ، انظر: الأدوات .
 اليقين ، ١٣٦ .
 اليوتوبيا utopia ، النزعة اليوتوبية utopianism ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٤ ،
 ١٠٥ ؛ انظر أيضاً: الهندسة الاجتماعية اليوتوبية والتخطيط اليوتوبي .

المقويات

صفحة

كلمة تاريخية	٥
تصدير	٧
مقدمة	١١
أولاً: دعاوى التاريخانية المعارضة للمذهب الطبيعي	١٥
١ - التعميم	١٨
٢ - التجربة	٢٠
٣ - الجدة	٢١
٤ - التعقيد	٢٤
٥ - عدم الدقة في التنبؤ	٢٤
٦ - الموضوعية والتقويم	٢٥
٧ - النزعة الكلية	٢٨
٨ - الإدراك الحدسي	٣١
٩ - المناهج الكمية	٣٥
١٠ - المذهب الماهوي في مقابل المذهب الأسمى	٣٨
ثانياً: دعاوى التاريخانية المؤيدة للمذهب الطبيعي	٤٧
١١ - مقارنة بعلم الفلك. التنبؤات البعيدة المدى والتنبؤات الواسعة النطاق	٥٠
١٢ - المشاهدة باعتبارها أساساً	٥٢
١٣ - الديناميكا الاجتماعية	٥٣
١٤ - القوانين التاريخية	٥٥

- ١٥- النبوءة التاريخية في مقابل الهندسة الاجتماعية ٥٦
- ١٦- نظرية التطور التاريخي ٥٩
- ١٧- تفسير التغير الاجتماعي في مقابل تخطيطه ٦٣
- ١٨- نتيجة التحليل ٦٦
- ثالثاً: نقد الدعاوى المعارضة للمذهب الطبيعي ٧١
- ١٩- الأهداف العملية لهذا النقد ٧٣
- ٢٠- الاتجاه التكنولوجي في علم الاجتماع ٧٥
- ٢١- الهندسة الجزئية في مقابل الهندسة اليوتوبية ٨٠
- ٢٢- التحالف الشائن مع اليوتوبية ٨٦
- ٢٣- نقد النزعة الكلية ٩٠
- ٢٤- النظرية الكلية في التجارب الاجتماعية ٩٧
- ٢٥- تغير الظروف التجريبية ١٠٥
- ٢٦- هل التعميمات قاصرة على الفترات ١٠٩
- رابعاً: نقد الدعاوى المؤيدة للمذهب الطبيعي ١١٥
- ٢٧- هل للتطور قانون؟ القوانين والاتجاهات ١١٧
- ٢٨- طريقة الرد. التفسير العلمي. التنبؤ والنبوءة ١٢٨
- ٢٩- وحدة المنهج ١٣٥
- ٣٠- العلوم النظرية والعلوم التاريخية ١٤٦
- ٣١- منطق المواقف في التاريخ. التأويل التاريخي ١٥٠
- ٣٢- النظرية النظمية في التقدم ١٥٥
- ٣٣- خاتمة. الجاذبية العاطفية للتاريخانية ١٦٢
- الهوامش: ١٦٥
- دليل عام ١٨٣

سلسلة الفكر الغربي الحديث

١- سيكولوجية الجماهير غوستاف لوبون

٢- بؤس الايديولوجيا كارل بوبر

٣- حدود الحرية ايزايا برلين

٤- في العنف مونتaigne

٥- التسامح بين شرق وغرب
دراسات في التعاضل والقبول بالآخر
سمير الحليل
كارل بوبر
توماس بالدوين
وآخرون

يعتبر كارل بوبر أحد أهم الذين أثروا في وجهة الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصر، فقد جاءت آراؤه لتكسر القوالب التي إنسم بها الفكر الغربي لمدة تزيد عن قرن من الزمن.

هذا الكتاب هو أحد أعماله البارزة في نقد الآراء القائلة بوجود «قوانين» يسير التطور التاريخي وفقاً لها. فالأفكار التي زعم أصحابها إمكان التكهّن بالمستقبل، لم تقتصر على فيلسوف أو اثنين، بل شملت لائحة تمتد من هيرقليطس إلى كارل مانهائم وأرنولد توينبي، مروراً بأفلاطون وهيجل وماركس وأوجست كونت وستيوارت مل وشبنجلر.

ولئن درس بوبر مناهج العلوم الاجتماعية، مقارنةً إياها بمناهج العلوم الطبيعية، فهو صحيح أخطاء شائعة عن المناهج، وميز بين التنبؤ والنمو، متوقفاً عند التفسير التاريخاني والنزعة الكلية ووحدة المنهج في العلوم.

ISBN 1 85516 806 5



دار الساقي
26 Westbourne Grove London W2 5HT